

الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية أوراق في النقد الذاتي

المشاركون

د. حسن الترابي	د. حسان حنوت	د. توفيق الشاوي
د. طارق البشري	صلاح الدين الجورشي	خالد صلاح الدين
عدنان سعد الدين	د. عبد الله فهد النفيسي	د. عبدالله أبو عزة
د. محمد عمارة	الاستاذ فريد عبدالحالق	د. فتحي عثمان
د. محمود أبو السعود		منير شفيق

تحرير و تقديم : د. عبد الله النفيسي

الكويت
١٩٨٩ / ١٤١٠ هـ

الحركة الإسلامية : رؤية مستقبلية أوراق في النقد الذاتي

المشاركون

د. توفيق الشاوي	د. حسان حنوت	د. حسن الترابي
خالد صلاح الدين	صلاح الدين الجورشي	د. طارق الشري
د. عبدالله أبو عزة	د. عبدالله فهد النقيسي	عبدان سعد الدين
د. فتحي عثمان	الاستاذ فريد عبدالحالق	د. محمد عمارة
منير شفيق		د. محمود أبو السعود

تحرير وتقديم : د. عبد الله فهد النقيسي

الكويت ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الاولى

٢١٩٨٩ / ١٤١٠ هـ

يطلب الكتاب مباشرة من

الدكتور عبد الله فهد النفيسي

ص.ب. : ٢٣٤١٣ الصفاة 13085 الكويت

فاكس ٢٤٢٦٦٠٦

الاهتداء

إلى الذين نجبهم ولكن نختلف معهم نقول :
إن الحركة التي لا تريد أن تراجع أو تدرك أخطاء ماضيها
من الممكن أن يتحول حاضرها إلى كومة من الأخطاء
ومستقبلها إلى كارثة
الحل يكمن في نقد الماضي ومراجعته وتحديد أخطائه
من أجل تلافيها في الحاضر وتوليف ذلك معروفا
وموضوعيا في المستقبل .

تنبؤ

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن
أصحابها ولا تعتبر بالضرورة عن
مجموع المشاركين فيه .

الفهرس

رقم الصفحة	
١١	توطئة
١١	لماذا هذا الكتاب
٣٣	استراتيجية علمية للتيار الاسلامي .. د. توفيق الشاوي
٦٠	الهوامش
٦٣	تشخيصات ووصايا للحركات الاسلامية المعاصرة .. د. حسان حتحوت
	البعد العالمي للحركة الاسلامية
٧٥	التجربة السودانية .. د. حسن الترابي
	الاتجاه الاسلامي: الموقف العام من
٩٩	القضية الفلسطينية .. خالد صلاح الدين
	الحركة الاسلامية
١١٧	مستقبلها رهين التغييرات الجذرية .. صلاح الجورشي
١٤٦	الهوامش
	الملامح العامة للفكر السياسي الاسلامي
١٤٩	في التاريخ المعاصر .. طارق البشري
١٧٨	نحو حركة اسلامية علنية وسلمية .. د. عبدالله ابو عزة
١٩٢	الهوامش
٢٠٣	الاخوان المسلمون في مصر: التجربة والخطأ .. د. عبدالله النفيسي
٢٥٨	خلاصة
٢٦٣	حواشي
	من اصول العمل السياسي للحركة
٢٦٩	الاسلامية المعاصرة .. عدنان سعد الدين

الحركة الاسلامية: العنصر الديناميكي الاجتهادي

٢٩٩	د. فتحي عثمان	في أسسها الفكرية
٣١١	فريد عبد الخالق	نحو مراجعة المقولات والأليات من مظاهر الخلل في الحركات
٣٢٣	د. محمد عماره	الاسلامية المعاصرة
٣٥٢	د. محمود ابو السعود	مشكلة المدلولات والقيادات
٣٧٣	منير شفيق	حول نظرية التغيير
٤٠١		النظام العام للاخوان المسلمين

بسم الله الرحمن الرحيم

توطئة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدي رسول الله، وأشهد ألا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله. شهادة المذنب المُعتَرِف بذُنْبِهِ والمُفَصِّرُ الرَّاجِي لعَفْرِ ربه، وشهادة عليها نَحْيَا وعليها نَمُوت وعليها نَبْعُثُ إن شاء الله تعالى.
وبعد

● يُحاول هذا الكتاب أن يطرح موضوع الحركة الإسلامية من منظور مُختلف. فنقصد أن موضوع الحركة الإسلامية قد تناولته العديد من الأبحاث والكتب والأوراق تناولاً مجتزأ، أي بمعزل عن سياقه الحضاري والتنموي والتغييري والمستقبلي. لقد كانت معظم الكتب والأبحاث والأوراق تُركّز على السياق السياسي للموضوع، وكانت معظم المعالجات - في كتبها وخلاصاتها - سياسية محضة.

بمعنى أن معظم الأطراف الذين تناولوا الموضوع قد حددوا ابتداء الغاية السياسية من تناوله وكانت المعالجات إما أن تفضي الى تبرئة الحركة الاسلامية أو إدانتها سياسياً. لن تكون هذه مهمة هذا الكتاب؛ برغم أن معظم أو كل المشاركين فيه هم من أبناء التيار الاسلامي؛ ولعل هذا هو الجديد في الأمر. سيلاحظ القاريء أن بعض المشاركين هم من مؤسسي الحركة الاسلامية المعاصرة، سُجنوا وضحوا وشرّدوا عن ديارهم وأهلهم من أجلها، ومع ذلك هاهم أولئك يضعون أصابعهم على مكانن الخلل، ويغوصون في النقد الذاتي وهي عملية جديدة في الخطيرة الاسلامية. ولأنها جديدة وغريبة في ساحة العمل الاسلامي فقد تثير من ردود الأفعال ما قد لا تثيره في غيرها من الساحات؛ ورغم ذلك فهي عملية ضرورية: شرعاً وسياسةً ومنهجاً ومصلحةً. يقول د. خالص جَلبي في كتابه القيم: [في النقد الذاتي: ضرورة النقد الذاتي للحركة الاسلامية] مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٩٨٤ - ص ١٦٤:

«إن النقد الذاتي حركة ديناميكية حية متطورة نامية وأداة انصاج للوعي. إن هذه الأداة سترافق الانسان حيث أعمل عقله، سواء في رؤية برنامج تلفزيوني، قراءة قصة، تناول بحث، فك علبه، طبخة، ركب سيارة، إنها أداة نفّذ مُستمرة للوعي لكي يبقى نشطاً حياً. إنها أداة بقطعة للوعي الداخلي، وتطهير أخلاقي في مستوى الفرد، وهي بناء أسرة متماسكة، والعيش في جو جماعة صحي، وتطهير للوسط السياسي من الارهاب والتسلط، وبناء علاقات حسنة بين الجماعات البشرية». انتهى.

يكفي ان أشير هنا ان بعض التنظيمات الاسلامية تحظر على أنصارها قراءة هذا الكتاب لما فيه من تشريع علمي لمكانن الخلل في مسيرة الحركة الاسلامية سواء على صعيد القيادة أو المناهج أو الفكر أو المفاهيم أو التفاعل

بين الظروف والنصوص والمُؤنَّس والمُؤدَّس والواقع والمُرتجى . جَلِّي مرةً أخرى:

«مفهوم النقد الذاتي يُعتبر غريباً على المسلمين كما ذكرنا، فهم لا يرون فيه مصطلحاً إسلامياً ولا يفهمون تحته إلا التشهير، وهذا يجب تعديله . فطائفة ترى أنه مصطلح غير إسلامي، لأنه لم يأت في كتب القُدَّامى ! أو لم يرد باللفظ في الحديث أو القرآن؟ وكان كلمة الضمانات الاجتماعية جاء بها الحديث القُدَّسي أو تكررت في عدة سور؟ فأما ان اللفظ لم يرد بنصه الحرفي في الحديث أو القرآن فهذا صحيح، ولكن الألفاظ والمصطلحات هي ليست كل شيء، وإنما ما تحمله من مفاهيم . فالأصح إذن هو عموم مفهوم القرآن وروحه واتجاهه، فالعبرة هي بالفكر الذي يدور بين نصوصه . فمفهوم النقد الذاتي بمعنى مراجعة النفس أو النشاط فردياً كان أو جماعياً، ثم محاسبتها هو روح القرآن المكثفة . فالآية القرآنية: (ولا أقسم بالنفس اللوامة) [٢: ٧٥] فيها معنيان الأول: العملية، والثاني: تَشَكُّل الخلق في هذا الصدد، فهي أولاً عملية مراجعة ومحاسبة ولوم النفس لما حدث، ويُقسم الله فيها لأنها مستوى عظيم في وصول الانسان إليه . وهي ثانياً لفظة تشديد «لَوامة» أي ان هذه النفس أصبح لها هذا الأمر خُلُقاً وعادة، وطبعاً تطبعت عليه بمعنى أن ممارسة النشاط أصبح مرتبطاً بشكل عضوي بهذه العملية» . (ص ٢٠-٢١) انتهى .

تنبيه الحركة الاسلامية لبعض الشغرات:

(١) غياب التفكير المنهجي ذي المدى البعيد:

● حجم الحركة الاسلامية وانتشارها ومصداقيتها لدى الجمهور العربي الاسلامي والامكانيات البشرية والى حد ما المادية الضخمة المتاحة لها

يُسَهِّل مهمات الانطلاق والبناء العلمي للحركة. غير ان التعقيدات التي ننجم عن أساليب وآليات المعالجة للمشاكل التي تعترض الحركة تحول دون ذلك؛ فالحركة إذن بحاجة ماسة لمراجعة أساليب عملها ومن هنا صار لزماً عليها ان تطرح أزماتها الادارية للمحوار على الأقل داخل اطاراتها لان الاستمرار هكذا ورمز الجحود الاداري الذي تعاني منه هو ضمان أكيد لتراكمات الأخطاء والحوادث دون التصحيح المطلوب. ويبدو ان القيادة السياسية للحركة تركز جهودها في محاولة التصدي للأحوال الطارئة أكثر من التخطيط للمستقبل. فجميع مؤسسات الحركة غارقة الى أكثر من قامتها في أعمالها اليومية. هذا الأسلوب في العمل يُقَلِّص امكانيات التفكير المنهجي ذي المدى البعيد ويشجع على أسلوب حل كل مشكلة بعد نشوئها لا الاحتياط من نشوئها. واذا استمرت القيادة - على أي مستوى - في العمل بهذه الكيفية فلا شك أنها ستظل ضمن هذه الحلقة الشريرة من المشاكل الطارئة. بدون التفكير على المدى البعيد وبدون التفكير المنهجي المرتكز على الرؤية التخطيطية يتزايد ضغط المشاكل الطارئة، وهذا الضغط - بدوره - يعرقل التفكير على المدى البعيد.

(٢) بلورة نظرية علمية للاتصال بالجمهور :

● لأن الحركة الاسلامية انشغلت في يومياتها عن التفكير المنهجي ذي المدى البعيد، صار من السهل احتواء الحركة وبتر علاقاتها السياسية أو الاجتماعية حسبما تقتضيه مصالح الأطراف المضادة. وتفيد الدراسات المتخصصة في علم الاجتماع السياسي أن الجمهور لا يتحمس لمساندة أي تيار إلا اذا تحقق فيه شرطان: الأول أن يفهم الجمهور مقاصد التيار وأهدافه؛ والثاني أن يجد الجمهور لدى التيار حلاً لمشاكله الحقيقية التي يعاني منها. لذا ينبغي على الحركة الاسلامية ان تعرض نفسها على الجمهور في صورة واضحة ومنهومة ومُيسرة، وعليها من جانب آخر أن تُعَدِّد بعلمية

وموضوعية مشاكل الجمهور - وفق مُعطيات الواقع لا وفق خيالات الحركة - وأن نطرح الحلول لها والقيام بتعبئة الجمهور وتحريكه لصالح الحلول التي تطرح. ان وضوح صورة الحركة الاسلامية في عقل الجمهور أمر في غاية الأهمية، ونقصد بوضوح الصورة أن نتأكد الحركة الاسلامية في ان الجمهور قد فهمها وعرف ما تريد والآن نهدف. إن أي خلل في الصورة التي ترسب في لا شعور الجمهور من شأنه ان يُعيق العمل الاسلامي لفترة طويلة من الزمن. لذا كان من الضروري - بدون كلل أو ملل - توضيح المقاصد التي تروم تحقيقها المؤسسة الاسلامية، لا بد من توضيح تلك المقاصد وتحديدتها واختصارها عبر كل الانشطة الاعلامية للحركة. ويجب ان تكون عملية التوضيح بسيطة ومباشرة وبأسلوب لا نفرة فيه ولا غلظة ولا أستاذية. ولأن أعداء الاسلام يُدركون خطورة هذا الأمر - أي وضوح صورة الحركة الاسلامية في عقل الجمهور - لذا فانهم يتهافنون دائماً على تشويه صورة العاملين للاسلام ومحاولة محاصرتهم وتطويرهم في زاوية حادة من التهم والتلفيقات والدعايات لا يعني هذا ان كل ما يكتب من نقد للحركة الاسلامية ولأدائها يمكن ان يندرج في اطار التلفيقات والدعايات، هذه نقطة ينبغي التنه ها حتى لا تصمم الحركة الاسلامية آذانها إزاء نداءات التصحيح والارشيد. وحتى تكون صورة الحركة الاسلامية واضحة ومنهومة لدى الجمهور يجب ان تكون القضايا التي تتناها الحركة قضايا مفهومة وواضحة ومعاصرة وذات وزن في هم الجمهور. من هنا كان لزماً على الحركة أن تتحاشى الفرق في الخلافات الفقهية المتعلقة بقضايا عفا عليها الزمن ولا علاقة لها بشأن الناس. ومن هنا كان لزماً الابتعاد عن فخاخ الجدل حول التاريخ الاسلامي، وينبغي الانتقال من العقيدة الماضوية التي نحوم حول الماضي الى العقلية المستقبلية التي تشرئب للمستقبل حتى يدرك الجمهور ان الاسلام هو مشروع نهوض للمستقبل. هذه الصورة الحيوية الدينامية التي

من المطلوب ان تجسدها الحركة الاسلامية يجب ترسيخها في لا شعور الجمهور عبر الأتنية المتعددة. وإذا كانت الحركة الاسلامية تريد من الجمهور ان يساندها، فعليها أولاً ان تبادر باحتضان قضايا الجمهور. ولذا لابد من التحديد العلمي والموضوعي لمشاكل الجمهور وطرح الحلول العلمية والموضوعية لها وتعبئة الجمهور لصالح تلك الحلول. وقد تكون قضية الجمهور تتعلق بالخدمات المباشرة مثل التمويل أو المواصلات أو المدارس أو التطبيب وغير ذلك فلا يحقرن العمل الاسلامي هذه المهوم اليومية لأنها في معظم الأحوال هي مفاتيح الدخول لقلب الجمهور والتأثير فيه. إن بلورة نظرية علمية للاتصال بالجمهور والاحتفاظ به وتوظيفه لصالح المشروع الاسلامي هو من المهام الكبيرة التي تنتظر الحركة الاسلامية، وإن أي إهمال في هذا الأمر سوف ينعكس - إن لم يكن قد بدأ - على شعبية الحركة ومصداقيتها وشرعيتها الواقعية. ان الابتعاد عن الجمهور يؤدي الى طغيان مركبات الفشل والكرهية وروح الانعزال فتتحول الحركة في النهاية الى (فرقة) أو طائفة دينية، وعندها تبخر فعالية الحركة وتقرض أدوارها التاريخية.

(٣) الحلقة المفقودة في التصور الاستراتيجي للحركة:

● والذي يتأمل نتائج المطبعة الاسلامية و(فكر الدعوة) إذا جاز التعبير، يلحظ بعض التصورات الخاطئة المبثوثة بين المسلمين ومنها ان هذا العالم يعيش في حالة (فراغ) فكري وروحي وقيمي وحضاري. وأن الحركة الاسلامية جاءت لتملأ هذا الفراغ وتسده. كذلك تنتشر بين المسلمين مقولة مؤذاها أن العالم يعيش حالة من الفوضى الفكرية والثقافية والقيمية وأن الحركة الإسلامية مُنَاط بها تصحيح هذه الفوضى ووضع الأمور في نصابها الصحيح. وهذه تصورات في حاجة الى مراجعة، فالحركة لا تتحرك في فراغ بل في عالم مُكَنَز ومزدحم - وربما أكثر من اللازم أو أكثر من

طاقته الاستيعابية - بالأفكار والقيم ومشاريع الخلاص الروحي والمادي والوطني ومن ضمن العوامل الرئيسة التي تعيق الحركة الإسلامية من تحقيق أهدافها الاستراتيجية هو هذا الاكتناز والازدحام والندبة التي تملأ العالم . ثم إن هذا العالم - موضوعياً - يعيش اليوم أرقى درجات التنظيم والنظام وربما تكون هذه هي العبقريّة البارزة لهذا العصر، بقي أن تتجه هذه العبقريّة في اتجاهات لا تروق لنا لا يعني البتة أن العالم يعيش في حالة من الفوضى العامة هناك (نظام) يتحكم في هذا العالم ، نظام عالمي له (قلب) يتحكم في مسيرته ويتكون من عدد محدود من الدول الغربية (بشقيها الرأسمالي والشيوعي) ويفرض سياساته على (الأطراف) وهي بلدان العالم الثالث حيث العالم الإسلامي . ولذّي دول القلب وسائل تحكم عديدة بدول الأطراف منها القوة العسكرية من حيث إستخدامها في العدوان المباشر أو التهديد به أو من حيث ربط جيوش دول الأطراف بتصدير السلاح إليها أو منعه عنها . وهناك عوامل القوة الاقتصادية (الصناعة ، التكنولوجيا ، المال) كوسائل للتحكم والضغط بمسارات التنمية في العالم الثالث . وهناك أخيراً سيطرة دول القلب على وسائل الاعلام والاتصال واحتكار خمس وكالات (عالمية) لمصادر الأخبار التي تنشرها صحفنا المحلية ، الى السينما ومواد التلفزيون والاعلانات مما يعيد تشكيل الأذواق والآراء والقيم في عالمنا الإسلامي ، وفق المشروع الغربي للتنمية والتطور . لقد ذهب (متدى العالم الثالث) في دراسة قيمة له نشرها (مركز دراسات الوحدة العربية) في بيروت وهو يُشخص حالة التبعية التي تعاني منها دول الأطراف الى القول : (إن النظام العالمي يشبه النظام الفلكية ، بتوسطه نجم كبير الحجم ومُشعّ تدور في فلكه الكواكب السيارة بحكم قوانين الجاذبية . ولذلك - وهذا ما يعنيننا هنا - ما لم نحاول مجموعات من دول العالم الثالث ان تشكل لنفسها مستقبلاً أكثر استقلالاً ، وأقل خضوعاً للاستغلال ، فإن مسيرة النظام العالمي - فضلاً عن أشكال التدخل

المباشر أو غير المباشر - ستحدد لها المستقبل الذي يتفق ومصالح القوى المسيطرة في القلب من النظام العالمي).

● إزاء ذلك يحق لنا ان نسأل ماهي نظرية الحركة الاسلامية وتصورها للخروج من دائرة التبعية هذه؟ وهذا ما نعتقد أنه يشكل الحلقة المفقودة في التصور الاستراتيجي للحركة أي غياب (النظرية المتكاملة) في السياسة الدولية و احراك الاجتماعي وتوزيع الثروة والتعايش مع القوى والانظمة المتباينة والتي يعجز بها هذا العالم المتحرك القلق المتحول. ان من يتبع ما تنشره الحركة الاسلامية المعاصرة بشق راياتها ومسمياتها يلحظ ان جُلّه يتناول نظام القيم - وهو ديدن الخطاب الاسلامي خلال أكثر من نصف قرن - ولكن ما نحتاجه الآن وبشكل مُلح هو تحديد نظام للمفاهيم وبدون التحديد العلمي الموضوعي للمفاهيم لا يمكن بلورة النظرية الاسلامية المتكاملة التي نطالب بصوغها. والاسلام - في خلاصته وهيكلته الاساسية - ليس مذهباً فلسفياً أو تياراً ثقافياً، إنما هو حركة اجتماعية تستهدف التغيير الاجتماعي نحو الأفضل والأمثل في كل مجالات الحياة. بمعنى آخر ان للاسلام وظيفة اجتماعية كبيرة ولذا كان لابد من ايدولوجيا إسلامية أي نظرية اسلامية متكاملة تضع مواصفات التغيير الاجتماعي المطلوب على كافة الصُّعَد في المشروع الإسلامي. إذن ينبغي فوز فريق عمل من الكفاءات الاسلامية التي تزخر بها اطارات العمل الاسلامي للقيام بصوغ تلك الايدولوجيا إذ أن كثيراً ما يؤدي ضباب الرؤية الى هدر في الأرواح والأموال والأوقات.

الحركة الإسلامية في حاجة ماسة الى منطق سياسي شرعي وعصري على ضوءه تُحلّل الأوضاع والظروف التي يمر بها هذا لعالم أي في حاجة أكيدة الى (نظرية) تسترشد بها في تفسير المجتمعات والقوى المحيية والعالمية. وقد

يخلط البعض فيقول أن (الدين الاسلامي) هو نظرية الحركة الاسلامية فلماذا المناداة بذلك؟ وفي رأيي أن هذا تعبير يُعوّز الدقة، فالدين أشمل من النظرية وإن كانت النظرية - بمعناها العام - جزء من الدين - أقصد أن الدين من حيث هو جملة من التعاليم والأوامر والنواهي وغير ذلك لا يزود الحركة الاسلامية بما يمكن أن نسميه بالنظرية، ولكن بالامكان استنباط النظرية التي نقصد من الدين.

النظرية بكلمة أخرى مُضمّنة في الدين وهي لكي تظهر وتتضح في حاجة الى استنباطها وفصلها عن (النص) وعرضها من حيث هي النظرية الاسلامية لتحليل المجتمع وحركة التاريخ. هذه قضية هامة للعامة لا يدركها إلا قليل من الناس، وأهميتها تكمن في هذا الضياع الذي تعاني منه الحركة الاسلامية والأحداث من حولها تتلاطم وتُحار في تحليلها وفهمها واستيعابها (لغيايب النظرية)، فتبتني تحليلات وفهومات المدارس الفكرية الأخرى التي قد تكون مدارس لا دينية في رؤيتها الاجتماعية والكونية. واستنباط النظرية الاسلامية لتحليل المجتمع وحركة التاريخ من (النص) الديني وفصلها عنه وعرضها وتوضيحها ورصّ وشرح مفاهيمها ومصطلحاتها في بناء فكري مُتناغم ومُوحد، هذه العملية من التنظير في حاجة لجهود جماعي غير بسيط على الحركة فيها أرى - والله أعلم - أن تعنى بتنظيمه.

(٤) أين التاريخ الرسمي للحركة الاسلامية؟

● نأخذ مثلاً فصيل من فصائل الحركة الاسلامية المعاصرة كالاخوان المسلمين (تأسس في ١٩٢٨) فرغم مرور ما يربو على الستين عام لهذه الجماعة لا نجد في المكتبة العربية الاسلامية كتاباً واحداً أصدرته الجماعة - من حيث هي جماعة - أي رسمياً وباسمها لا باسم أفراد - يتناول بالتقويم الموضوعي هذه الفترة الطويلة من الزمن والعمل والتحرك. حركة بهذا

الاتساع الزماني والمكاني (للاخوان تنظيمات في معظم الأقطار العربية والاسلامية) أليس من المطلوب أن تقدم للأمة التي تتحرك في اطارها تفسيراً رسمياً لسلسلة المحن التي مرت بها ولحلقات الإخفاق التي تكررت في تاريخها وصور عن النجاحات التي حققتها ودورها - كما تراه - في حاضر الأمة ومستقبلها وأهدافها الاستراتيجية التي تروم تحقيقها وما هي المراحل التي قطعتها صوب تلك الأهداف وكم بقي من المراحل لكي تصل لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وما هي آليات وسبل الانتقال من الأوضاع الراهنة بما تنوء به من مشكلات وتناقضات الى الأفاق الجديدة التي تبشر بها إدلا قيمة ولا فعالية ولا ايجابية للتصورات والرؤى الاستراتيجية مادام لا يرافقها وضوح مُوازٍ للآليات والدروب الانتقالية؟ أليس من المؤسف أن تُفرز قوى سياسية إسلامية محلية ودولية للجان والمكاتب والأجهزة والأصابع والأراشيف والاختصاصيين لرصد التيار الاسلامي ومدارسه ورموزه وتحركاته وغير ذلك وتنتشر بعض الدراسات الهامة والغنية والقيمة التي بدأ الاسلاميون يقبلون عليها لاشباع جوعتهم لتفسير ما هم فيه، وفي نفس الوقت لا نجد جهداً يبذل من الحركة الاسلامية في هذا الاطار؟ إن كتابة التاريخ الرسمي للحركة الاسلامية الصادر منها وباسمها مهم للغاية في إطار كوادرها وأبصارها وهو مهم للمراقبين المحايدين الموضوعيين الذين يهمهم معرفة الحقائق كما حدثت وتطورت وهو مهم للرد على الافتراءات والاكاذيب التي ينشرها اعداء أي تحرك إسلامي . وهو مهم للعالم أجمع لكي يعرف أن هذه الحركة تخاطبه وتناشده وتعرض ما عندها عليه بعلمية وموضوعية وتجرد ودون اعتساف وهو مهم للمستقبل كي لا تقع الأجيال المسلمة القادمة فيما وقعت فيه الحركة الإسلامية من أخطاء سواء على صعيد التجمع أو الفكر أو الحركة.

(٥) عَيْنٌ عَلَى الْحَاضِرِ وَعَيْنٌ عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ :

● العالم اليوم يعيش حالة مستمرة من التغير الواسع النطاق. لناخذ مثلاً حول حاضِر الإنسان العربي ونرصِد التغيرات التي طرأت في محيطه العربي فقط خلال العقدين الأخيرين كما جاء في (التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي). والذي نشره مركز دراسات الوحدة العربية في أكتوبر ١٩٨٨، ففي العقدين الأخيرين (١٩٦٥ - ١٩٨٥) : تضاعف عدد سكان العالم العربي مرة وازداد حجم المدن ثلاث مرات وارتفع عدد المدارس والجامعات أربع مرات وتضاعف متوسط الدخل مرتين وتضاعف الحجم المطلق للشرائح المتوسطة مرتين وتضاعف الحجم المطلق للطبقة العاملة الحديثة مرتين وتضاعف عدد أجهزة الراديو عشر مرات وارتفع عدد أجهزة التلفزيون عشرين مرة، وانفجرت في المنطقة أربعة حروب ممتدة وتضاعف عدد المسافرين العرب الى خارج الوطن العربي عشر مرات وزادت ديون بعض أقطار الوطن العربي للخارج ثلاثين مرة وزادت أرصدة بعض أقطار الوطن العربي في الخارج أربعين مرة. لا شك أن هذه تغيرات كبيرة وعميقة في ساحة عمل الحركة الإسلامية، فكيف انعكس ذلك على برنامج حركتها ونصورها للعمل؟ وهل وُظفت هذه التغيرات لصالح مشروعها؟ وهل طورت من أساليب عملها للتناغم مع هذه التغيرات؟ وهل أثرت هذه التغيرات على ترتيب الأولويات وشبكة العلاقات السياسية الشعبية والرسمية؟ وهل انعكست على الخطاب الاجتماعي الذي تحمله الحركة؟ هذه الأسئلة وغيرها كثير تنطرح ونحن نتأمل خطورة وأهمية هذه التغيرات البنيوية التي حدثت في المحيط العربي ما بين ١٩٦٥ - ١٩٨٥.

● يطرح هذا الأمر نقطة جوهرية وهي وجوب رصد اتجاهات تلك

التغيرات أي ضرورة استشراف المستقبل واتخاذ كافة الاجراءات للمواءمة معه والاحتياط له والاستعداد لتوظيفه ودراسة البدائل المتاحة في هذا الاطار والمقارنة بينها. لا نعني بالاستشراف تقرير ما سيحدث بالضبط، فذلك خارج عن قدرة الإنسان، لكننا نقصد بالاستشراف رصد التغيرات الحالية وتحديد توجهاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والعسكرية والثقافية وغير ذلك والخروج من كل ذلك بتصور مستقبلي يشمل على عدة (سيناريوهات) أي مشاهد وتوقعات واحتمالات ودراسنها والتحوط في ذلك للمواءمة معها وتوظيفها لصالح المشروع العام للحركة الاسلامية. وهذا امر أجزم أن الحركة لا تضعه حتى في آخر سَلَم أولوياتها وهذه غفرة ينبغي التنبيه لها. لقد بدأ العالم الغربي (بشقيه الرأسمالي والشيوعي). . تدارس مواقفه ومواقفه وتكويناته وتشكيلاته ونظمه واقتصاداته وأبوياته وفنونه وآدابه وموارده البشرية والمادية واتجاهاته الاجتماعية والسياسية والثقافية وعمليات صُنع القرار في حكوماته، يفعل ذلك وهو في قمة سطوته وسيطرته المادية والثقافية والفكرية والسياسية والاقتصادية والعسكرية على العالم أجمع وذلك في محاولة منه لاستشراف المستقبل والاحتياط له. لقد بلغ الأمر أقصاه لدى غورباتشوف في كتابه القيم «بيرسترويكا» (عملية إعادة البناء) فأقرأ له إن شئت التالي:

«نجد أنفسنا أمام المفارقات، فمن ناحية حل محتمعا وينحاح، قضاي تأمين فرص العمل وقدم الضمانات الاجتماعية الأساسية، ومن ناحية ثانية لم نتمكن من تحسين ظروف المسكن وتأمين الموارد الغذائية كماً وكيفاً وكذلك تنظيم عمل وسائل النقل وفق المستوى المطلوب وتحسين الخدمات الطبية والتعليمية».

«أخذ ينشأ وصع غير معقول. انتاج ضخّم من الفولاذ والمواد الخام والطاقة والوقود لا مثيل له في العالم، وفي الوقت ذاته نقص في هذه المواد

بسبب التبديد وقصور الاستخدام. لدينا أكبر عدد من الأطباء وأسرة المستشفيات بالنسبة لكل ألف مواطن ومع ذلك نعاني نواقص خطيرة وتدنياً في مستوى العناية الصحية. وصواريحنا تشق طريقها بدقة متناهية نحو مذنب هالي وتسرع لموعدها مع كوكب الزهرة، ولكن رغم هذا انصر للفكر الهندسي والعلمي فإننا نلاحظ تخلفاً واضحاً في استخدام المنجزات العلمية لتلبية الاحتياجات الاقتصادية».

«إن عرض الواقع (خالياً من المشاكل) قد ارتد لي نحر أصحابه ونشأت هوة بين القول والعمل ساهمت في تكريس السلبية الاجتماعية وعدم الايمان بالشعارات المطروحة. ومن الطبيعي أن تهتز الثقة في وضع كهذا بكل ما يقال من فوق المنابر وعلى صفحات الجرائد والكتب المدرسية، وبدأ الانهيار في الأخلاق الاجتماعية والانهيار في أحاسيس التضامن العظيمة فيما بين الناس، تلك الأحاسيس التي أرساها زمن الثورة البطولي وسنوات الخطط الخمسية الأولى والحرب الوطنية وفترة الانبعاث نينا بعد الحرب. وارتفع تعاطي الكحول والمخدرات والجريمة، كما ارداد تغلغل الأنماط «لثقافية الهابطة» الغريبة عن المجتمع السوفيتي والتي تكرر الابتذال والذوق الوضعي والخواء الروحي».

«أما الاهتمام الحقيقي بالناس، بشروط حياتهم وعملهم، بمزاجهم الاجتماعي، فغالباً ما كان يتم استبداله بالنفاق السياسي وبالتوزيع الجماعي للمكافآت والألقاب والجوائز. وتراكت حالة عامة من لتفاضي، وتدنني مستوى حث الجماهير والانضباط والشعور بالمسؤولية. وقد حاولوا التستر على ذلك كله عن طريق تنظيم الاحتفالات الاستعراضية وتكرار المناسبات اليوبيلية سواء في المركز أم في النواحي. وشيئاً فشيئاً اتسعت انفجوة بين عالم الحفائق اليومية وعالم الازدهار الاستعراضي. ولم يكن بمقدور

العديد من المنظمات المحلية أن تحافظ على مواقعها المبدئية وإن تخوض نصلاً حازماً ضد الظواهر السلبية وضد استباحة الأشياء والتستر المتبادلة وإضعاف النظام . وتكررت حالات انتهاك مبدأ المساواة بين أعضاء الحزب واستثني من دائرة الرقابة والتفقد العديد من الشيوعيين الذين يحتلون مراكز قيادية، الأمر الذي أدى إلى إخفاقات في العمل ومخالفات خطيرة. انتهى .

(٦) تجاوز العتبة الحزبية :

● جلبي مرة أخرى وأخرى :

ومن كوارث العمل الاسلامي وارتداده وانقلاب نشاطه هو الفكر الحزبي، فعندما يكسب تنظيم ما عضواً يدين بالطاعة ولا يناقش ويتابع الأوامر فهذا يعتبر متممياً والعكس بالعكس، وكان من نتائج هذه الطريقة التربوية أنه خرج جيل أو مجموعة كبيرة من الشباب تنتظر الأوامر فقط وبذلك حرمت من ميزة الابداع والحركة الذاتية، والإبداع هو سر تفوق الدعوات . وعلى العكس خسرت بعض التنظيمات أهم عناصرها وأنشطتها وأكثرها ابداعاً، بل والأدهى انها عندما لم تستطع تسخير هذه الإمكانيات فإن هذه الطاقات عندما لا تمشي في مساراتها الصحيحة وتستهلك ، تقع في صراعات داخلية، لأن الطاقة لا بد لها من تصريف فإن لم يكن بمحور ذي اتجاه داخل التنظيم إلى خارجه فليكن معكوساً إلى داخله؟ ولقد عانت بعض التنظيمات الاسلامية في الفترة الأخيرة من تديد الطاقة هذه. (ص ٢٢٨ - ٢٢٩).

● إن الانسان في الاجواء الحزبية يعمل في بعض الظروف ضد قناعاته، وهذا ما صرح به رجل بارز في اتجاه اسلامي حيث اعترف بأنه يعمل ضد قناعاته لأنه ان لم يفعل ذلك فسوف يتهم بالخيانة؟ فإذا حلت الكارثة بعد ذلك كان مشجب المهازل جاهزاً، سبحانه وتعالى عما يصفون ،

ما هو الجواب؟ انهم بذلوا جهدهم، ولكن إرادة الله كانت شيئاً آخر، أما أنهم أخطأوا فلا كما حصل مع المؤذن الذي ذهب الى الجامع متأخراً والناس راجعون في صلاة الصبح فلما مثل عن سبب تأخيره قال أنا لم أتأخر، ولكن الشمس أشرقت اليوم باكراً، أي أن افتراض حصول تغيرات كونية عظيمة خلاف سنة الله اسهل علينا من مراجعة أنفسنا. من جملة الأمثلة الجديرة بالتسجيل في موضوع الفكرة المجردة والمجسدة هي اللعبة التي أجراها بعض الأذكيا مع بعض الشيبة المتحمسين لفكر سيد قطب والمتعصبين ضد فكر مالك بن نبي حيث قام بذكر فكرة هي لمالك نسبها لسيد فاستحسنها الشباب، فلما فعل العكس انكروا، فلما أعاد كل فكرة إلى محلها شعروا بشيء من الحرج والأسف» (ص ٢٤٦).

«إن نسلح الحزبي بآراء محددة يجعله يقاوم الى اللحظة الاخيرة في التمسك بها، ونظراً لأن حلقات التدريس الداخلية عمدت الى تكريس وتعميق هذه الآراء من وجهة نظر واحدة كان هدفها تثبيت وتعميق هذه الآراء والدفاع عنها، ومحاولة اضعاف ما يخالفها، فان عقلية الحزبي تشكلت ذات اتجاه واحد وليس من طبيعة العقل المقارن. ولذا فإن الحزبي يميل - بفعل تكوينه النفسي - الى الاجتماع برؤساءه السيكلوجيين بمعنى رفاق نفس المدرسة، واذا حصل ان اجتمع بأناس يخالفونه الرأي فهو معزول عنهم بحاجز نفسي قبل كل شيء، فلذا بدأ البحث كان مُضنياً شاقاً واذا تطور الى وضع نزاع كان استقصاء. لذا كان جو اللقاء بين مجامله وتمخضه وقت. ويترب على هذا نتيجة لما ان يبقى الحزبي عنصراً تنفيذياً لا يفكر كثيراً، أو ان يقع في دوامة الاجترار والتراجع، أو التوقف عن النشاط وترك الحزب وظيفاً أي بحكم الواقع وليس الاعلان الرسمي، أو أن يتطور فيتجاوز العتبة الحزبية إما من خلال تطوير الحزب أو ترك الحزب الى بعد جديد خاصة فيها يتعلق بأصحاب الدراسات الانسانية. وفي الساحة الفكرية - يجتمع

الانسان بالعديد من أصحاب الاقلام الذين كانوا في سوابقهم عناصر حزبية تجاوزت العتبة الحزبية». (ص ٢٤٧ - ٢٤٨).

هذه الفقرات من جلبي لا تعني اطلاقاً أننا ضد تشكيل الاحزاب فالاحزاب ممكن ان تقوم بوظائف ايجابية كبيرة تخدم الجماهير شرط ان تتوفر البيئة السياسية الصحيحة لذلك. ما نحن ضده ان يتحول الانتهاء لحزب اتجاه عقلياً في التفكير لدى المتسمي، فلا ينظر للظواهر السياسية والاجتماعية الا بمنظار الحزب ولا يرى الا ما يراه الحزب وأن داخل الحزب مقدس وخارج الحزب مدنس وهذا ما حصل في التنظيمات الاسلامية الحزبية وهو يعيق تقدم الحركة الاسلامية والعمل الاسلامي ويشوه الدعوة الاسلامية من حيث هي دعوه انسانية رحبة. لقد كان من المتصور عقلاً وشرعاً ان يصبح «التنظيم» (الحزب) وسيلة من وسائل الدعوة الاسلامية، لكن من الملاحظ ان «التنظيم» أصبح - من حيث هو فكره غاية وهدفاً وإن تحول - لبعض الظروف الدائنية والموضوعية - الى معيق للدعوة، هذا ما حدث وهذا ما ننادي بمراجعته.

(٧) تجاوز الصراع مع السلطة :

● نمة خلط واضح في صفوف الحركة الاسلامية بين مفهوم المعارضة، للسلطة ومفهوم «الصراع» مع السلطة وربما على السلطة. ان بعض النظم السياسية تتقبل ظاهرياً المعارضة لها لكنها لا يتوقع منها ان تقبل ان تتحول المعارضة الى طرف يتنافسها على السلطة. عدد كبير من الأنظمة السياسية بدأ بتفهم مشروعية الحركة المطالبة للمعارضة، وبدأ يواكبها ويسترضيها بطريقة أو أخرى، وفي هذا لاشك تقدم جيد وحسن. ولكن ليس من المتوقع ان يتقبل اي نظام تحول المعارضة الى فريق منافس على السلطة يعيقها ويحاول ان يقتنصها، ذلك ما ينبغي ان يتوضح في صفوف

الحركة الاسلامية، ومن يتتبع تاريخ العمل العام الذي تمارسه الحركة الاسلامية المعاصرة يجد أنه يتركز في بعدين اساسيين: البعد الخيري والبعد السياسي. في الأول ثمة تركيز مشروع على استنهاض الخيرية الاجتماعية والتكافل الاجتماعي عبر الماشدة المستمرة لاجراج الزكوات والصدقات وكفالة اليتيم وغير ذلك من أرجه الخير، وقد تمكنت الحركة من خلال ذلك على تنمية حضورها الاجتماعي وتطوير اتصالاتها بالجمهور (مع غياب النظرية العلمية الموضوعية في هذا المجال). اما في البعد السياسي فلم توفق مثل التوفيق الذي حالفها في البعد الاول وذلك نظراً لغياب الرؤية السياسية الواضحة والدليل النظري الذي تسترشد به. فمن الواضح في هذا المجال استعدادها الغريزي للصدام مع الفرقاء السياسيين وضعفها في مقاومة الاستدراج للمعارك السياسية الجانيية التي أكلت منذ ١٩٤٥ معظم طاقتها الحركية. أضف الى ذلك الاستخفاف التام الذي تبديه تجاه (الآخر) في الساحة والجهل الواضح بموازن القوى الفعلية وسيطرة الخطباء في صياغة العمل العام للحركة عوضاً عن الموجهين الفكريين.

كل هذه العوامل تساعد في حشر الحركة في زاوية الصراع مع السلطة وهو صراع لم تحصد منه حركة سوى المر والعلقم. لابد من مراجعة كافة المقولات الفكرية ولتخريجات النظرية التي تناولت هذا الموضوع في كتب وكرامات الحركة في اتجاه حل هذه المعضلة سلاً يوفق على الحركة مزيداً من الهدر في الدماء والأرواح، حلاً يفتح امام الحركة إمكانات التحرك السياسي السلمي ضمن معادلات الممكن ودون القفز لعوالم المستحيل مطلوب شيء من التواضع في هذا المجال على صعيد الطموح وشيء من الوعي بالذات المرتكز على أرضيه من العلمية والموضوعية والواقعية.

● برأيي أن مجرد وجود المسلم المعاصر - في حد ذاته - في هذا العالم المادي المتلاطم يُعبرٌ دون شك عن حالة الوعي للقضية الإسلامية . واستمرار المسلم المعاصر ونجاحه في هذا العالم - رغم المعوقات الجسيمة الذي تعترضه - لا شك رهن بحالة الوعي هذه . وحتى يستمر الوعي لا بد أن يعمل المسلم المعاصر على تكاملية رؤيته الفكرية وتحسينها من الثغرات . من هنا صار لزاماً على الاختصاصيين في العلوم الانسانية من الاسلاميين صياغة رؤية فكرية موحدة يستطيع المسلم المعاصر أن يسترشد بها نظرياً ليفسر الأحداث من حوله . وينبغي أن تكون هذه الرؤية الفكرية مبنية على أساسين ضروريين : أولها أن تنبثق من دراسة مستمرة للمجتمع بتطوراتهِ المتلاحقة وهذا يؤدي دون شك الى ارتباط وثيق بقضية الجمهور وتحسس جيد لنبضه ، وثانيها أن تتولد هذه الرؤية الفكرية من خلال التلازم مع التطور العملي للقضية الإسلامية وسياقها الاجتماعي والسياسي وليس بمعزل عن ذلك . يقول هيرمان كان في كتابه القيم الذي نشره المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت بعنوان (العالم بعد مائتي عام) التالي :

«إن رسم صورة مُقنعة لمستقبل عملي ومنشود أمر في غاية الأهمية لروح معنوية عالية ودينامية في العمل واجماع في الرأي وضمان بوجه عام لمساعدة دولا المجتمع على الدوران في هدوء وسلاسة» انتهى .

وهذا ما أقصد ، هو رسم صورة - للمسلم المعاصر - مُفنعة للمستقبل وعملية حفاظاً على روحه المعنوية وديناميته العملية لمساعدته على الحراك الاجتماعي في هدوء وسلاسة . والعالم اليوم يعيش في حالة من الضوضاء ويضج بالحركة الفكرية : المناقشة وتمحيص المفاهيم وسبرها ووضع البرامج وصياغتها وتشخيص القضايا وتحليلها التي تتطلب جهداً فكرياً منظماً . ولا

يستطيع المسلم المعاصر أن يحقق نجاحاً في هذا المعترك الفكري والحضاري بعزل عن هموم وقضايا ذلك المعترك، فهو لا يتحرك في فراغ ولا يتجه الى فراغ، ولذا ليس أمام المسلم المعاصر إلا أن يتناغم مع هذه الحركة الفكرية التي يضح بها العالم المعاصر. وليس التناغم معناه التبعة الثقافية والفكرية لما هو شائع ومكرور بين الناس من ثقافات وأفكار، ولكن المقصود هو القبول بالمزاحة الفكرية والتعددية الثقافية وحركة الحجة والبرهان والحوار. في هذا السياق أجد أن الحركة الاسلامية - سفينة المسلم المعاصر في هذا الخضم المتلاطم - في حاجة أكيدة للتوجيه الفكري السليم أكثر من الخطابة إذ ليس من شك في أن للتوجيه الفكري مناخه وآفاقه وهو مناخ وأفق يختلف شكلاً ومضموناً عن أفق ومناخ التوجيه الخطابي الذي كثيراً ما يتعرض له المسلم المعاصر اليوم. من هنا على الحركة الاسلامية أن تعي الحد الفاصل بين الفكر والخطابة وتقدر حاجتها للموجه الفكري قبل الخطيب. التوجيه الفكري يُركز على البناء العقلي بينما التوجيه الخطابي يُركز على البناء العاطفي وينشط في مُناشدة العاطفة ويستحضر لها لوازمها الدرامية. التوجيه الفكري يتعامل مع المصطلحات والمفاهيم والمناهج بينما الخطيب يتعامل مع الروايات والوقائع والتاريخ في إطار من العاطفية المشبوهة. التوجيه الفكري يُلدر بداره على مهل وفي دأب ومثابرة، أما التوجيه الخطابي فيُعَيء ويستجيش ويناشد ويُعرض في سخونة وحرارة وعجلة. غير أن بذرة التوجيه الفكري أديم أثراً وأمضى سلاحاً من عبوة التوجيه الخطابي (زماناً ومكاناً). إن حاجة الحركة الاسلامية لصف من الموجهين الفكريين أكثر إلحاحاً من هذا الكم الهائل من الخطباء. مطلوب الاهتمام بأعداد المُوجه الفكري لأنه الحارس الأمين للمجبهة الايديولوجية التي تتحصن بها الحركة.

(٩) إشكالية التنظيم : كالميت أمام الغاسل.

● أصبح «التنظيم» من حيث هو إدارة بشرية علم يُدرس في الجامعات

والمعاهد العليا. وصارت اليوم «المسألة التنظيمية» تحت مكانة بارزة في علوم السياسة والاقتصاد والاجتماع والأحلاف والأحزاب والنقابات والجيش وجماعات الضغط (بأنواعها) والدول. وصار لهذه المسألة خبراء ومؤرخوها ومهندسوها، وذلك لأن (النظم واللوائح) التي تحكم مسار أي تنظيم من أي نوع تُنبئ وتُفصح عن مستواه واتجاهه وحيويته. فالنظم واللوائح هي التي تحدد أهداف ووسائل التنظيم وشروط العضوية (الحقوق والواجبات) وتسلسل الهيئات الإدارية في التنظيم المعني وشكل العلاقة بينها: كيف تجتمع ومتى وكيف تتخذ القرارات ومن يلزم وكيف يلغى القرار ومن هي الجهة التي تلغيه... الخ؟

● والمشكلة الأولى في «التنظيم الاسلامي» أن النظم الأساسية واللوائح الإدارية تُعامل وكأنها سرٌّ من الأسرار للقاعدة العريضة من أعضاء التنظيم الاسلامي ربما تقضي العمر كله «في الصُّف» دون أن تُطلع على النظام الأساسي الذي يحكمها مجرد إطلاع، دع عنك مناقشته أو مراجعته أو اقتراح التعديلات عليه. والمُفترض - وهذا من حق كل أعضاء التنظيم أي تنظيم إسلامي كان أم غيره - أن يُطبع النظام الأساسي واللوائح الإدارية في كراسة صغيرة وتُعطى نسخة لكل فرد ينضم لإطارات الحركة، لكي يكون الأعضاء على بينة من أمرهم وعلى دراية بتوجهات وغايات وآليات ووسائل ودروب السفينة التي تحملهم. لقد تأثرت كل إطارات الحركة الاسلامية في العالم بالظروف الاستثنائية التي عايشتها جماعة الاحوان المسلمين في مصر والسرية التي أحاطت بها في ظروف المحنة خلال الفترة الناصرية، وإذا كانت السرية مُبررة في تلك الفترة بالذات - وإن كانت هذه المسألة محل نقاش أيضاً - فهي غير مُبررة في الأقطار العربية التي لم تضطهد حكوماتها الاتجاه الاسلامي، بل إن بعض الحكومات العربية تتيح للتنظيمات الاسلامية ما لا تتيحه لغيرها فعلام السرية إذن؟

● والمشكلة الثانية في «التنظيم الاسلامي» هذا التداخل الخطير والملاحظ بين الدين وأمره ونهيه من جهة والتنظيم كإدارة بشرية وأمره ونهيه من جهة أخرى، بحيث أن الحد الفاصل بين الدين كأمر رباني والتنظيم كأمر بشري لم يعد واضحاً بالنسبة للقاعدة العريضة من الأتباع وهذا أمر ينبغي توضيحه اختلاط هذا الأمر أضفى على التنظيم (وهو جهد بشري محض) اللبوس الديني بحيث يشعر العضو بـ(الإنتم) لو حالف أمراً تنظيمياً أو اعترض عليه خاصة مع وجود بعض (رجال العلم الشرعي!) الذين يُسخرهم التنظيم في الدفاع عن تأويلاته وتخرجاته. ومن الملاحظ أيضاً أن الإجتهاادات الشرعية والعلمية التي لا تساير الخط العام لقيادة التنظيم الاسلامي تُمنع وتعرض لكثير من التشويه والتشكيك في أدبيات الحركة الاسلامية.

● والمشكلة الثالثة في «التنظيم الاسلامي» أنه يطالب أعضائه بتأدية واجباتهم تجاهه دون أن يسمح لهم بالمطالبة بحقوقهم عليه. خذ مثلاً «النظام العام للاخوان المسلمين» المعمول به حالياً والصادر في ٩ شوال ١٣٠٢ هـ الموافق ٢٩ تموز ١٩٨٢ والذي أثبتناه في ملاحق هذا الكتاب وتأمل مواد الباب الثالث الذي يُغطي العضوية وشروطها؛ وتلاحظ أن منطوق المواد كلها تؤكد على واجبات العضو : ابتداء بعهد البيعة (مادة ٤) مروراً بدفع الاشتراك. المالي (مادة ٥) وصولاً الى الاجراءات الجزائية الذي يتخذها التنظيم في حق العضو الذي يقصر في واجباته بما فيها الفصل (مادة ٦) دون أن نجد مادة تُعطي الحق للعضو في التنظيم ودون أن نحدد مادة أخرى الجهة التي يتظلم اليها العضو. هذه الثغرة الخطيرة في «النظام العام للاخوان المسلمين» فتح الباب على مصراعيه أمام القيادة لفصل وإعفاء وتجميد عناصر كثيرة اختلفت معها في شأن من شؤون الجماعة. ولقد خسرت جماعة الاخوان أعداداً كبيرة من أعضائها النابيين المؤسسين جراء محلو «النظام

العلم، من المؤسسات العدلية التي تكبح إساعة استعمال القيادة لسلطانها .
والسؤال الذي يطرح نفسه : كيف يمحى لجماعة من الجماعات أن تطالب
الحكومات العربية والاسلامية بتحقيق العدالة والحرية لمجتمعاتها وهي
تُحارب ذلك في صفوفها؟

● هذه بعض الثغرات البارزة في مساق الحركة الاسلامية رأينا أن نُنبّه
لها نظراً لآثارها السلبية الكبيرة على صورة وجدوى وإداء ومصادقية العمل
الإسلامي الذي تقوم به . ولقد تطرّقت الأوراق المنشورة في هذا الكتاب
لبعض المهتمين بشأن الحركة الاسلامية - كل حسب رؤيته ومنظوره ودون
إلزام للآخرين أو اتفاق بينهم - لبعض هذه الثغرات عسى أن يكون في ذلك
فائدة وتبصير وتنوير لمن يعنيه الأمر . والله نسأل أن يوفقنا لرؤية الحق
والالتزام به والموت عليه . آمين .

د. عبد الله فهد النفيسي

الكويت ١٩٨٩/١/١

استراتيجية علمية للتيار الاسلامي

للدكتور . . توفيق محمد الشاوي

3. توليق الشاوي

- تاريخ الميلاد ١٥/١٠/١٩١٨ عاظمه دمياط - مصر.
- دكتوراه الدولة في الحقوق من جامعة باريس عام ١٩٤٩.
- حاليا محام أمام محكمة النقض المصرية.
- رئيس قسم القانون الجنائي بكلية الحقوق - القاهرة ١٩٥٩ - ١٩٧٦.
- ألف عدة كتب في التشريع الجنائي باللغتين العربية والفرنسية.
- ساهم في نشاط الحركات الوطنية في أقطار شمال افريقيا قبل استقلالها.
- وساهم بنشاط في تأسيس البوك الاسلامية بالسعودية ومصر والسودان.
- أنشأ الاتحاد العالمي للمدارس العربية الاسلامية الدولية.

استراتيجية علمية للتيار الاسلامي

ان الصحوة الاسلامية الحالية هي أهم ثمرة حققتها الحركات الاسلامية وغذاها الفكر الاسلامي الذي قاد نهضتها في العصر الحديث، وفي نظرنا أن الفكر والعلم هو الذي تستطيع به الحركات الاسلامية أن تضمن نمو الصحوة الاسلامية واستمرارها وتحقيق أهدافها المستقبلية... والأهداف المستقبلية في نظرنا تختلف عن الأهداف التي حققها الفكر الاسلامي في المرحلة الماضية...

لقد تميزت المرحلة الماضية في بداية نهضتنا بأن مجتمعاتنا ومجتمعات العالم الثالث بصفة عامة استيقظت فوجدت أن الشعوب (البيضاء) الأوروبية والأمريكية قد فرضت هيمنتها على العالم وعى أقاليمه وقاراته جميعا (بما فيها العالم الاسلامي والعالم الثالث) نتيجة ما وصلت اليه من تفوق في مجال القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية والمالية والصناعية والتقدم العلمي والثقافي..

لقد كان «رد الفعل» الذي سيطر على كثير من المفكرين وعامة أبناء العالم الثالث هو وجوب «أن يلحقوا» بالعالم المتقدم لكي يصلوا الى ما وصل اليه من تقدم وحضارة وتفوق، وقد أدى هذا الى تمكين الدول المتقدمة من استخدام نفوذها الثقافي والسياسي لايجاد أعوان وعملاء مصابين بمركب النقص واستغلوهم لايهام شعوبنا الناهضة بأن عجزهم عن اللحاق بالشعوب (البيضاء) الأوروبية والأمريكية ناتج عن الخصائص والمقومات الأصلية التي تميزها عنها فلا بد أن تتخل شعوبنا عن أصالتها ومقوماتها وتقبل

التبعية والاندماج في المجتمعات الأوروبية رغم أنها تستعبدتها وتستغل ثرواتها وتستذل شعومها..

لمقاومة هذه العقدة النفسية بذل الفكر الاسلامي مجهودا كبيرا في الدفاع عن مقوماتنا العقيدية والتاريخية وأصالتنا الاسلامية لكي يبرهن على أنها لا تقل عما توصل اليه الغرب في تطوره في العصر الحديث، بل انها تماثل ما لديه من نظريات ونظم أو لا تبعد عنها على الأقل...

ان كثيرا من الدراسات والكتابات التي قدمها فقهاؤنا وعلمائنا ومفكرونا وزعمائنا كانت تدور حول ابراز عناصر التماثل والتشابه (أو التقارب هل الأقل) بين مبادئنا الاسلامية الاصلية والمبادئ التي قامت عليها الحضارة الغربية الأوروبية والأمريكية المعاصرة^(١).

وهذا المجهود الذي بذله فلاسقتنا ومفكرون كان يعطى ضمنا للعالم الاسلامي ولشريعته ونظمها فضلا غير منازع فيه على المدنيه الأوروبية لأنها سبقتها الى تلك المبادئ وأن الحضارة الأوروبية قد اقتبست منها هذه المبادئ واستفادت منها أكثر مما استفادت منها شعوبنا نفسها..

لكن المرحلة القادمة في مستقبل الصحوة الاسلامية سوف نقدم للعالم وجها جديدا للفكر الاسلامي يعرض فيه المبادئ الاسلامية الاصلية التي يحتاج اليها العالم كله لمواجهة الأخطار المحيطة به والتي يعترف بها جميع زعماء العالم ومفكروه وفلاسفته..

ان العالم اليوم يمر بمرحلة من الخوف والقلق على مستقبله لأنه يقاسى من عدة آفات تفوده الى الفناء الكامل اذا لم يعالج العوامل التي سببت هذه الأخطار المحيطة به..

والخطر الأول : الذي يواجهه العالم هو سيطرة المذاهب التوسعية الانانية المادية في الدول المتقدمة التي استطاعت أن تملك من أسباب الدمار

وأسلحة الفناء ما يكفي لتدمير العالم إذا بقيت لها الهيمنة على مصائر العالم ومستقبل شعوبه .

في نظرنا أن خطورة هيمنة هذه الدول المتقدمة ناتجة عن المذاهب والنظم الأوروبية ذات الجذور الوثنية التي قامت عليها الفلسفات اليونانية والحضارة الرومانية، وورثت منها النظم الأوروبية ما نسميه الآن «سيادة الدولة وسلطانها المطلقة» التي لا حدود لها . . .

في اعتقادنا أن الشريعة الإسلامية هي وحدها التي يمكن أن تقدم للعالم استراتيجية علمية تحرره من هذه الفلسفات الوثنية والمذاهب المادية والنظم الاستقلالية التي بنيت عليها وما ترتب عليها من هيمنة للدول التوسعية الاستعمارية وطمعائها وتهديدها لمصير البشرية بأسلحة الدمار الجماعي والابادة للإنسانية ذاتها . . .

إننا نرى أن المرحلة القادمة للفكر الإسلامي (إضافة إلى ما قدمه الفكر في المرحلة السابقة) ستحتاج إلى مجهود كبير لاستنباط المبادئ الإسلامية الأصيلة وعرضها على العالم على أساس أنه هو ونظمه المعاصرة والإنسانية كلها في حاجة إليها لمقاومة الأخطار والأفات التي تهدد مستقبل الإنسانية . .

وسوف نعرض بعض المبادئ الإسلامية الأصيلة في نظام المجتمع والحكم التي يمكن للفكر الإسلامي أن يقدمها للعالم ليثبت أن لديه هو مفاتيح مستقبل أمن العالم وسلامته وتقدمه الذي تهدده هيمنة الدول التوسعية التي تتحكم في شعوبها وتستغل الشعوب الأخرى كذلك . .

وقد يعترض علينا كثيرون بأن واقعنا الحاضر لا يؤيد القول بفاعلية هذه المبادئ التي يقدمها لنا الإسلام ونعتبرها من أصوله فيما يتعلق بنظم المجتمع والحكم - ولا شك أن استعراض تاريخنا السياسي والفكري يشهد بأننا ابتعدنا كثيرا عن هذه المبادئ الأصيلة وتحملنا عنها وأن ذلك هو الذي

أدى الى تخلفنا الذى مكن الاستعمار من السيطرة علينا عسكريا وفكريا وثقافيا وأن ما حصننا عليه فى الماضى من تقدم وحضارة كان بسبب التزامنا بهذه المبادئ وأن تخلفنا نتج عن تعطيل بعض المبادئ أو تخلفنا عنها .



صحيح أننا قد عطلنا مبدأ الشورى فى ميدان الحكم بعد عهد الخلفاء الراشدين، ولكنه بقى حرا فى نطاق الفقه والاجتهاد - بالاضافة الى أربعة مبادئ أساسية أخرى كانت محترمة وناقلة فى جميع عصور الخلافة الراهرة وهى التى مكنت أمتنا من أن تبني أكبر حضارة عالمية فى تلك العصور خلال أربعة عشر قرنا :

هذه المبادئ الأربعة أولها : وحدة الأمة والدولة الاسلامية ،
وثانيها : سيادة الشريعة وهيمنتها وثالثا : استقلال الفقه والعلم عن الدولة ، وأخيرا : استقلال الأمة العربية ودولها عن السيطرة الأجنبية والنفوذ الأجنبى .

منذ بدأت السيطرة الاستعمارية استطاع الاستعمار أن يوجد له عملاء فى ميدان التشريع والثقافة والسياسة والحكم يساعدونه فى القضاء على هذه المبادئ التى كانت أساس الاستقلال التشريعى والعلمى وحسن الحضارة الاسلامية خلال أربعة عشر قرنا .

لقد عمل البعض لترويج الفكرة الاستعمارية القائلة بأن الحل الوحيد للخروج من حالة التخلف هو التخلي عن جميع المبادئ الاسلامية والتتكرف لها من أجل الاندماج فى الثقافة الأجنبية والمجتمعات الأوروبية ، وتبنى نظمها ومبادئها وأفكارها (بخيرها وشرها ، حلوها ومرها ، ما استحب منها وما يكره ، كما قال أحد كتابهم)^(١) بعبارة أخرى أن مركب النقص لدى

بعض مفكرينا وقادتنا استخدم لادخال شعوبنا في دائرة التبعية والاندماج في المجتمعات المعادية لنا والتنكر لمبادئنا الأصيلة .



لكن مقاومة المفكرين ودعاة النهضة الاسلامية قد نجح في وقف تيار دعوة «التغريب» فقوى التيار الشعبي الذي جعل المطالبة بتطبيق الشريعة الاسلامية هدفا للكفاح الشعبي مما اضطر بعض الحكومات للتجاوب مع هذا التيار واعلان التزامها بتطبيق الشريعة الاسلامية سواء جاء هذا الاعلان جديا مبنيا على الاقتناع ، أم كان مجرد اجراء سياسى للتهذية أولكسب الوقت أو للحصول على تأييد شعبي لأهداف أخرى، وكان ذلك ثمرة الصحوة الاسلامية المعاصرة .

ان القاعدة الشعبية للصحوة الاسلامية أوسع بكثير من القواعد التي تقوم عليها الحركات الاسلامية المتعددة والمختلفة، وهي بلا شك كانت ثمرة الدعوة التي قام بها المفكرون الاسلاميون والحركات الاسلامية معا، وأكثر من ذلك فانها كانت ثمرة التضحيات التي بذلها الاسلاميون الذين صمدوا في وجه كل أساليب الاضطهاد والقمع التي سلطت عليهم من بعض الأنظمة والحكومات والقوى الأجنبية التي تشجع هذا الاضطهاد وتجعله في بعض الأحيان شرطا لتعاونها مع بعض الدول والحكومات المختلفة، ذلك أن أعدائنا أيقنوا بأن العقيدة الاسلامية والشريعة الاسلامية كانت وما زالت وسوف تبقى دائما ينبوع الذي يغذى الاتجاه الشعبي لمقاومة السيطرة الأجنبية الاستعمارية في الماضي والقوى العالمية التوسعية في الحاضر والمستقبل .

وعلينا الآن أن نفكر في مستقبل هذه الصحوة وأن نخطط لذلك على أساس علمي :

ان دور العلماء والمفكرين المعاصرين متمم للدور الذى قام به أسلافهم فى الماضى وهو تزويد القوى الاسلاميه والتيار الشعبى المؤيد لها بالخطط الاستراتيجية العلمية لتمكين الصحوة الحاضرة من أن تواصل مسيرتها وتقوم بدورها العالمى لا لصالح شعوبنا فقط وانما لصالح الشعوب فى العالم، ونأمل أن يكون هذا البحث أحد الروافد التى تغذى هذه الخطط المستقبلية..

إذا أردنا أن نستخلص من مقارنة أوضاعنا الحاضرة بما وضعه فقهاؤنا من أصول قامت عليها حضارتنا وثقافتنا فى الماضى، فإننا سنجد أن هذه الأصول فى مجال النظام الاجتماعى والسياسى يمكن تركيزها فى خمسة مبادئ أهمها استمرار الالتزام. مبدأ الشورى الحرة فى الاجتهاد والفقه (خلافًا للشائع فى كتابات المعاصرين الذين يقولون أن الشورى قد عطلت بعد عهد الخلفاء الراشدين) - فإننا يجب أن نلاحظ أن الاستبداد السياسى لم يعطل بقاء مبدأ الشورى حراً وسائداً فى مجال الفقه والاجتهاد طوال العصور التى بقيت فيها دولة الخلافة - وأنه لم يعطل فى هذا المجال الا فى عصورنا الحديثة، الى جانب تعطيل المبادئ الأولية الأخرى.

ان تاريخنا يشهد بأن تعطيل مبدأ الشورى فى الحكم الذى وضع بعد نهاية عهد الراشدين كان فى نظرنا أول العوامل التى أبعدت المجتمع الاسلامى عن الالتزام بالشريعة ومبادئها - وتفرعت عنه عوامل أخرى عديدة أدت الى ما أصاب مجتمعا من ابتعاد عن الالتزام بمبادئ الشريعة، مما أدى الى تحلفه وفساده الذى كان من أهم الأسباب التى مكنت أعداءه من احراز انتصارات عديدة، كان أهمها انتصارهم فى الحرب الكبرى الأولى على الدولة العثمانية الذى أدى الى انهيارها وتحليلها عن «الخلافة» وعن الوحدة

الإسلامية وتبعتها في هذا التخلي للول الوطنية التي نشأت في الأقطار العربية والإسلامية على أنقاض الدولة الإسلامية الموحدة .

هذا الانحراف عن الشورى (رغم خطورته) كان محصورا في تعطيل تطبيق الشورى في نظام الحكم - فلم تعطل الشورى في الفقه والتشريع بسبب الترام السلاطين (الذين استولوا على الحكم بالقوة) بالخضوع لأحكام الشريعة والالتزام بتطبيقها (فبما عدا مبدأ البيعة الحرة كأساس لولاية الحكم) باعتبارها التشريع الوحيد الذى يسود في العالم الإسلامى كله ويمنحه بذلك وحدة ثقافية وفكرية وقانونية استمرت طوال أربعة عشر قرنا من تاريخنا . . .

وإذا كان الفقه واجه بعض الضغوط التي مارسها الحكم والسلاطين في عهود الخلافة منذ عهد الأمويين فإن أئمة الفقه قاوموا هذه الضغوط فلم يترتب عليها تغيير في المبادئ الأساسية التي يمتاز بها الإسلام في مجال التشريع (لا الحكم) والتي بقيت سائدة في فقها بل وفي مجتمعا كذلك - وهذه المبادئ هي :

(١) استمرار مبدأ الشورى والحوار الحر في الفقه والاجتهاد معمولا به (رغم تعطيل الشورى في مجال اختيار الحكام ومحاسبتهم) وبقي الاجتهاد الفردي حرا - كما بقيت المشاورات في مجال العلم والفقه حرة بعيدة عن تدخل الحكام الى أقصى حد ممكن، وقد نجح فقهاؤنا في ذلك بسبب التزامهم بمبدأ الابتعاد عن الحكام والاستقلال عن ذوى السلطان مهما كلفهم ذلك من مصاعب ومتاعب واضطهادات، وهذا هو ما يسمى في العصر الحديث بمبدأ الفصل بين السلطات . .

(٢) مبدأ هيمنة الشريعة وسيادتها في جميع نواحي الحياة الاجتماعية والسياسية (فبما عدا مبدأ البيعة الحرة وخضوع الحكام لرقابة الأمة وأهل الحل والعقد وتمتع هؤلاء بالحرية الكاملة في محاسبة الحكام

ووقف اعتدائهم على الأفراد الذى عطله حكام القوة والسيطرة الذين خرحوا عن الالتزام بمبدأ الشورى التى فرضها الاسلام . .

(٣) مبدأ استقلال الشريعة والفقه عن الدولة وعدم تمكن الحكام منها تكن سطوتهم من التدخل فى التشريع لتغيير أحكام الشريعة أو «تطويرها» وبقيت الشريعة هى الملاذ الأخير للجماهير يستنجدون بها لترقف طغيان الحكام فى حالات كثيرة مما اضطر سلاطين القوة الى اعلان التزامهم بالشريعة واحترامهم لها من الناحية النظرية، وان كانوا قد عطلوها عملا فيها يخص مبدأ الشورى كأساس لولاية الحكم . .

(٤) مبدأ وحدة الأمة الاسلامية (فى الاجماع) (٤) - ووحدة الدولة فى الحكم - مما زودنا بقدرة كبيرة على الاكتفاء الذاتى فى النواحي الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما دعم مبدأ استقلال الأمة الاسلامية ودولها ازاء القوى الأجنبية طوال عصور «لخلافة» . .

(٥) مبدأ استقلال الأمة الاسلامية فى دار الاسلام وعدم خضوعها لسيطرة أجنبية أو نفوذ أجنبى والتزامها باقامة دولة عظمى موحدة دافعت عن امبراطوريتها خلال قرون طويلة - ضمت للشعوب الاسلامية عرتها وذاتيتها الحضارية وتفوقها فى جميع مبادئ العلم والثقافة .

لقد شهد العالم الاسلامى فترة تخلف فى أواخر عهد الدولة العثمانية - لكن بدأت الصحوة الاسلامية فى الميدان الفكرى على يد روادها منذ عهد جمال الدين ومحمد عبده والكواكى - قبل انهيار دولة الخلافة - بل كانت فى كثير من الأحيان تأخذ صورة نقد لها ومطالبة باصلاحها بعلاج العيب الأكبر الموروث - وهو تعطيل الشورى ومقاومة الاستبداد فى السلطة والحكم . ولم يكن ذلك يعنى بأى حال من الأحوال التخلي عن المبادئ الأساسية الأخرى

التي دافع عنها الفقه الاسلامي طوال عصور التاريخ حتى بقيت سائدة في مجتمعنا خلال جميع العصور التي بقيت فيها دوتنا مستقلة موحدة - واهمها المبادئ الخمسة التي ذكرناها .

لكن الغزو العسكري لكثير من أقطارنا وما تبعه من سيطرة استعمارية قد عزل دُعاة التيار الاصلاحى الاسلامى عن مراكز القيادة السياسية والفكرية معا - وعطل نمو الصحوة الاسلامية في ميادين الفكر والعلم والثقافة - وانشغل قادتها وتلاميذهم بصورة أكبر بالدعوة للمقاومة الجهادية والسياسية للاحتلال والسيطرة الاستعمارية - وكانوا هم وتلاميذهم رواد الكفاح الوطنى ضد الاستعمار فترة طويلة في كثير من أقطارنا - ويكفى أن نذكر منهم الأمير عبد القادر الجزائري وعبد الكريم الخطابي والسنوسيين وعلى رأسهم عمر المختار والحاج أمين الحسيني، والمهدى في السودان وأمثالهم وصار على نهجهم رواد الحركات الاسلامية الحديثة مثل المودودي وحسن البنا وسيد قطب . الخ .

لكن القوى الاستعمارية استطاعت الالتفاف حول قوى المقاومة الاسلامية في كثير من أقطارنا فأدخلت فرقا من عملائها لتحتل ميادين الصحافة والثقافة والتعليم «العصرى» ومكنتها من ترويج مبادئ وأفكار نلائم سياستها^(١) وتمكنها من اخضاع مجتمعنا لنوع من الاستعمار الفكرى والثقافى - يدعم سيطرتها السياسية، ويكون دعامة لنفوذها بدلا من الاحتلال العسكرى - الذى زادت تكاليفه وخسائره بسبب المقاومة الاسلامية «الوطنية» وكفاح شعوبنا ضد الحكم الأجنبى الذى كان اساسه المبدأ الاسلامى الذى فرضته شريعتنا وهو عدم جواز قبول حكم غير المسلمين لبلد اسلامى .

ان واقعنا الحاضر يمكن وصفه بأننا استطعنا التخلص من الاحتلال

الأجنبي في أغلب أقطارنا - مع استمراره في أقاليم معينة مثل فلسطين وكشمير وأرتيريا، وأمثالها - لكن مجتمعتنا مازال يقاسي سيطرة الاستعمار الفكري الذي لا يبد من مقاومته - والذي تتصدى له الصحوة الإسلامية المعاصرة .

وقبل أن نستعرض مساوئ الاستعمار الثقافي والتشريعي الذي بدأنا في مقاومته والتصدي له - يجب أن نلاحظ مايلي :-

أ - ان واقعنا في العصر الحاضر لم يعالج عيوب الماضي (الموروثة) التي أشرنا إليها فيما يتعلق بحرية الأمة في اختيار حكامها ومحاسبتهم والاشراف عليهم بواسطة ممثليها - ولا داعي للافاضة في ذلك فان كل مسلم عليه ان يحكم نفسه على مدى ما يتمتع به جماهير شعبه من حرية في تطبيق الشورى في مجال الحكم - أي أننا لم نستطع إلى الآن معالجة الانحراف الذي ورثناه من عهد التخلف (الناشئ عن استيلاء الحكام على السلطة بالقوة والغلب) السابقة على الاحتلال العسكري الأجنبي والغزو الثقافي الاستعماري .

ب - وأسوأ من ذلك أننا لم نكتف باستمرار تعطيل الشورى في الحكم بل أن واقعنا قد أضاف الى ذلك أننا تخلينا عن المبادئ (الأربعة الأخرى) التي احتفظت بها أمتنا وبقيت سائدة ونافذة فيما يتعلق بالتشريع خلال أربعة عشر قرناً، وتمتعت بها شعوبنا حتى في أشد عصور التخلف قبل انهيار الدولة العثمانية - ويكفي أن نستعرض موقف مجتمعاتنا منها لنرى كيف كن تعطيلها سبباً في تدهور أحوالنا في «العصر الحديث» .

١ - لقد عطلنا مفعول الشورى في الاجماع وحرية الاجتهاد في الفقه - رغم أن علماءنا وفقهاءنا قد استطاعوا أن يدافعوا عنه قروناً طويلة وقاوموا محاولات السلاطين والحكام المستبدين للتدخل فيه . صحيح أنه كان قد

أصيب بشلل نصفي نتيجة قفل باب الاجتهاد - لكن الاجتهاد في الدول الوطنية الحديثة فقد معناه وأثره وفاعليته بسبب استغناء حكامنا عن تطبيق الشريعة وتخليهم عن الالتزام بها و «تحررهم» من سيادتها عليهم وعمل مجتمعهم بحجة اقامة دولة حديثة - ذات تشريع «عصري» أدى إلى سيطرة الحكم الشمولي الذي يضربون فيه معارضيتهم وشعوبهم بالقوانين الرضعية الظالمة «العصرية».

٢ - تعطيل مبدأ هيمنة الشريعة وسيادتها في المجتمع، لأن الدول الوطنية أو القومية المتعددة التي قامت على أنقاض الدول الاسلامية الموحدة قد تخلت معظمها عن تطبيق الشريعة الاسلامية واستعارت قوانين وضعية مستوردة من الدول الأجنبية، ولم يكن هذا التخلي اختياريا بل انها كانت من ضمن التركة الاستعمارية التي سبقت الاستقلال في الدول التي كانت خاضعة لاحتلال أجنبي، وجاراتها التي قلدها وصارت على نهجها - وبذلك تعطل تطبيق الشريعة وسيادتها من حيث المبدأ (وان كانت بقيت سائدة في حدود معينة استثنائية) وكان هذا التعطيل لصالح الاستعمار في أول الأمر اذ أن الحكم الأجنبي لم يكن يريد أن يلتزم بالخضوع لشريعتنا (لأن أول مبادئها عدم جواز الخضوع له) - فادخل الاستعمار معه الفكرة الأوروبية التي تعتبر القانون من صنع الدولة لتحل القوانين الرضعية التي تصنعها الدولة التي تسيطر عليها بجيوشها وسيطرتها الاستعمارية بدلا من الشريعة التي ترفض مبدأ السيطرة الأجنبية ففقدنا بذلك مبدأ سيادة الشريعة بل وسيادة القانون وسيادة شعوبنا وأمتنا في كثير من أوطانها.

٣ - زوال استقلال الشريعة عن الدولة اذ لم يعد له معنى طالما أن تطبيقها قد عطل^(١) فحضرنا بذلك مبدأ آخر من أهم مبادئ الشريعة وهو مبدأ

استقلال التشريع عن الدولة - وهو مبدأ سيكون له أهمية كبرى في مستقبل العالم لو تمسكنا به وقدمناه للعالم بثقة واعتزاز.

٤ - لقد خسرنا الوحدة الشاملة لدار الاسلام لأن القوى الأجنبية التي فرضت سيطرتها على بلادنا اقتسمت هذه الأقطار فيما بينها وتعمدت تمزيقها - وفرضت علينا التجزئة التي فصلت كل قطر من أقطارنا عن جيرانه وشركائه - وإذا كانت الحركات الوطنية قد قاومت السيطرة الأجنبية فإن هذه المقاومة كانت في إطار «وطني» في حدود القطر الذي تمثله لكن أساسها ومنبع قوتها كانت في العقيدة والعزة الإسلامية.

٥ - لقد حصلت بعض أقطارنا على استقلالها في حدود اقليم وطني صغير لا يستطيع مقاومة لنفوذ الأجنبي - والسيطرة التي تفرضها الدول الكبرى التوسعية والاستعمارية، وحاول الاستعمار وعملاؤه إيهامنا بأن الاستقلال «الوطني» يغنينا عن الوحدة الشاملة - لكن الفكر الإسلامي تصدى لهذه الخطط الاستعمارية وبدأت الدعوة للوحدة كمرحلة تالية للاستقلال لكي يكون استقلالاً كاملاً لدار الاسلام كلها - وقد حاول البعض الدعوة للقومية العربية ليكون الاستقلال في نطاق الأقطار العربية وحدها - لكن لوحدة الإسلامية الشاملة مازالت شعار الحركات الإسلامية التي تجاوزت مرحلة الوطنية والقومية معاً، وتعتبرها من المطالب المستقبلية التي لم تدخل بعد في نطاق مطالب الحكومات أو الأحزاب الوطنية أو القومية.

- كان أول ما خسرناه بسبب انهيار وحدتنا هو سيادتنا الكاملة - ففي عهد الخلافة كنا نشكو من استبداد حكامنا المسلمين - وما زلنا حتى الآن نعيب عليهم الانحراف عن مبدأ الشورى - لكنهم مقابل ذلك دافعوا عن استقلالنا واستقلالهم وصدوا الهجمات المتتالية للدول الاستعمارية على

شواطئ وأقطارنا المختلفة ونجحوا في ذلك في أحيان كثيرة - لكن هذا الحال تبدل بعد الحرب العالمية الأولى اذ احتل المستعمرون جميع أقطارنا واحد بعد الآخر، وسلبوا شعوبنا حريتها واستغلوا ثرواتها.

نحن لا ندعي أن حكام الماضي لا يتحملون مسئولية مانع عن أخطائهم من تخلف مجتمعاتنا وعجزنا عن مقاومة العدوان الذي نتج عن هذا التخلف - ولكن ما نريد أن نقوله الآن أننا وجدنا أنفسنا بعد انهيار دولة الخلافة نواجه سيطرة أجنبية على أكثر أقطارنا حرمتنا من استقلالنا وسيادتنا في بلادنا التي أصبحت مجزأة ومنفصلة بعضها عن بعض - وفي أغلب الأحيان كان حكامها مختلفين ومتنازعين ومتخاصمين - مما أثر على العلاقات بين شعوبنا.

صحيح أن شعوبنا قاومت العلوان الاستعماري - وما زالت تواجهه - لكننا حتى الآن لا نستطيع أن نعتبر أن جميع أقطارنا قد تحررت من السيطرة الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة - أو أنها قد حققت استقلالها «الوطني» بعد أن حرمت من وحدتها.

فضلا عن ذلك عطلنا مبدأ استقلال الشريعة وسيادتها على الدولة وتخليتها عن مبدأ الشورى في الاجماع وحرية الاستباط في الفقه كما أوضحنا سابقاً .

إذا كنا قد حرصنا على بيان المبادئ الأساسية التي أدى واقعنا المعاصر الى تجاهلها وانحرافنا عنها - فذلك لأن هذه المبادئ هي في نظرنا مفاتيح الاتجاهات المستقبلية التي يبحث عنها العالم اليوم بعد أن فشلت محاولاته وتجاربه في تحصين المجتمعات من خطر الاستبداد الشمولي الذي انتشر في كثير من الدول، وخاصة في أقاليم العالم الثالث.

ان طغيان الحكام في كثير من دول العالم المتقدمة والمتخلفة يرجع سببه

الأول الى تضخم سلطة الدولة وتفوقها واحداها لحقوق الأفراد وحررياتهم وهذا ناتج عن اعطائها سلطة مطلقة في التشريع الوضعي اعتماداً على النظريات الأوروبية التي تبنت فكرة أن القانون هو ارادة الدولة - هذه الفكرة تجعل الكلام عن سيادة القانون مجرد محاولة للحد من سلطة الموظفين العاملين بالدولة لكنه لا يحد من سلطة الدولة ذاتها ومن يسيطرون عليها ويتكلمون باسمها (بالحق أو بالباطل) لأن أمامهم باباً واسعاً هو تغيير القوانين والدساتير والغازها واصدار النصوص التي تسمح لهم بكل ما تريد تحت ستار زائف من الشعارات الكاذبة الزائفة.

ان الشريعة حررتنا - وهي قادرة اذا تمسكنا بها أن تحرر العالم كله من هذا المبدأ الأوروبي (والذي أدخله علينا الاحتلال الأجنبي ثم الاستعمار الفكري الذي نتج عنه) لأن سيادة الشريعة وطابعها الألهي تقيم سدا منيعا يوقف تغول الدولة وتضخم سلطاتها (عن طريق استعمال التشريع سلاحا للتضييق على حريات الأفراد والجماعات ولتقييد حقوق الانسان).

ان مبدأ سيادة الشريعة وهيمنتها على المجتمع وعلى الدولة يكمله المبدأ الثاني وهو استقلال التشريع عن الدولة - والمبدأ الثالث وهو «الاجماع» كمصدر للمفقه الذي يعطي سلطة التشريع للأمة وأفرادها - من المجتهدين والعلماء لا للدولة .

اما مبدأ الوحدة الاسلامية فهو دعامة لسلطان الأمة فكلما كانت الأمة كبيرة زاد وزنها وقوي سلطانها إن وحدة الأمة في عصرنا الذي فرضت علينا فيه تجزئة الدول وتعددها تساعدنا على مقاومة ضعف الدول ذات السيادة المحدودة في نطاق جزء ضئيل من دار الاسلام أو العالم الاسلامي الذي تعيش فيه الأمة الاسلامية الموحدة) وتطبيق الشريعة يستلزم وحدة الأمة في الاجماع، وفي نطاق الاجتهاد وبذلك يجب علينا أن يكون للأمة الكبيرة

المرحلة بعض الاختصاصات في نطاق التشريع والحكم عن طريق وجود منظمات دولية أو مجامع علمية تمثلها.

ثم إن استقلال الأمة بتشريعها عن الدولة أو الدول الوطنية التي تحكمها يساعد تلك الدولة (أو الدول) على مقاومة ضغوط القوى الأجنبية التوسعية التي تستعمل ضد كل دولة من دولنا وتجمعها مضطرة لأرضائها لكن الأمة الكبيرة تستعصي على تلك الضغوط ولا تخضع للنفوذ الأجنبي بسهولة. كما تخضع الاقطار الصغيرة وحكوماتها في حدودها «الوطنية».

هذه هي صورة نظرية لواقعنا كما نراه في مرآة الفقه ومبادئه. لكن هذه الصورة قد تعرضت لتشويه أكثر بما أقحم علينا من أفكار مسمومة وشعارات زائفة مستوردة تحل محل مبادئ الأصالة وتبعدنا عن الاعتزاز بشخصيتنا التاريخية التي تميزت بالاستقلال والعزة والاعتماد على الذات، أهم هذه الأفكار المستوردة أعطاه الدولة سيادة مطلقة وعدم خضوعها لأحكام الشريعة، وعدم استقلال التشريع عنها واعتبار القانون الوضعي من صنعها وتعبيرها عن إرادتها - وإحلاله محل الشريعة ذات المصادر السماوية.

كانت المهمة الأولى لهذه الأفكار المستوردة هي أن تشغل المكان الذي كانت تشغله المبادئ الأصيلة التي نعتز بها - وبذلك نحول دون الدعوة للعمل بها بزعم أنها دعوة للرجعية والجمود والتخلف وعهود الظلام . . . وما إلى ذلك مما يكرره مروجو التبعية الفكرية ودعاة الدلييلة والاندماج في ركاب العدو الذي تركت جيوشه العسكرية قواعدها في بلادنا بعد أن أطمأن فلاسفته وأعرانه إلى أنه ترك لنا أفكارا مسمومة يلتقطها تجار المخلفات الاستعمارية لكي يكسبوا من ورائها مالا وجاها ونفوذا وسلطانا. أو ليتخذوا من هذه التجارة وسيلة لمشاركة القوى الأجنبية المستفيدة منها في الغنائم التي يحصلون عليها من استغلالهم لثرواتنا وسيطرتهم على بلادنا.

إن بعض هذه الأفكار المسمومة قد أصبحت «موضة» عصر النهضة الحديثة - التي يتبارى ذو النفوذ والسلطان في التباهي بها وترويجها بل يفرضونها على أطفالنا وأجيالنا الصاعدة لتحل محل مبادئنا الأصلية لكي تقتلع من عقولنا ونفوسنا كل سبب يدفعنا الى تفقتنا بافئسنا أو اعتزنا بشخصيتنا التاريخية ومقوماتها ومبادئها الأصلية .

إن الحقيقة التي يحاربها أعداؤنا وعملاؤهم هي أن مبادئ الشريعة التي أشرنا اليها هي مفتاح التطور والتقدم في مستقبلنا ومستقبل العالم كله وأن أعمالها وتفيذها هو ضمانه لشعوبنا وللفقه الدستوري في العالم الحديث الذي يبحث عن علاج لمشاكل النظم الدستورية المعاصرة وانحرافات التي يشكو منها العالم في جميع قاراته وأقاليمه .

إن الصحوة الإسلامية سوف ندخل الآن مرحلة جديدة تقدم فيها المبادئ التي تتميز بها الشريعة الإسلامية عن النظريات والنظم المعاصرة التي تحتاج الى التزود من شريعتنا بالمبادئ التي ستسود في المستقبل لأنها تقدم العلاج الذي يبحث عنه العالم لحماية المجتمعات من الطغيان الشمولي المبني على احتكار الدولة لسلطة التشريع الى جانب سلطة التنفيذ وإعبارها القوانين الوضعية حقاً من حقوقها المستمدة من سيادتها).

إننا بذلك نحبط المحاولات التي بدأها عملاء الاستعمار الفكري والغزو الثقافي الذي يعطي النظريات الأوروبية المستوردة قداسة باعتبارها تمثل الفكر العصري أو العالمي أو التقدمي وهي صفات يقصدون بها طمس معالم الفكر الإسلامي والقضاء عليها وإبعادها عن المجتمع بحجة أنها في نظرهم من آثار الماضي فلا تتمتع بصفات المعاصرة أو الحداثة أو التقدم التي تحتكرها في نظرهم الأفكار التي يصدرها لنا العرب والتي يبني بعضهم لنفسه

مركز قوة من الثقافة أو الاعلام أو الاقتصاد أو السياسة بالترويج لها ويعتبر أنها بعيدة عن كل ما يحالفها هو من آثار الماضي الذي لا مجال له في عصرنا.

ان من يروجون للأفكار المستوردة هم أقلية من الطوائف المحدودة التي مكها الواقع الاستعماري والنفوذ الأجنبي الناتج عنه في ميادين السياسة والثقافة من الحصول على مغانم ومناصب لا يستحقونها، فهم يتمتعون بمراكز القوة والنفوذ في المجتمع باعتبارهم يمثلون النفوذ الفكري والثقافي والسياسي الأجنبي الذي مازال له الدور الأول في بقاء كثير من النظم وكثير من الحكومات في بعض أقطارنا، انهم فعلا سعداء لأنهم يستغلون المبادئ المستوردة للحصول على مغانم شخصية على حساب مصالح شعوبهم وأمتهم، بل وعلى حساب تقدم العلم والفكر وتطوره في المستقبل.

ان الصحوة الاسلامية الحالية انما هي دليل على فشل هؤلاء العملاء في محاولتهم لفرض الأفكار المستوردة وهدفها ان تبدأ حركة التطور الدستوري في المستقبل على أساس المبادئ المشار اليها التي نفخر بها ونعتز بشريعتنا لأنها سبقت جميع النظريات الأوروبية والأجنبية في تقديم العلاج الضروري لاجراجنا من الأوصاع التي تشكو منها شعوبنا ويشكو منها العالم كله نتيجة تضخم سلطة الدولة وتقوؤها واستبدادها بحريات الفرد وحقوق الانسان.

ان المروجين للأفكار لاستعمارية والمستفيدين منها من أبناء شعوبنا ليسوا الا حاملي الميكروب أو ناقلي العدوى - لكن موطن الداء الحقيقي ومنبت الخطر هو ما يواجهه العالم من سيطرة القوى الكبرى التي تستغل شعوب العالم وتعمل كل ما تستطيع لبقاء سيطرتها واستغلالها - وهي تفرض ارادتها على المستوى الدولي عن طريق ما نسميه «منظمات عالمية» تتخذها مجرد وسيلة لفرض سياستها على دول العالم وحكوماته وتعاديها وتحاصرها وتقضي عليها اذا خرجت عن سيطرتها وتمردت عن نفوذها.

ثم انها تعامل الدول والحكومات القائمة في جميع قارات العالم على أنها مجرد أدوات لتنفيذ خططها كما هو الحال في نظرها الى المنظمات الدولية العالمية^(٣).

وما دامت الدول الوطنية والمنظمات الدولية في نظر تلك القوى الاستعمارية العالمية هي الأداة التي تستعملها لتنفيذ القرارات التي تريد تنفيذها (وتعطيل القرارات التي لا ترغب في صدورها أو في تنفيذها بعد صدورها) فإن ذلك يستلزم أن تبقى هذه الدول هي صاحبة السلطة المطلقة على شعوبها، وأن تكون قادرة على فرض ما تريد من خطط وقرارات على تلك الشعوب بواسطة قوانين «وضعية» حتى تنفذ للدول الكبرى ما تفرضه عليها بواسطة هيمنتها العالمية أو بواسطة المنظمات العالمية التي تسيطر عليها.

ان فكرة الدولة صاحبة السلطة المطلقة في التشريع كما هي في التنفيذ والمال والاقتصاد هي في الأصل فكرة استعمارية من حيث غايتها وهدفها ومن حيث المنبع وما زالت كذلك حتى اليوم - وستظل كذلك طالما كانت هناك قوة كبرى تريد تسيير شعوب العالم كله وفق هواها ومخططاتها وما تعتقد أنه مصالحها العليا - لأن الدول الصغيرة وحكوماتها وقوانينها الرضعية ستبقى هي الأداة التي يمكن لها بها أن تفرض ارادتها على شعوبنا دون حاجة للاتجاه الى الاحتلال العسكري^(٤).

ان فكرة حق الدولة في اصدار قوانين وضعية، انما بدأت في كثير من بلادنا على يد المستعمرين أنفسهم الذين احتلوا هذه الأقطار أو كانوا يخططون لاحتلالها، ولم يكونوا راغبين في أن تبقى سلطة الحكومات (التي يفرضونها على شعوبنا) سلطة محدودة في نطاق تنفيذ الشريعة ولا أن تبقى تلك الشريعة مهيمنة على المجتمع ومستقلة عن الحكام الذين تستطيع القوى الأجنبية توجيههم والضغط عليهم - ان السياسة الاستعمارية لا يمكن أن

نفرض الا بواسطة قوانين وضعية يصدرونها لنا هم أو يفرضون وضعها على الحكومات الخاضعة لهم أو التي يجب أن تكون خاضعة لهم .

ان منطلق السياسة الاستعمارية نفسه يستلزم أن تكون الحكومات الخاضعة لارادة المستعمر ذات سلطة مطلقة لا تتقيد بشريعة لا يعرفونها ولا يريدون أن يعترفوا بها ولا يريدون أن يكون سلطانها فوق سلطانهم أو فوق سلطان حكام يمكنهم أن يفرضوهم علينا أو يفرضوا عليهم ما يريدون في البلاد التي تخضع لنفوذهم بطريق مباشر أو غير مباشر - ان لهم مصلحة في أن يبقى كل حاكم محلي في بلادنا مطلق السلطة قادرا على أن يفرض علينا ما يفرضونه عليه ، انهم بذلك يفرضون بواسطته علينا ارادتهم عن طريق سيطرتهم الكاملة عليه وسيطرته الكاملة علينا وكلاهما لا يريدون أن يكون محدودا أو مقيدا بحدود شريعتنا وأصولها .

ان من يتأمل أوضاع العالم في الوقت الحاضر تنكشف له هذه الحقيقة وهي أن قوى السيطرة العالمية هي التي تفرض على الدول الصغيرة التي تريد استغلالها حكومات مطلقة السلطة وعلى حد تعبيرهم «تملك أن تفرض على الشعوب قرارات لا ترضى بها تلك الشعوب» ، هذه هي الحقيقة الثابتة رغم كل تمويه - ولا يتجاهل هذه الحقيقة الا السليح والمتفعون الذين لديهم الاستعداد للعمل لصالح أي حكم سواء كان حكما أجنبيا أو وطنيا وسواء كان عادلا أو ظالما لأن هدفهم هو الانتفاع والسير في ركاب الحكام وتزويدهم بأساليب التمويه لخداع شعوبهم وتضليلها ، ليس فقط عن طريق القهر والكبت والعنف وإنما أيضا عن طريق التضليل الاعلامي والتمويه الثقافي والتزييف الفكري .

ان حاجة الدول الأجنبية الى اطلاق سلطة الحكومات في أقطارنا المختلفة هو السبب الحقيقي الذي يدفعها الى اتخاذ جميع الأساليب المشروعة

وغير المشروعة (بما فيها الاغتيالات والانقلابات) لمنع هيمنة الشريعة في بلادنا.

ان معركتنا من أجل تطبيق الشريعة وسيادتها هو أكبر مساهمة لنا لإقامة مستقبل العالم على أساس تقييد سلطة الحكومات والدول وحصرها في نطاق تنفيذ الشريعة الأمية ومبادئها ومنعها تنفيذ ما تمليه عليها القوى العالمية التوسعية من قرارات واجراءات تحالف مبادئنا وشريعتنا واددتنا، ولا يكون ذلك الا بنزع سلاح القانون الوضعي من يد الحكام والدول.

ان بعض حكامنا وقادتنا يعتقدون أن لهم مصلحة شخصية أو رسمية في تعطيل تطبيق الشريعة لأنهم لا يعرفونها أو لأنها تقيّد سلطانهم أو تحرمهم من «حرية» اصدار القوانين التي يريدونها - وهؤلاء يجب أن يعلموا أن مصلحة القوى الأجنبية في «تحرير» القوانين الوضعية من سيادة الشريعة وهيمنتها أكبر بكثير من مصالحهم الذاتية، وأنا عندما نطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية لا نقصد معارضتهم الا لأن الشريعة هي سلاحنا لنقاوم السيطرة العالمية للقوى الاستغلالية والاستعمارية التي تستفيد من موقفهم، والتي لا ترضى باستقلال شريعتنا عنهم لأن ذلك معناه أنهم لا يستطيعون أن يفرضوا سيطرتهم في حالة التزام الشعوب بها واعتقدوا أن ذلك يخالف مبادئ الشريعة وأصولها.

أما نحن فاننا ندعو الى مآقره الاسلام من أن السيادة للشريعة ومصادرها الآلية المستقلة عن الدولة تماماً، والواقع أن مبدأ سيادة الشريعة واستقلالها هو الاتجاه المستقبلي الذي يتجه نحوه العالم تحت اسم «سيادة القانون»، لكن لاقيمة لها في العمل اذا لم يكملها استقلال الشريعة (القانون) عن الدولة بحيث تكون هناك جهة مستقلة عن الدولة هي التي تملك سلطة التقنين بصيغة أساسية.

قد يقول قائل أن الدول الكبرى المتقدمة تمارس سلطة التشريع في بلادها، ولكن يرد على ذلك بأنها تسير في هذا الاتجاه، ففي النظام الأمريكي لا تملك الدولة سلطة لتشريع، وإنما يملكها «الكونجرس» الأمريكي، لكنه مع ذلك يتقيد بالدستور الذي تحرسه المحكمة العليا - أنها أكثر من الآن اعترافاً بمبدأ التفرقة بين الأمة والدولة، ثم أنهم يسرون نحو مبدأ استقلال سلطة التشريع (مع بقاءه وضعياً أو بقاءه صادر من إحدى سلطات الدولة) ويكفي أن تذكر النظام الرئاسي في الولايات المتحدة حيث الهيئة التشريعية مستقلة تماماً عن «الإدارة» التي يمثلها «الرئيس» بل إنها هي التي تهيمن على الشئون الهامة للأمة، ويؤكد ذلك أنهم لا يستعملون كلمة «الدولة» إطلاقاً في الإشارة إلى الولايات المتحدة كلها وإنما يصفونها بأنها «الاتحاد» أما الدولة فهي ما نسميه بالعربية «الولايات STATES»^(١)

أن سلطة التشريع في «الولايات المتحدة» ليست للولايات (الدول) المتحدة - ولا لإدارة الاتحاد (التي يمثلها الرئيس)، بل للكونجرس الذي يضم ممثلي الشعب وممثلي الولايات (الاثنين وخمسين)، ويملك سلطة التشريع كاملة.

معنى ذلك أن أكبر الاتحادات في العالم وهو (الاتحاد الأمريكي) قد أوجد هيئة متميزة تتمتع بقدر من الاستقلال تمارس سلطة التشريع^(٢) فلا تمكك إدارة الاتحاد ودولة (الولايات) مثلاً سلطة وضع القوانين الاتحادية، والفرق بين ما وصل إليه هذا النظام الرئاسي الأمريكي وبين ما وصل إليه فقهاؤنا ما يأتي:-

الأول أن الكونجرس الأمريكي مطلق السلطة في التشريع، غير مقيد بشريعة سماوية وعقيدة دينية (علماني لا ديني) أما إذا وجدت هيئة إسلامية تتولى التشريع مستقلة (عن الحكومات والدول)، فإن هذه الهيئة تكون

سلطانها مقيدة بالمصادر الشرعية، بمعنى أنها تلتزم بالمبادئ الأساسية في الكتاب والسنة، وبذلك يكون للشعب الحق بما فيه العلماء والمجتهدون في مراقبتها ومحاسبتها ووقف طغيانها.

الثاني الذين يتولون استنباط الأحكام في الاسلام هم علماء وخبراء وفقهاء أي أن المجلس التشريعي في الاسلام أعضاؤه لابد أن يكونوا على قدر كاف من الفقه والعلم أو الخبرة في التخصصات العلمية والاجتماعية المكتملة للفقه، فلا يكفي أن يتم انتخابهم من الولايات ومن الشعب بل يجب توفر قدر من الكفاءة العلمية (الاجتهاد) في الفقه والدستور.

الثالث ان هذه الهيئة علمية بحتة، ولا تمارس سلطات سياسية؟! . ان العالم كله انما يقف أمام مشكلة كبرى هي ايجاد مصدر للقانون يكون أعلى من الدولة - وقد حل الاسلام هذه المشكلة بتقرير أن مصدر التشريع هو الخالق سبحانه وتعالى - وارادته متجسدة في الكتاب والسنة، والعلم والفقه هو المترجم والمفسر لها والمستنبط للأحكام منها - وبهذا سبق الاسلام النظم والنظريات الحديثة الى ايجاد أساس إلهي وسماوي وعقيدي لتقييد سلطة الهيئة التي تستبطن التشريع (سواء كانت إحدى سلطات الدولة أو مستقلة عنها)، وفضلا عن ذلك فان هذه الهيئة لها طابع علمي وفقهي ولا تملك سلطات سياسية مما يجعل فصل السلطات في شريعتنا أقرى منه في أي نظام عصري في العالم كله -.

ان الدول الكبرى ذاتها متجهة جدليا الى التفرقة بين حقوق الأمم وسلطة الدول ومعترفة بمبدأ التوسع في حقوق الأمم والتضييق في سلطة الدول، وما يؤسف له أنها لا تسمح للدول الصغيرة أن تسير في هذا الاتجاه لأنها تريد أن تبقى الدول الصغيرة لعبة في يدها تحركنا بواسطة حكام لا حدود لسلطاتهم.

أنا وجميع الدول الصغيرة المتخلفة نسير في اتجاه عكسي للتيار العالمي نحو توسيع سلطان الأمة وحقوقها ويزداد هذا الاتجاه الرجعي وضوحاً كلما كان الحاكم مقتصباً ولا ثقة له في أمته ولا تتق أمته فيه، فهو يستعين بفرقة من الفلاسفة الذين يقرمون له «وثنية الدولة»^(١) التي تملك كل شيء وتستطيع أن تعمل كل شيء بالقانون الوضعي الذي لا يلتزم بشريعة سماوية.

لا بد من وقف هذا المد الرجعي نحو التوسع في سلطات الدولة باحترامنا المبدأ الإسلامي الأصيل وهو تقييد سلطة التشريع للدولة وإيجاد هيئة مستقلة تمارس هذه الولاية ممثلة للأمة في صورة هيئة اتحادية أو منظمة إسلامية تكون وحدها مختصة بشئون التشريع والفقه - بطريق الاجماع أو الاجتهاد على أساس المصادر الألفية للشريعة الإسلامية - ولا يكون للدولة اختصاص في هذا المجال.

إن النظريات الأوروبية بدأت في بيئة وثنية وكان منطق هذه البيئة أن تكون السلطة المطلقة بشرية وإنسانية وقد اكتفوا بأن أعطوها للعامة (أي أغلبية الأمة أو الشعب) - وبرغم هذه البداية الوثنية إلا أنهم ساثرون بخطى عملية جديّة نحو الفصل بين سلطة التشريع وسلطة الحكم كما بينا - ومن واجبنا أن نساعدهم في ذلك ونسبغهم اليه التزاماً بمبادئ شريعتنا التي يجب أن تتمتع باستقلال كامل عن الدول.

لقد زودتنا عقيدة الإسلام بالبداية الصحيحة التي تفرض علينا في جميع الظروف والأحوال ألا نعترف بالسلطة المطلقة لأي جهة إنسانية لأن السلطة المطلقة أي السيادة الكاملة لا يملكها إلا الله وحده، وهذا هو المبدأ الذي يجب أن تقدمه للعالم على أنه مفتاح التطور الدستوري في المستقبل - وإن كان بعض كتابنا يتذكرون له بحجة أنه من مخلفات «الماضي».

وتطبيقا لهذا المبدأ فإن فقهاء (في الماضي الذي يشهرون به) نجح في ابعاد الحكام عن التشريع والفقهاء واخضاعهم للشريعة (سواء كانت مستمدة من مصادر اهلية أو مصادر اجتهادية) لكن الاستعمار أدخل علينا النظريات الأوروبية (العصرية في نظرهم) ذات الجذور الوثنية وابتلانا بها لمصلحته رغم تعارضها مع مبادئنا - وبما يؤسف له أن بعض من تسمم بالفكر الأوروبي ما زال يواصل الدفاع عن هذه المبادئ المستوردة ذات الأصول الوثنية حتى أن بعضهم يهاجم مبادئ شريعتنا الالهية بل أن منهم من يتقصد الطابع الالهي للشريعة مسايرة للفكر الأوروبي (الذي يطلق سلطان الدول بحجة ممارسة السيادة) وهذه المسايرة ليست نتيجة فكر أو بحث وإنما هي نتيجة مرض نفسي ومركب نقص يصور للمصايين به أن كل ما عند أعدائهم هو أفضل بحجة أنه أحدث أو أنه عصري.

إن فكرة العصرية و «الحداثة» التي ينسبها بعضهم لكل ما يستوردونه من افكار أجنبية إنما تعني في نظر دعايتها وجوب التشبه بأعدائنا وكل ما يجلبونه لنا من نماذج وفلسفات وأفكار ونظريات اجتماعية ذات أصول وثنية^(١).

إن هؤلاء لا يريدون منا أن نختار بين ما نأخذ وما نترك من المستوردات الفكرية التي يروجونها بل يتركون أعدائنا المسيطرين علينا ليكونوا هم الذين يختارون ما يجلبونه لنا - وهم يختارون لنا نظرياتهم في العلوم الاجتماعية مثل التاريخ والفلسفة وعلم الاجتماع^(٢) وما يتصل بها مما يذيب شخصيتنا ويبعدنا عن أصولنا ويصرفنا عن التباهي بأجدادنا التاريخية حتى لا نفكر في الاعتزاز بما قبل عهد الاحتلال بحجة أنه من مخلفات المصور الوسطى التي كانت في تاريخ أوروبا عهود ظلام - متجاهلين أن ظلام أوروبا في القرون الوسطى كان يقابله في عالمنا الاسلامي اكبر حضارة شهدها العالم في تلك المنطقة - فضلا عن أنه كان عصر سيادتنا واستقلالنا

ووجدتنا - ان ترويج فكرة ظلام أوروبا في العصور الوسطى لايها منا بأننا كنا معها في هذا الظلام تضليل مُتعمد له هدف استعماري وهو تدعيم المبررات التي قدمها المستعمرون لشعوبهم عندما قرروا الهجوم على أقطارنا واحتلالها إذ زعموا لهم أن الجيوش التي غزت بلادنا قدمت ايند لتقوم بعملية تمدينية . . وما زالوا يدعون أن سيطرتهم ونفوذهم في بلادنا تقوم بهذه المهمة التمديدية حتى ان الدعاية الصهيونية هي ايضا ترفع هذا الشعار بأنها أفتتصبت فلسطين لتكون واحدة للتقدم والحرية وسط مستنقع الظلام والتخلف في العالم العربي - وما زال دعاة فكرة «العصرية» والحداثة أول عملائها وحلفاءها سواء عرفوا ذلك أم لم يعرفوا . والغريب ان شعوب الدول الاستعمارية ذاعها لم تعد تصدق هذا المبرر الزائف - ولكن عملاءهم في بلادنا مازالوا متشبثين به ومروجين له - بل أصبحت عندهم حالة مرضية حتى أصيبوا بمركب النقص أو «عقدة الانهزامية» التي تصاب بها النفوس الضعيفة للمعتولين : وتدفعهم الى أن يقلدوا الغالين تقليدا أعمى فيما لديهم من خير وشر أو نافع وضار .

الهوامش

(١) اليس ذلك مظهرا من مظاهر الهزيمة النفسية أمام الحضارة الغربية.

(٢) طه حسين في كتابه مستقبل الثقافة في مصر . . .

(٣) بشأن هذه المبادئ، لحسنه تراجع كتابا في فقه الشورى.

(٤) بمعنى انه حتى اذا تعددت الدول كما هو حاصل في العصر الحاضر فان الاجماع كمصدر للاحكام

الشرعية لا بد ان يصدر عن الامة كلها أو مجموع مجتهديها، وبهذا يكون وجود الاجماع يعنى

وجوب المحافظة على وحدة الامة ولتعدد الدول كما هو حادث في العصر الحالي . . .

(٥) ومن بين هذه الأفكار الخاطئة ترويع الزعم بأن النهضة الحديثة في بلادنا بدأت بغزو نابليون

لمصر وأنه نقل إليها أفكار الثورة الفرنسية التي أيقظت شعربا - مع ان النهضة الاسلامية

الأصيلة بدأت على يد المفكرين الاسلاميين الذين أشرنا اليهم فيما سبق - وكانت الشعوب

العربية والشعب المصري بالذات يستمد من المبادئ الاسلامية الأصيلة مقاومته للغزو

الفرنسي في عهد نابليون ومن شابه من الاستعماريين الاوروبيين - فوجود هذه المبادئ

الأصيلة سابق على نابليون وسابق لتفوقه وسيطرته . . .

(٦) لكن استقلال الشريعة بقي هو الاصل فيما يخص الموضوعات التي استمرت تطبق فيها مثل

الاحوال الشخصية والوقف - وان كانت بعض الدول قد خرجت عن هذا المدأ أيضا وفرضت

احكاما وضعية غيرت فيها بعض المبادئ الشرعية وعدلتها في نطاق الاحوال الشخصية

وبعضها عطل احكام الوقف، واسترلت على أموال الوقف التي تعتبرها الشريعة في حكم ملك

الله الذي لا يجوز لأحد تملكه . . .

(٧) وهي تسيطر عليها بما نسيه حق القيتو الذي تستعمله وتهدد باستعماله لمنع صدور أي قرار لا

يوافق مصالحها أو أهواءها كما تستعمل قدرتها على دفع الجزء الاكبر من تمويل تلك المنظمات

وسيلة للضغط عليها وعلى جميع الدول المشتركة فيها - فهي تهدد بوقف هذا التمويل اذا سارت

المنظمة أو غالبية أعضائها في طريق لا توافق عليه بحجة أنه يهدد مصالحها أو يعطل سيادتها أو

أنه لا يوافق هواها . . .

(٨) بل بدأ ظهورها وعن يد عملاء القوى الاجنبية في تركيا بواسطة جماعة تركيات الفتاة والاتحاد

التركي، وفي مصر أيام اسماعيل وتوفيق الذين كانوا توجههم القوى الاجنبية . . .

(٩) الدول أو الولايات في النظام الأمريكي لها سلطة محدودة - كما ان السلطة المركزية هي والاتحاد

ولها سلطات محدودة أيضا - لهم قد سبقونا فعلا لتحديد سلطة جميع الدول أو الولايات . . .

(١٠) كنا نحن أولى بأن نسبهم في ذلك لو أنشأنا هيئة اتحادية (أو منظمة دولية ذات سلطات في الفقه والنسب كما اقترح السنهوري) يراجع كتاب الخلافة للسنهوري بد (٥٥٢) ص (٥٧٣) من النص الفرنسي وص (٣٤٣) من الترجمة العربية التي نشرتها دار الكتب المصرية . (سنة ١٩٨٩) وما بعدها .

(١١) بخلاف الحال في النظام الأمريكي حيث يملك الكونجرس الأمريكي سلطات كبيرة في الشؤون السياسية تمكنه من أن يوجه الإدارة ويفرض عليها سياسته خصوصاً فيما يتعلق بالمعاهدات وإعلان الحرب وتحريك الجيوش وما إلى ذلك، أما الاتحاد السوفيتي فإنه لا يعطي حكومتها المركزية اسم دولة وإنما هي مجرد واتحاد ولا سلطة لها تقريباً والذي يملك جميع السلطات (تشريعية وغير تشريعية) هو الحزب لا الدولة على أساس أن الحزب هو الذي يحمل باسم الأمة، فهنا قلب الوضع وأصبح الطغیان للحزب لا للدولة . ولا وجود لفصل بين السلطات، والذين يطالبون باحترام حقوق الإنسان في الاتحاد السوفيتي سيحصلون حتماً أنه لا يمكن ذلك إلا بتغيير مبدأ سيادة القانون واستئثاره من الدولة ولا يكفي ذلك بل لابد أن يكون للقانون مصدر أعلى من الدولة . ويسمونه الآن «القانون الطبيعي» أو «المبادئ الإنسانية» ونحن نسميها الكتاب والسنة . .

(١٢) يلاحظ أنه عندما أنشئت هيئة الأمم المتحدة لم تحمل اسم هيئة الدول المتحدة وإنما سميت هيئة الأمم والميثاق كله يقوم على أساس أنه ميثاق بين الأمم لا بين الدول . بل إن عصبة الأمم التي أنشئت قبل ذلك في عام ١٩٢٥ لم تستعمل كلمة الدول وإنما استعملت بدلاً منها «الأمم» في حين أننا نحن عندما أنشأنا جامعة الدول العربية أدخلنا في تسميتها «الدول» لا الأمم ولا الشعوب ونفس الوضع فيها يتعلق بمنظمة المؤتمر الإسلامي . . .

(١٣) ليس هذا التعبير من عندنا . بل لقد سبق إليه الفيلسوف الألماني «نتشه» في كتابه المشهور : وهكذا تكلم زرادشت» والذي يعتبر أساساً لفلسفة القوة التي قام عليها النظام النازي والنظم الشمولية عموماً . .

تشخيصات ووصايا للحركات الإسلامية المعاصرة

د. حسان حتحوت

الاستاذ الدكتور حسان حتحوت

من تلاميذ الامام الشهيد حسن البنا الاقربين وله
يدين بصياغة شخصيته لاسلامية . كان من
المتطوعين لفلسطين عام ٤٨ وعمل بالكويت ربع قرن
من الزمان وكان استاذاً ورئيساً لقسم امراض النساء
والتوليد بكلية الطب بجامعة الكويت منذ انشائه عام
٧٥ حتى استقال عام ١٩٨٨ ليصرف جهده الى العمل
الاسلامي في امريكا . راسخ القدم في ثقافته العربية
والانجليزية وله بجانب مشوراته العلمية التي تقارب
المائة مؤلفات باللغتين منها ديوانه الشعري «جراح
وافراح» وكتابه بالانجليزية عن «الجواب الاسلامي
لعلم امراض النساء والتوليد» اذ ادخل ذلك ضمن
المقرر الدراسي لطلابه بجامعة الكويت وعلة كتب
اخرى . عضو مجلس الامناء للمنظمة الاسلامية
للمعلم الطبية وعضو لجنة اخلاق المهنة للاتحاد الدولي
لامراض النساء والولادة وعضو بعيد من الهيئات
الطبية العربية والدولية من اهل الفكر والقلم واللسان
والاثران ويقفها جميعا على خدمة الاسلام .

تشخيصات ووصايا للحركات الاسلامية المعاصرة

في قصد الله ومشيئته أن يخلق الانسان ليضيف الى الخلائق التي يحملها هذا الكوكب الأرضي مخلوقا يختلف عنها ويسمر عليها . وليس منط هذا التفرد اختلافا في تركيب جسم الانسان فهو كغيره من المخلوقات مركب من تلك العناصر التي تشتمل عليها طبينة الأرض . واذا قارناه بما يسمى الحيوانات العليا وجدناه يشاطرها نفس الوظائف من دورة دم وتنفس وتغذية وحركة وتناسل ، ومع ذلك فلستنا بحيوانات . نحن أعلى منها لا بتركيب كيميائي ولا بوظائف بيولوجية ، ولكننا وحدنا صعدنا خطوة لم تصعد بها الحيوانات هي أننا رعم جسمنا الطيفي جاوزنا عالم البيولوجيا الى عالم انقيم . . وفي هذا العالم زدونا بمفهوم الخير والشر وبطاقة العلم والتعلم وبملكة التحليل والاجتهاد ثم بالارادة التي تختار اختياراتها الحر الذي يفصي بها الى موقف المسؤولية . الانسان اذن مسئول عن تصرفاته في حدود طاقته . والموقف الاسلامي صرح في تثبيت هذه المسؤولية ، فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره ، ومن شاء فليكفر ، والنبي مذكر لا مسيطر ، ولا اكراه في الدين ، ولا تزر وازرة وزر أخرى . وما دمتا نؤمن بالحساب (ان الينا اياهم ، ثم ان علينا حسابهم) فلا بد اذن من أن نؤمن بداهة بالحرية ، لأن فكرة الحساب وعدالته تسقطان ان لم يكن المحاسب حرا ، حرا في صواب عمله وحرا في خطأ ارتكبه . . وأساس الحساب اذن الحرية ، والاسان اذن ليس مخلوقا مبرجما بغرائزه ولكن باعمال عقله فيها وانفاذا ارادته الحرة ، فمن قسره على شر أو على خير كان هذا القسر عدوانا

على إنسانيته لأنه عدوان على حريته . وإذا كان على القوانين الوضعية أو الشرعية أن تأخذ بمجراها من حيث هي ضرورات لتنظيم المجتمع ، فما هي بديل عن الضمير المستجيب لهدى الله والمتجاوب مع الحكمة والموعظة الحسنة ، وفي كافة الأحوال تظل فكرة الحساب معتمدة على فكرة الاختيار ويظل جوهر الانسانية هو الحرية .

بهذه المقدمة أنظر الى الجماعات الاسلامية على وجه الاجمال فيخيل لي انها في الغالب الأعم لم يتضح لها هذا الموقع المحوري للحرية في أصل خلق الانسان كما أراد الله له وكما بينه القرآن الكريم . لا زال الكثيرون في غموض من أن طبقة الأوامر والنواهي في الدين مسبقة طبقة أعمق وأسبق وهي طبقة الحرية ، وأن الأوامر والنواهي لا تلغي غائبة الحرية في نواة جبله الانسان . ولقد أدى غياب الفهم الصحيح لهذه الحقيقة الى محادير لعل أهونها التمهيد للملحدين أن يتهموا الدين بأنه يصادر الحرية مع أن الدين يعلمنا أن الله قصد بخلق الانسان أن يخلق كائنا حرا ولهذا فهو مسئول . . . أو كائنا مسئولاً فلهذا هو حر ، وحرية والمسئولية في منطق الدين المنزل والعقل المجرد والفطرة السليمة وجهان لعملة واحدة . ولهذا وجدنا لدى الجمعيات الاسلامية - أفرادا أو جماعة - ضيقا بالرأى الآخر وتضييقا عليه . من لم يكن رأيه نسخة طبق الأصل من رأى الجماعة فهو إما منشق عليها أو معاد لها . ورأينا كثيرا من الاجتهادات المخلصة تثير الهجوم لحاد أو الدفاع لحاد ويصنف أصحابها في مراتب منها الخيانة أو العمالة أو المروق من الدين أو ابتغاء الفتنة أو تفريق الصف ، في غياب كامل لمفهوم الحوار الموصل للمبادئ الذي ينشد الحقيقة ويرى أن لها أكثر من باب ، وأن للطرف الآخر حقا في رأى آخر ولا بأس بذلك ما لم يشكر معلوما من الدين بالضرورة أو يحل حراما أو يحرم حلالا ، وأن الطرفين قد يتبادلان وجهات لنظر فاذا لم يتفقا فلا بأس ولا حرج ولا خصام ولا قطيعة وما زالت البسمة على الثغر والأخوة في القلب

والتعاون قائما فيما سوى ذلك ومداه طويل وعريض . ونزّه اللسان المسلم والقلم المسلم والقلب المسلم عن اللجاجة والظعن والتجريح وإفساد ذات الين فذاك هو الخالقة لا تحلق الشعر ولكن تحلق الدين .

رأينا كثيرا من الجمعيات - كبيرة وصغيرة - تحشد الاتباع والأنصار وتأخذ منهم العهد على السمع والطاعة لا على تكريم الانسان والمطالبة بحريته . . . وآتسنا في البعض منها تكريسا للولاء للجمعية ينافس الولاء للاسلام مع أن الاسلام غاية والجمعية وسيلة من الوسائل . . . ولو سئلت رأيي في مسألة السمع والطاعة لأجبت بما صارحت به في الأربعينات من أن مفكرا واحدا هو للدعوة خير من ألف جندي ، وإنما تحب السمع والطاعة في جيش يحتشد لحرب أو يخوض معركة عسكرية ، أم في سياق الدعوة الطويل فالمطلوب اعداد رأى عام مسلم لا قوة ضاربة مسلمة . . . ولعل المتفكر المتدبر لدروس الماضي القريب والبعيد يدرك أن هذا هو الطريق الوحيد وإن كان الطريق البعيد . ولكننا نكاد نحرم أنفسنا من الاستفادة من دروس الماضي القريب والبعيد . . ليس من اهتمامات الحركات الاسلامية ان تنظر نظرة علمية تحليلية دارة الى حركات اسلامية سابقة لترى أين أخطأت وكيف داست على الألغام التي وضعت لها في طريقها وكيف كان من الممكن أن تنقي وتستنبط من ذلك هاديا ليومها وغدها . . وحتى لا تكون الحركات الاسلامية موجات من الفرائس تندفع مجذوبة لبريق النذر فيكون نصيبها الاحتراق . . موجة اثر موجة اثر موجة . . وإذا كان هذا مقبولا في عالم الفرائس فليس بمقبول لدى البشر ان الاكتفاء باتخاذ موقف المعصوم الذي لم يخطيء أو موقف الحتمية في ما كان فليس في الامكان الا ما كان يحرم الاسلام من الاستفادة من التجارب كم يحرم الجماعة من التخطيط السليم للمستقبل . وهذا خطأ شائع في بلادنا فما رأينا حكومة ولا حزبا ولا جماعة تعترف بخطأ سابق ، ومن المزعج أيضا أن المؤرخين الذين تصدوا للكتابة عن الحركات

الاسلامية كتبوا من منطلق أحكام مسبقة فكان المؤرخ اما محامي دفاع أو محامي هجوم بحسب موقفه العتيد من الاسلام أو من الحركات الاسلامية . ولعل الحركات الاسلامية القادرة والمستنيرة تحسن صنعا لو حشدت أو استأجرت من يقوم بهذه الدراسات المجردة والمتخصصة ولو من خارج صفوفها ومن خارج صفوف أعدائها كذلك ، مع شيء من التواضع من القيادات ان لم تكن ذات دراية بالدراسات التاريخية أو التحليل السياسي ، ومع الحكمة والاخلاص اللازمين لمواجهة النتائج ثم الاستفادة منها .

ونعود فنؤكد أنه لا مستقبل للحركات الاسلامية الا اذا كان أسلوب ادارتها وتعاملها مبنا على نظام عام لا على أفراد ، وقراراتها صادرة عن المشورة والحوار لا على أمر القيادة فردا أو أفرادا . ويجب أن تكون القاعدة الشعبية ذات كلمة مسموعة ومطاعة في تسيير الأمور واستنباط النظام الذي يكفل ذلك . والقاعدة دائما غنية بالمتقنين والعلماء والمقتدرين ممن لا يسمع الاتجاه الهرمي بوجودهم في قمة القيادة الصيق والذي رأيناه في بعض الأحوال يقع في غلطة الاستحواذ على السلطة . . ان اتجاه السمع والطاعة يجب أن يتغير فيصب من القاعدة الى القيادة وليس العكس ، والا استحالَت القاعدة الى عناصر سلبية تستسهل أن تأتمر وتلقى بعبء التفكير وحق التفكير على القيادة وتنفض عنها العناصر الفعالة والايجابيات الفكرية المفيدة التي تحترم نفسها ولا تستطيع الابداع والاثمار خلال نظام دكتاتوري . . ويظل صحيحا أن ما نستقده في حكوماتنا نمارسه نحن فيما بيننا وفيما بيننا وبين غيرنا ، وطللنا نبذل الوقت والطاقة والجهد نعالج أمور الاسلام وأمور الأمة وأمورنا دون أن نتصدى للداء الأصيل والمرض الأساسي الذي يؤودنا وهو الاستبداد .

ومن الأمور الأساسية بالنسبة للعمل الاسلامي أن يدرك القائمون به أن تاريخ الاستبداد لدينا طويل . لقد جاء الاسلام ليحرر الانسان وقد حوره فعلا . ولكن دعونا نتصارع ونعترف بأنه منذ الفتنة الكبرى بين علي ومعاوية

وقعت الأمة في قبضة الدكتاتورية فلم تزل في قبضتها الى الآن. الملك الذي أقامه السيف لم يزل محروسا بالسيف. قد يكون الحاكم صالحا فتصلح الأمور وقد كان ذلك فعلا في فترات من تاريخنا، وقد يكون الحاكم غير ذلك فتفسد الأمور، ولكن على الحالين كان الحاكم هو السيد المطاع والأمر النهائي. على عهد الرسول عليه الصلاة والسلام كان الواحد من المسلمين لا يتخرج أن يراجع الرسول في تصرفه كما حدث قبيل بدر ويسأله إن كان وحيا فيطاع أو رأيا فيراجع، وكان الرسول يتقبل ويستمع ويمثل للرأي الوجيه. ثم انتقل الرسول الى جوار ربه فانتقلت القيادة الى أبي بكر بعد نقاش وحوار وتقليب للرأي واختلاف فيه ثم مبايعة من قبل من حضر السقيفة من المسلمين على اعتبار أنهم يمثلون من ورائهم فلم يتمرد على تلك البيعة أحد. وتم استحلاف عمر وعثمان وعلي بصور مختلفة ولكن الدرس المستوعب منها أنه لا يوجد قالب معين على الأمة من بعد أن تنقيد له فلها أن تتخير الأصلح، وأن انتقال السلطة من يد الى يد لم يكن عنوة، وأن الحاكم أجبر لدى الأمة، وأنها رقية عليه لا تتورع عن تقويمه كمثال المرأة التي ردت قول عمر وهو يبحث على اختصار المهور والرجل الذي أنبأه أن لو رأينا فيك اعوجاجا لقومناه بسيوفنا، وكانت البيعة مشروطة ومقيدة كما قال أبو بكر أطيعوني ما أطعت الله فيكم فإذا عصيته فلا طاعة لي عليكم، فاستقر بذلك أن الأمة التي تعطي البيعة تملك أن تسحب البيعة.

انتقض ذلك كله بقيام الحكم الأموي. ومن يومها وكسري الحكم محروس. وانتقال السلطة من يد ليد يتم بمعزل عن رأى الأمة. واستمر ذلك حتى يومنا هذا. وبينما تمكن الناس في أوروبا ومن بعدها أمريكا على استنباط وسائل تكفل انتقال السلطة سلميا وبدون انقلابات وبدون اراقة دماء واستنادا الى اختيار الأمة عن طريق تمثيلها بقي ذلك عندنا معطلا. ولا يجالخي ريب في أن الأمة الاسلامية لو استمرت في تطورها الطبيعي دون أن

تعرضه لفتنة الكبرى لاستنبطت نظاماً قد يكون أشبه الأشياء بالديمقراطية المعاصرة لولا أنه يؤمن بالله ويلتزم بالاسلام بعكس الديمقراطية الغربية التي لا تحلل ولا تحرم الا على أساس أغلبية الأصوات. وفي هذا المناخ الديمقراطي فعلا المفاهيم الاسلامية بما فيها الحرية وكرامة الانسان والسعة للآراء المختلفة وسلامة الحوار ومباشرة الأمة لشئونها لا اسنادها للفرد وعيبه الأمة ينبغي أن تحمله أمة لا فرد. وقامت حضارة الاسلام فرادت كل المجالات من علم ولغة وقرن وفقه وفلسفة وفتح . . مجال واحد ظل ضامرا هو ما نسميه الحقوق الدستورية للأمة ولأفرادها . فظلت هذه النقيصة هي الرص الكامن الذي سيفعل فعده مهما طالت فترة الحضارة، والقنبلة الموقوتة التي انفجرت فيها بعد فأتت الى المظالم والى الانقلابات المسلمة والى تفتيت الدولة الى دول ودويلات والى ذواء معاني الخلافة لصالح مطامع الملك الدنيوية التي لم تجدها عليها رقبيا ولا حسييا. ومرت قرون نسيت فيها الأمة حقوقها وسلطاتها ودورها. ولقنت أن الاستسلام للسلطان الظالم أجدر بها من إيقاف الفتنة وتعرض دماء المسلمين للاهدار، بدلا من تذكيرهم بقول النبي اذا جاء على أمتي يوم لا تقول فيه للظالم يا ظالم فقد تودع منهم ولبطس الأرض خير لهم من ظهرها.

ونمر القرون ويتقدم الناس ويزداد اقتناعا بأن الاستبداد يثد الأمم . . . وأن المستبد حتى ان عدل فهو يجرم الأمة ممارسة واجبها ويزيدها جهلا به وعجزا عنه، والمصارع القوى ان كف عن التدريب والتمرين والممارسة ارتفعت عضلاته ووهنت قوته وصار ضعيفا مهينا، فهذا ما آلت اليه الأمة. ولا زال هناك من الحكام من ينادى بأن أمته لم تنهيا بعد للديمقراطية فاذا هو كائنسان يحمل طفلة على كتفه على الدوام لأن الطفل لم يتعلم امشي وينسى أن الطفل بهذه الطريقة لن يتعلم المشي. ولا زال هناك من يحاول ان يكسر الدكتاتورية بغلالة من المناظر الديمقراطية وهو يعلم والأمة تعلم أن

حقيقة الديمقراطية غائية وان وجدت صورتها . ولا زال هناك من يقول بأن الشورى غير ملزمة للحاكم وتاريخ الاسلام كله ان أعطانا درساً بليغاً واحداً فهو ضرورة ايجاد الضمانات التي تكفل الرقابة على تصرفات الحاكم وتعديلها أو تقويمها أو عزلة واستئجار غيره اذا دعت الحال، فانما كانت الفجيرة الكبرى والمستمرة من يوم أن وقعنا في برائن الاستبداد.

ولعل هناك من يستغرب أن نطلب هذا الاطئاب في الحديث عن الحرية وعن الديمقراطية وموضوع الحديث هو الحركات الاسلامية . ولكننا لا نندم على هذا ولا نعتذر عنه وسنظل نكرره . ان طيور الزينة الملونة التي استنبئت داخل أقفاصها لمئات من الأجيال أو آلاف قد لا تحسن الطيران حتى ان فتح لها باب القفص فهذا ما أوصلتنا اليه الدكتاتورية على مدى القرون . والمطلوب اصلاح ذلك . المصلح المطلوب هو النفساني الذي يجعل هذه العقدة النفسية، عقدة القفص، عقدة الاستبداد . والنظر الى سجل الحكام في البلاد التي تنسب الى الاسلام لا يستطيع أن يتوهم أن الحكام هي التي ستؤدى هذه المهمة العلاجية . . ولو طاعت خيالي فتصورت أن الحكم أوكل الى الحركات الاسلامية غذا فلا أحسها ستقدم للأمة هذا العلاج المطلوب لأن فاقد الشيء لا يعطيه . وأحسبها على أحسن الفروض وأجل الظنون ستكون دكتاتورية أخرى ولكن في الاتجاه الآخر . ولا يشفع للدكتاتورية عندي أن تكون اسلامية فان الدكتاتورية مرض مهمها كان وينبغي أن يبرأ منه الحكم الاسلامي لا أن يصاب به . المسألة مسألة مبدأ وهو أن السيادة يجب أن تكون للأمة على الحاكم فهو موظف لديها لا أن تكون للحاكم على الأمة يأمر وينهي بـ يشاء . المسألة مسألة نظام لا مسألة أفراد . . وتبقى بعد هذا عملية تكوين الأمة المسلمة الواعية باسلامها والحارسة له والمسئولة عن انقاده . . وهو تكوين لا يمكن أن يكون بالقهر ولا بالعصا ولا حتى بالقانون،

بل هو ثمرة الاقتناع والافتناع بالحكمة والموعظة الحسنة وبهذا وحده كون الرسول أمة الاسلام عندما دعا الى الاسلام.

الآن أشعر أنني رسمت الدور المطلوب من الحركات الاسلامية أن تؤديه . . وبدايته أن تفقهه وأن تقتنع به، ثم أن تعمل به وتتعامل وتتقدم النموذج الذي يجذب الانتباه والاقتناع، وتكون المدرسة التي تقدم المعرفة به والتدريب عليه ولعلها تطبع عليه الجيل الجديد أن زاولة المسلم في بيته وأسرته أو أقامت له الجمعيات الاسلامية المدارس والمعاهد التي تهيم، الثمرة المطلوبة . . على الجمعيات الاسلامية أن تعرف قدر الحرية فتطالب بها وتجاهد في سبيلها، لأنها تدرك مغبة غيابها مهما أغرانا الاصلاح المنشود باختصار الطريق الى الاصلاح على حساب حقوق البشر وفي طليعتها الحرية.

ولا يخالجي ريب في أن باب الحرية ان فتح للجميع فالنصر في نهاية الطريق الطويل للاسلام، لأن البقاء للأصلح، ويمتاز الخبيث من الطيب، فأما الزيد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض . . وإذا أقفل باب الحرية فالخاسر هو الاسلام لأن شجرته لا تنمو في غياب الحرية . فان اتفقنا على ذلك فرحنا نجتمع حوله الأمة بطولها وعرضها ورأيها العام - وليس قوة ضاربة منعزلة عن الأمة - فلنعم أن أساس الدعوة المحبة . ان المفتاح النفسي لأكثر المتهمين للحركات الاسلامية اليوم هو أن هناك عدوا نكرهه ونهاجه ونقاومه ونشتمه ونفرغ عليه غضبتنا ونقمنا . لا يد من هذا المكروه لنكرهه ونحاربه . . وهو موقف يستحق المراجعة المستأنية . . ان الكره سلاح فعال في الهدم ولكنه لن يعين أبدا على البناء . الكره يمكنك من حلع ملك أو امبراطور أو القضاء على الخصوم والمعارضين، ولكن بناء الأمم ونشر الدعوات لا سلاح له الا الحب . ورحم الله الأستاذ حسن البنا عندما كان يكرر ويؤكد : سنقتل الناس بالحب . وما دام الداعية داعية فليعلم أن

سلطانه الوحيد على الناس هو أن يحبوه فيحبوا ما يدعوهم اليه . من حق الدعوة على الداعية أن يكون محبوبا . لا أقصد محبوبا من نفسه ولكن من الآخرين . من هؤلاء الذين يراهم عن خطأ وعلى ضلال ويريد أن يهديهم وأن يكسبهم للإسلام لا بأمره السامي ولكن بطول الأناة والمصابرة والمثابرة والتألف والبسمة التي لا تحبوا والاحسان الذي لا ينقطع . ولقد أتيج لي في حياتي أن أشهد نماذج من هؤلاء الدعاة الهادين المهديين ، ولكن أنظر الى الساحة الآن فأجد هذا الطراز أندر من الكبريت الأحمر . الا فليعلم أبناء الحركات الإسلامية أن غلطة السافين - ولا زالت تتربص باللاحقين - هي أنهم اصطدموا وما زالوا فريقا من الأمة وكان الأجدى على الاسلام وعليهم أن يصبروا حتى يكونوا هم الأمة .

ولقد أسهبت أقلام مخلصه في نقد بعض تصرفات الجماعات الإسلامية . . منها انفاق العمر والطاقة في فرعيات مختلف فيها بدلا من كليات متفق عليها ، ومنها الجنوح الى العنف من غير أى سند اسلامي ، ومنها المراة والغلظة وحسبائها من أساليب الدعوة ، ومنها محاولة بناء البيت من اعلاه لا من أساسه بالاهتمام بالشكليات والمظاهرات واضفاء صفة الفريضة على ما ليس في الدين بفريضة ، ومنها السطحية في العلم بالدين وتعلمه ، ومنها الانكفاء على الماضي ومآسيه والانحباس فيها دون التداعي الى التخطيط للمستقبل وقضايا المصير ، ومنها الاغراق في الدعوة نظريا والتنكر لأخلاقياتها في الحياة اليومية العملية ، ومنها الحساسية المرضية ازاء المرأة وضد المرأة والخلط بين ما هو تراث مظلم وبين الدين ، وفي رؤيانا أن أغلب العاملين في الحقل الاسلامي اليوم ما زالت على أعينهم غشاوة تحجبهم عن الرأي الاسلامي الصحيح فيما يتعلق بالمرأة .

وواضح أننا سردنا كل هذه المشاكل سردا سريعا مع أن كلا منها يصلح بابا بحاله دراسة ونقاشا وكتابة . . ولكننا قصدنا قصدا الى استعجالها

لأها في نظرنا أعراض للمرض الأصلي . هذه أعراض الانغلاق . . . وستظل معنا حتى نؤدي ديننا ظل في ذمتنا قرونا متطاولة ، وهو أن نكتب الفصل الذي وئد من فصول فقها : فقه الحرية .

بسم الله الرحمن الرحيم

البعث العالمي للحركة الإسلامية «التجربة السودانية»

د. حسن الترابي

٥٥. حسن عبدالله الترابي

• من مواليد مدينه كسلا بالأقليم الشرقي بالسودان

عام ١٩٣٧م

• تلقى عن والده - الذي عمل بالقضاء الشرعي نحو ثلاثين عاما - علوم العربية والفقه ولدين.

• حفظ القرآن الكريم ببضع قراءات

• تلقى تعليمه الاول بالمدارس السودانية الحكومية

• درس القانون في كلية القانون «جامعة الخرطوم».

• حصل على البكالوريوس في القوانين من جامعة

لندن عام ١٩٥٥م والماجستير عام ١٩٥٧م

• درس نحو اربع سنين في جامعة باريس وحصل على

الدكتوراه في القانون المقارن عام ١٩٦٤.

• يتكلم ويكتب بالعربية والانجليزية والفرنسية ويقرأ الألمانية

• عمل استادا لقانون الجنائي والدستوري وعميداً

لكلية القانون بجامعة الخرطوم

من مؤلفاته:

- الصلاة عماد الدين

- الايمان

- السلم بين الوجدان والسلطان

- رسالة المرأة

- المسألة النسورية

- تجديد اصول الفقه الاسلامي.

البعد العالمي للحركة الإسلامية «التجربة السودانية»

الدين والمكان.

إن الدين - بمعنى الحق - هدى رباني أزلي مطلق لا يحده الزمان ولا المكان. لكن الدين - بمعنى التحقيق - انما هو كسب بشري وسعي للتوحيد بين مثال التكليف الأزلي وحال الابتلاء الواقع. فهو متأثر بالضرورة بظروف الزمان والمكان. فالدين - من حيث هو تدين - كسب حادث تاريخي يبلى بالتقدم ويلزم تجديده كلما تقلبت ظروف الزمان لينصل أصله عبر المواقف الايمانية المتجددة ويدوم جوهره من خلال الصور العملية تعبيراً عما هو ثابت وتكسيماً لما هو مرن من معايه واشكاله. وكذلك يحاصر التدين بالمكان إطاراً لاقامته في الأرض مسرح الخلافة والتمكن، لكنه ما يتمكن بفاعليته في ناحية الاوجب ان يمتد في سائر الأرض، فهينة التدين العصرية والمحلية ضرورة تحقق في الواقع الظرفي، لكن جموده في تلك الهيئة عصبية تحجبه وتقطعه، حتى يتجدد في الزمان ويتمدد في الأرض ليكون ابدياً عالمياً.

وكما كانت الرسائل الاولى المتعاقبة ضرورة تحقق وتمكن بخصوصيتها، وضرورة ديمومة بتعاقبها، كانت القومية فيها تمهيداً للعالمية في الرسالة الخاتمة، وكانت عالمية الرسالة الخاتمة ذاتها متحققة عبر مراحل: من انذار العشيرة الاقربين، الى خطاب ام القرى وما حولها، الى هداية دولة التوالى والمهجر في المدينة، الى تذكير العرب كافة ومن حولهم، الى الاندياح العالمي القديم والمتجدد الى يومنا هذا - مرحلة بعد مرحلة.

ففى دين التوحيد يلزم التوازن بين المرحلية الزمانية والاتصال الأبدى، وبين المحلية المكانية والامتداد الارضي، او بين النسبية حسب ظروف الزمان والمكان والمطلقية خلوداً ووجوداً ومصطلح اخر يمكن ان

نقول : ان الدين توازن وتوحيد بين حرمة تباين هيئات التدين ونظام وحدة الدين ، او بين الواقعية والمثالية ، او بين الامكان والاحسان ، او بين التجدد والاصالة ، او بين التمحور المكاني والطلاقة العالمية ، ويكمن الابتلاء في مراعاة هذا التوازن بوجوهه جميعا ، وفي التماس الوحدة من خلال ازدواج المعاني ، وكما يولد الادمى من زوجين ، يولد التدين من بين هذا المأزق والازدواج ، فمن فرط في ربط التكليف بالابتلاء الواقع في الزمان او المكان المعين لم يحقق ديننا فعالا ، ومن افراط حصر تدينه بالجمود او العصبية ، ومن فرط في توخي المثال التوحيدى انحط عن مقتضى الدين ، ومن افراط ارقق تدينه وعوقه ، هذه هي النظرية الزمانية والمكانية للتدين .

العلاقات الحركية الاسلامية :

تطور العلاقات ، كانت العلاقات الحركية الاسلامية اولى صور البعد المكاني الذي تجاوز المحلية الى العالمية من حيث النظر والعمل ، فقد عولت الحركة لانبعاثها الاول على ورود تيار اسلامى عالمى ، قدم عليها من مصر باسم «الاخوان المسلمين» وطرح تصورا للدين شاملا وحركيا وغموضا لجماعة المتدينين المؤسسة على تزكية الاعضاء وتنظيم الصف ، وكان التعبير عن الدين في ذلك بمستوى من التجريد قريب من الأصول الاسلامية الكنية الواحدة ، ولذلك تيسر للنمط ان يعبر الحدود والظروف الاقليمية المصرية الى السودان ، ولكن هذا الوارد العالمى واثى وعزز مبادرة محلية سودانية اصيلة ، انبعث بها الدين حين استفزه الباطل اللبرالى والشيوعى في الوسط الطلابى ، وكانت تلك المبادرة الطلابية هي «حركة التحرر الاسلامى» التى تكونت عند اول السنوات الخمسين ، وتمثلت الصلة العالمية تجاه الحركة في مصر انذاك ، والبادئة الطلابية هي التى سادت وقادت في لاحق تاريخ الحركة ، وامتدت تلقائيا عبر السودان فروعاً وشعباً آتية على بعض الشعب التى اسسها قادمون من مصر فروعاً مباشرة للحركة هناك ، وقد وقع من بعد شئ من النزاع بين

الحركة الطلابية المنشأ السودانية الاصل والحركة الشعبية المنشأ المصرية الانتماء التلقى، ثم طوى النزاع لتكون الاولى هى الوراثة ولتحمل اسم «الاخوان المسلمين»، ولكن بعض الرافد العالمى لحركة السودان ورد من مصادر غير مصرية، فقد استرقدت الحركة بالادب الاسلامى للامام المودودى امير الجماعة الاسلامية بباكستان وبالكتابات الاسلامية القادمة من المغرب والمشرق العربى.

ثم اخذت السمة المحلية للحركة تتوطد مع تطور تفاعل الحركة بالواقع وتعاوننا ومقاومة وتقويما، لذلك تأصل فكرها انفعالا بالمزاج وتحجوبا مع القضايا والحاجات السودانية، وتأصل التنظيم كذلك تفاعلا مع الواقع الشعبى والسياسى والتاريخى للسودان، وتأصلت المناهج الدعوية والحركية مع بيئة السودان، وزاد مدى حرية الاجتهاد المحلى الخاص بالحركة مع زيادة فاعليتها وتفاعلها فى طرف الابتلاء السودانى المعين، واتسع تباينها مع الحركة فى مصر وغيرها - اذ تضاعفت السمات الخاصة المكانية وتعاضمت الكسب الدينى المتميز.

وخلال السنوات الخمسين والستين تجمعت الحركة الاسلامية فى مصر وغالب البلاد العربية من جراء عوامل سياسية وذاتية، وتخلقت الحركة فى مواقع عالمية اخرى لصالح تيارات يسارية ووطنية، بينما ظلت الحركة فى السودان حية تنمو، وحينما طرحت فيما بعد وثارت فى وعى الحركة عالميا مسائل التميز المحلى والتوحيد العالمى - او نظريات العلاقة العالمية، انتبه الاسلاميون للمدى الواسع من التباين بين التجارب القطرية فى المقولات النظرية والصور التنظيمية والمناهج الحركية، وعرضت شتى صيغ لنظام العلاقات بين التنظيمات الاسلامية المحلية، وقامت مناظرة واعية بين دعاة المحلية من اجل فاعلية تمكّن الدين ودعاة العالمية من اجل وحدة الدين، وبين شبهة العصبية والتفريق للامة بالمحلية المنغلقة وشبهة التسطيح للدين

والتهميش لاهله بالعالمية المهيمنة، وكانت المناظرة - على وجه الخصوص - متوترة ومشوية برؤاسب قومية بين المركزية المصرية العربية والمحلية السودانية - ولا أضيف الافريقية .

مهما يكن فالعلاقات - في مراحلها الاولى حوالى السنة الخمسين - تمثلت في اتصالات عفوية بين قيادات مصرية وسودانية غالبها بغير تدبير نظامى او صيغة مرسومة، فمن جانب تمثلت في مجموعة الاستاذ على طالب الله رحمه الله - التى كانت تنسب الى الجماعة الام فى مصر، وفى طلاب سودانيين. وفدوا الى مصر والتحقوا بالاخوان المسلمين، ومن جانب آخر تمثلت فى تزاور بين الحركة الطلابية بالسودان والحركة بمصر، وفى مشاعر انفصال بالاحوة الواحدة دون ادنى وعى بالاستقلال من جانب السودان او الاستتباع من جانب مصر وكانت العلاقة الاوثق فى اعتماد الادب الاخوانى المصرى مرجعاً والتجربة نموذجاً لمصطلح الدعوة والتنظيم بقالبه كان على المثال المصرى، وقد استمرت الاتصالات القيادية، وتسمى رأس الحركة بالسودان حين «مراقبا عاماً» على نهج تنظيم الاخوان المسلمين الفرعى العالمى، لكن التأطير لعلاقة تنظيمية رئاسية لم يكن وارداً، ثم طرحت القضية صريحة فى السنوات الستين، ونهياً اطار للعلاقة فى قيام «مكتب تنفيذي» مشترك للاخوان المسلمين قاطبة شارك فيه السودانيون لكن على اساس انهم لا يلتزمون ولا يلزمون الا تسيقا وتعاوناً طوعاً بين التنظيم السودانى المستقل وسائر التنظيمات الاخوانية الملتزمة وشاطرهم فى ذلك الموقف اخوة العراق، ولكن وطأة المحنة التى كانت تحيط عموماً بالحركة الاسلامية فى البلاد العربية، ودفع العلاقات الحركية الوثيقة - حفظاً علاقة وفاق مجدية فى ذلك الاطار الجامع .

ولئن كانت المرحلة الاولى فى العلاقات عفواً، والمرحلة الثانية وعياً بنظام العلاقة، فقد جاءت المرحلة الثالثة للسنوات السبعين مرحلة خلاف اد

خرج القادة الاخوان المصريون وعرضوا على السودان وسواء الرجوع الى علاقة توحيدية تصنع التنظيمات في مختلف الاقطار بل الامصار موضع الشعب التابعة رأساً للقيادة بمصر وفقاً لللائحة تنظيمية متقدمة، ومهما كان المرشد المرحوم الهضيبي مبدئاً زهده وعجزه ان يتمكن من ولاية امر عالمي، فقد رفضت القيادة المصرية مشروع تأطير للعلاقة صدر بعد موسم الحج عام ١٩٧٢م وجاء بنهج توفيتي بين نظرية الالتزام العالمي والاستقلال القطري بما يحفظ اصل الاستقلال المحلي الواسع ويوحد وظائف مركزية محدودة ويجعل شئناً اخرى ومن التشاور المسبق، وجاء ان ينعزز التوجه نحو معادلة اوثق توحيداً في المستقبل ولقد اعتمدت فيما بعد مشروعات اخرى احفظ للكيونة القطرية من اللائحة المتقدمة، ودون ما كان يتطلبه الاخوان السودانيون، ومن اسف ان ذلك التطور اذن بعهد من المفارقة - اذ اخذ التنظيم العالمي للاخوان المسلمين بالقيادة المصرية يشترط البيعة والاندرج التنظيمي الكامل، ويعبر عن ضيق شديد جداً بالتباين بينه وبين السودان في الافكار والمناهج الحركية، ثم عمد - حين انشقت طائفة محدودة عن اخوان السودان - الى ضم المنشقين، وبذلك تأسست القطيعة بل تطورت من بعد في الثمانين بالاصرار على عزل السودانيين من التنظيمات المنسقة والموحدة في مواطن الاغتراب بالبلاد العربية واوروبا.

من جانب آخر تطورت العلاقة الثنائية بين الحركة الاسلامية والحركة الاخرى المنضوية تحت الاخوان المسلمين وغيرهم في البلاد العربية والاسبوية والافريقية والاوربية، واصبحت من اكثف العلاقات الاسلامية العالمية، ولعل مرد ذلك - من بعد نزعة الفطرة المؤمنة للامة الواحدة - الى كون الحركة في السودان ذات افق عالمي رحيب وذات التحام وثيق مع تحديات عالمية المغزى. وربما كان ذلك ايضا من ان السودان بطبيعته لا

ينطوي على روح وحدة او عصبية قطرية او قومية، ثم ان نحو الحركة زاد من حاجتها وقدرتها لان تتخذ بعداً عالمياً تستعين به وتبسط ذراعاً عالمياً تؤثر به .

وقد انسلت هذه العلاقات الثنائية العامرة عبر ثلاث وسائل، الأولى طلابية، والطلاب كانوا روادا لاغلب كسوب الحركة الاسلامية، فكان من كسبهم لعالمية الحركة ان نشطوا في بريطانيا وامريكا واوروبا في تأسيس جمعيات واتحادات وحركات اسلامية طلابية، وان كان لهم دور في عقد الصلات مع شخصيات وعناصر وحركات اسلامية كانت تزور اوروبا وامريكا او توجد فيها، وان اسهموا من خلال بسط افكارهم وتجاربهم السودانية في تأسيس حركات اسلامية لأول مرة بين طلاب بعض البلاد الآسيوية والافريقية - منهم من رجع بها الى الوطن لتزدهر هناك، وقد كان اتصال الطلاب السودانيين بسائر الطلاب العرب والافارقة والمسلمين عامة اكبر قناة لنشر تجربة الحركة الاسلامية السودانية في العالم وكان نشاطهم عاملا مقدراً في حركة البعث الاسلامي في اوروبا وامريكا بين المهاجرين والمغتربين الوطنيين من المسلمين.

القناة الثانية كانت في حركة اغتراب السودانيين في سبيل الأمن والعيش بالبلاد العربية البترولية وغيرها، فقد اتصل أولئك المغتربون بالعناصر الوطنية في تلك البلاد ونقلوا تجارب العمل الإسلامي السوداني وعقدوا علاقات تعارف وتعاون نفَعوا بها حركة الاسلام هناك وعادت بالنفع على الحركة بالسودان. وكانت القناة الثالثة هي تنظيمات الحركة المتخصصة. وقد كانت حرية بعض هذه التنظيمات في الامتداد الخارجي أوسع لما لوظائفها الخاصة من مغزى محدود لا يثير رية في التقبل أو التعاضل. فالدول لا تبالي والشعوب لا تحاذر من منظمة طلابية أو نسائية أو دعوية أو خيرية أو اقتصادية تمتد وراء حدودها أو ذات بعد عالمي تتصل بنظيراتها أو

تؤدي خدماتها أو تلتبس الدعم العالمي . ومثل هذا الاتصال مهما كنت أغراضه المباشرة محدودة سبب لتهييد علاقات ذات معنى أوسع وجدوى أنفع لصالح حركة الاسلام ووظائفها العامة .

أما القناة الأساسية لعالمية الحركة . فقد كانت في الاتصال المباشر من مركزها القيادي نحو العالم الاسلامي تراسلا وتزاورا . واثماراً عالميا . واداً رتبنا مغزى هذا الاتصال حسب القوة . فيمكن ان نذكر أولا ما كان منه اتصال أخبار . فالحركة الاسلامية في السودان بكسبها ووقعها العظيم تجاوزت السودان باشعاعها انتشرت أخبارها وأصدائها في الصحف الاسلامية وسائر وسائل الاعلام العالمي . وانتقلت أنباء موافقها من القضايا الاسلامية عامة فغدت قريبة جدا من الاسلاميين في كل مكان . لان المسموع عنها كثير جدا . ولأن في نموذجها الحركي متأمل ومعتبر . اذ حققت بالفعل اثرأ اسلاميا كبيرا بالقياس الى اخواتها ، وبسطت قضايا جديدة مثيرة في الفكر والتنظيم والعمل تستفز الاعجاب والانكار . ثم أصبح الاتصال بالحركة اتصال اعتبار اذ غدت قدوتها منصبية أمام الاسلاميين ، وتأثرت بها عناصر في حركات كثيرة خاصة في افريقيا ، وامتدت عبرتها وراء ذلك - لا سيما في مرحلة استوائها حين برزت تجاربها المتميزة في مجال العمل الطلابي والنسائي وفي منهج التنظيم ووسائل التعبئة الشعبية والنحرك السياسي وفي الكسب الاقتصادي والثقافي والدبلوماسي . وقد كان من علاقات الحركة ما هو استصدار استدعاء للتأييد والنضامن الاسلامي أو اسداء .

وقد استفادت الحركة من علاقاتها الاسلامية العالمية تعزيزا لمشاعر الاخوة مع الأمة عامة والاتحاد بوجه خاص مع الحركة الاسلامية العالمية عبر الاقوام والاقطار . والانفعال بشق القضايا والأحوال والتطورات التي تعني الاسلام في الساحة الدولية . وقد تلقت الحركة دعما من اخوان الدعوة والجهاد لمشروعها الاسلامي المحلي بما قدموا من القدوة والتجربة ، وبما

أسدوا من المناصرة والمشورة. وبما أدوا من المناصرة بالدعاء المرفوع والكلمة المشورة، وبما أعانوا بالمال المبلول والخدمة الميسورة. وقد أعطت الحركة من جانبها نصرة معنوية ومادية للمستنصرين والمستضعفين من الحركات الإسلامية الممتحنة، وقدمت نصحا وأهدت تجربة وبذلت عوناً للدعاة والمجاهدين السالكين على طريق الانبعاث والتجديد والانتهاض الإسلامي في العالم قاطبة.

وقد تمثل أخذ الحركة وعطاؤها بالعلاقات الإسلامية الخارجية خير تمثيل في ثنايا علاقاتها التاريخية بالأخوان المسلمين في الشرق العربي وبالجماعة الإسلامية في باكستان وبسائر الحركات الإسلامية في آسيا وأفريقيا وأوروبا. فكانت لأول أمرها تأخذ ثم انقلبت تعطي أكثر أو تكافئ. ولكن أسرار توحيد الأمة وتلازم الظواهر الدينية وتداعي نهضات الإسلام وتعاوضها عبر المكان تجلت بقوة حين الثورة الإسلامية في إيران ثم الجهاد الإسلامي في أفغانستان. ففي ذلك بادرت الحركة بظواهر الثورة بتأييدها وتنصر المجاهدين وسعها باليد واللسان، ولكن ما عاد للحركة من جراء ذلك الاتصال كان أجل بكثير مما عطلت فمهما استغرقت الثورة أهدنها أو الجهاد أهله أن يجاوبوا مديداً بمدد. فإن المثال والعبرة في ثورة إسلامية تتصدى لمهام التحرير والتطهير بقوة الإسلام الشعبية في وجه أعقى التحديات الطاغوتية. وفي جهاد إسلامي يتصدى بالقتال لحكومة باطشه ثمدها حشود دولة عظمى ذات جبروت - أن مثال التصدي وعبرة الانتصار لما يلقى في نفس كل مسلم موصول ثقة بقوة الإيمان والجهاد وعزيمة وتوكلا على الله القوي العزيز. وقد نال الحركة من ذلك خير كثير تأيدت به في مجاهداتها المحلية وتبينت بركات الوحدة الإسلامية.

منهج العلاقات: لما طرحنا بوعي قضية العلاقات الحركية العالمية. اتخذت فيها الحركة موقفاً. فلما دار حوله الجدل تحررت حيثياته الفقهاء،

وكانت الحركة تؤصل موقفها بما سبق من سنة تدرج الرسائل من القومية الى العالمية . ومن مرحلة تطور رسالة محمد (ﷺ) - الذي بعث للناس كافة ، ولكنه لم يؤمر بالسياسة في البسيطة قاطبة لينشر الدعوة فيها رقيقة ، وإنما أوصى في بسط الدعوة بخطاب الاطار المحلي الاقرب فالاقرب - دون تجرؤ ولا تحيز : عشيرته . فأهل مكة فالعرب . فمن حولهم . وأوصى في تطبيق نظام الدين ببناء المركز الامكن في المدينة . تقتصر ولايته على المؤمنين المهاجرين اليه دون غيرهم ، وتأسس فيه قاعدة للدين متينة منيعة ، ثم تمتد لتتوطد في جزيرة العرب قاطبة . ثم تنداح بالدعوة المرسلة سبابة الى سائر تحوم الأرض تتلوها الفتوح والدولة المتمكنة وتتابع تحت لوائها ولوائها الاقوام والاقاليم ، بل ان دار الاسلام الوسيعة الموحدة لم تؤسس عن مركزية مطلقة . وإنما روعي فيها تباعد الاقاليم وتباينها ، وتركزت الأمصار تستقل بمذهبها الفقهي دون تمطية رسمية قاهرة . وباستقلال ولائها وزكواتها مع حفظ مركز الوحدة والامامة . بل دعت ضرورات الواقع الاقليمي والسياسي أحيانا الى الاعتراف بمشروعية تعدد الأئمة .

هكذا نجد أن الإيمان الفاعل - وهو الهدف - مقدم على الوحدة التامة - وهي وسيلة موقوفة عليه . وقد يلزم ان ينشأ لأجل الايمان ما كان متحدا قبله بين الناس ، والوحدة ثمرة من الايمان فيفضله يتحد ما كان قبله مفرقا . ولأنها وسيلة وثمره للإيمان كانت فرضا وسمة للمؤمنين . فمفزاها ان تنحشد الفعاليات الایمانية بأوسع مدى في الإمكان وأوقع أثر من التمكن ثم ان تنفتح لاستيعاب سائر أهل التوبة الى الايمان . ثم أهل الفطرة القابلين للإيمان من البشر ، والحكمة كلها في التوفيق المرحلي بين التمكن الواقعي والوحدة المثالية . فتصويب الخطاب الديني أولا الى واقع محلي معين أبلغ في الدعوة وتكوين الجماعة الدينية أولا في محيط محدود أحكم في التنظيم ، والبدء بأساس من الدعوة المؤثرة والجماعة القوية شرط ضرورة للبناء الاسلامي

الممتد، وقد يكون ذلك الترتيب أيضا هو وحده مستطاع حسب امكانات واقع الدعاة. أو هو حد المأمون في رجه ابتلاءات التعويق والكيد في الطبيعة والمجتمع. فتباين ألوان الخطاب الديني ولا مركزية الصف لمسلم من ضمانات نشوء حركة اسلامية فاعلة آمنة في كل موقع محلي متميز. وقد يدرك المرء حكمة السيرة الاسلامية الأولى في أولوية الاعتبار المحلي. حين يلاحظ كيف تتباين صور خطاب الدعوة وخطط الحركة اليوم حسب العلة والحالة الدينية في كل مجتمع قطري معين. وحسب ثقافته وتراثه. وحسب تركيب القوى العاملة في ساحته والأوضاع المادية أو السياسية في حياته، وكيف يتحسر على الدعاة ان يبلغوا الا بلسان قومهم، أو يطرحوا من القضايا الا ما يعني واقعهم، أو يؤثروا الا بالالتحام الوثيق بمجتمعهم. أو يجدوا أمنا وحرية في العمل الاسلامي عبر الإفطار.

وقد راعت الحركة الاسلامية بالسودان مع وحدتها اعتبار المحلية لضمان الفاعلية في نشاطها فهي تلاحظ محليات لسودان ومواقفه ومناحي حياته المتميزة. وتتخذ في كل منها عملا اسلاميا ذا ولاية واستقلال نسبي، ليختص بالثغرة التي تليه، ويكيف المقولات الدعوية والمناهج التنظيمية والحركية بما يناسبه مع حفظ الأنماط الكلية المرعية في كل السودان. أما القوميات المغتربة في السودان من غير أهله لائحة بطلب العلم أو العيش أو الأمن المؤقت. فان سياسة الحركة معها ان ترعاها حق رعايتها على ان تحفظ لها اعتبارها القومي واستقلالها الحركي الذاتي لتفرغ لعمومها الخاصة عاجلا ولتسهيلا للاستجابة المخصصة لتحديات بلادها آجلا - مما لا يأتى ولا يؤمن بالاندماج في نظام الحركة السودانية الا تنسيقا وتعاونا وتوحيدا لبعض الناشط مما تستدعيه الإقامة في موطن مشترك.

وقد لا تكون المناظرة بين المحلية والعالمية عن تقدير فقهي محض، ففعل الحركة الاسلامية بالسودان لم تبرا في توجيهها المحلي من بعض الانفعال

حين منشئها بروح الاستقلال الوطني بل بتاريخ السودان المسلم المنزوي شيئاً ما عن محور النشاط الاسلامي العربي . ولعل الحركة في مصر أيضاً لم تبرأ حين منشئها من الانفعال بذكرى الخلافة المضيعة وحين ازدهارها بمحورية مصر عامة وراثيتها للمصحوة الاسلامية . ولعل الحركتين لم تبرأ معا من حدوى التوتر السيامي السوداني المصري الناعم .

ولكن الحركة السودانية لا تنشغل ولا تنحصر بالواقع المحلي عن آفاق العالم اهتماماً بأمر المسلمين بل بأحوال العالم وادراكاً ان العالم غدا رقعة واحدة وثيقة الاتصال . فكما عفى المسلمون في مكة وهم في قلة وذلة بأن تغلب الروم أو الفرس . وفي المدينة باستصراخ المستضعفين في مكة ، وكما مد المسلمون الأوائل - وهم محصورون - نظرهم وأملهم نحو مرامي الدعوة والفتح وراء الجزيرة العربية . فان الحركة في السودان ما كان لها - ايماناً بعالمية الرسالة الدينية التي تنزع نحو المطلق ولا يكتفيها ظرف المكان ، وبروح الأرض التي وضعت وسخرت للأنام وأتيحت لمسعاهم بالحق والنفع ولا بتلائهم بالخير والشر - ما كان لها - إلا أن تتجه نحو العالم باهتمام رحاء وخيفة وإن تقبل عليها ملها وكافرا . وليست هي في شيء من الغرور بالعصية الوطنية أو من الجهالة بمغزى البعد العالمي . بل ان سائر بني وطنها المركب الطبيعة قد سلموا من العجب بقومية أو الانغلاق في وطنية وأولعوا بتبع شؤون العالم والتفاعل مع ظواهره وقواه .

هكذا ذهبت الحركة الى مذهب التوازن بين المحلية والعالمية أو الخصوصية والعموم . والى أن الوحدة المتمثلة في العالمية والعموم هدف لا يبلغ بالقفز اليه رأساً . بل يقارب بالمجاهدة ، المتقدمة في المراحل المتقدمة في المقامات بدءاً من المحلية والخصوصية - على مثل ما يبدأ الدين في كل شأنه من المبتدأ القاصر ثم يتقدم ويترقى تدرجاً نحو الكمال . ولذلك لم تقبل الحركة نظام التبعية المركزية منهجاً أولاً لعلاقات الحركات الاسلامية ، ولئن

كان في مصطلح البيعة بأصله سعة ونسبية، فانه حين يطلق في هذا السياق انما يستعمل قياسا على البيعة السياسية التامة للإمام متمكن السلطان. وذلك أمر غير متحقق بالطبع - إلا ان يعدل بالقياس الى تقاليد بيعة الهينات الصوفية والحركات الجهادية غير المتمكنة. ومهما يكن فان تاريخ المسلمين قد اكتنف مصطلح البيعة بمعاني الاتباع والطاعة و لتسليم لمحور شخص واحد. وغالبا ما أوحى ذلك بأن الأمر كله اشارة من الإمام دون شورى من جماعة الاتباع. بل غالبا ما زين لواحد بايعه طائفة من الناس ان يضفي على ذاته شرعية مطلقة يرمي من لا ينخرط فيها بالمروق والبهى. وقد انتهت البيعة الكرى ذاتها الى وضع اختلت فيه عناصر الوحدة بين صور الدين القعلي والمثالي. فأصبح الخليفة المبايع رمزا. منصبا على خواء عاضلا من أسباب الوحدة المؤثرة ولم يبق له إلا ان تضرب باسمه السكة ويدعى له على المنابر. ولقد بدأت سنة البيعة في الحركات الاسلامية الحديثة تقليدية ومحدودة. ثم تقومت من بعد بالشورى، لكنها حين طمحت نحو العالمية عرقها تباعد الواقع وتباينه وخذلها الحجز عن التمكن. فعادت في بعدها العالمي رمزية لا تمثل محور توحيد فكري أو عملي فعال، ولربما يزين تحاذ الرمز ولو كان غير فاعل حفظا للمثال ورجاء وآمل، ولكن الحركة الاسلامية بالسودان أثرت العدول الى مصطلح «الالتزام» لا «البيعة» لاتقاء ظلال المعاني التقليدية ولحين استيفاء شروط التمكن. ورات الالتزام المركزي الشامل اليوم اعتسافا للمراحل وجنوحا بالتوازن بين الوحدة والفعالية الى ما بوقع خللا ومحدث ضررا بالتدين المحلي، فالحركة الاسلامية في العالم أولى في هذه المرحلة بأن تبقى فكرا واحدا مشتركا دون الزام، وتجربة واحدة تتجاوب دون تقليد، وجبهة تتناصر دون رهق أو حرج.

لذا اقترحت الحركة منهجا للعدل بين التركيز المحلي - تمكينا وتأمينا بغير تعصب - والامتداد نحو الوحدة الاسلامية العالمية بغير تسبب، واراوته

تنسيقاً وسطاً بين الانقطاع والاندماج الفوري . وأعلى من مجرد التعاون العفوي
الوارد بين أي جهتين لمخصوص علاقة الحركات
الاسلامية . فالتعاون درجة قد يلحظ فيها الطرفان شرط تكافؤ المعاوضة
واستواء المنافع العائدة اليهما ، ولكن ما يبذل المسلم لأخيه مبتغياً وجه الله
عمل يجزى عنه عاجلاً أو آجلاً من حيث لا يحتسب ، وما مد المسلم أخاه
بقوة الا عادت اليه حتماً . ولو بوجه غير مباشر من تلقاء فطرة المسلمين الذين
يدعون بالخير بعضهم لبعض ويتداعون بالنصرة ويتراءون بالقدوة . ومن
تلقاء فطرة الوجود التي تتلارم فيها ظاهرات الحق وتتحد مصائره في وجه
اجتماع الزاهقات من الباطل . فمن خلال المنهج التنسيقي يتحقق التعارف
والتناصح الوثيق ويتم تبادل التجارب الحركية ونعتقد أسباب التعاون
والتناصر ، وقد طورت الحركة علاقة التنسيق من مستوى التفاهم العارض
الى الاتفاق الثنائي الموثق مع حركات كثيرة - مما يشتمل على عهد ملزم يهدف
لتوثيق الصلة وتعزيز التعاون في مجالات شتى . ويتوسل الى ذلك بالاتصالات
النظامية تراسلاً أو تزاوياً . وباللهاءات الدورية بين القيادات أو القطاعات
المتضاهية أو اللجان المشتركة أو بتأسيس ما تيسر من الأعمال والمرافق
الموحدة - وذلك كله بقنوات اتصال حر دون وحدة عضوية تنظيمية أو مبايعة
مركزية ، على ان الحركة تؤمن بأن ترتفع بمعادلة التنسيق الثنائي المرحلي المرن
نحو مثال أقرب الى الوحدة كلها وانت الظروف وتقدمت المراحل - دون تبطئة
يثقلها التدابير بالعصية والتخاذل عن حق الاخوة الايمانية ، ودون تعجل يجر
الى التوتر والشقاق والاضرار بواقع الدين .

وحين عمرت علاقة الحركة الثنائية بالحركات الاسلامية على نحو
ما تقدم . وتعاضم هم الحركة العالمي - دعت الحركة وسعت لاقامة مؤتمر
عالمي دائم للحركة الاسلامية . وقدرت ان ذلك المشروع تجسيد وتطوير
لمفهوم التنسيق . لأنه ينبني بتدبير نظامي ثابت على صعيد جامع يتنظم العالم

متجاوزا للدائرة الاقليمية العربية وغيرها. وتصوره الحركة توفيقا بين شتى الاعتبارات - اذ يراعى تعدد صور الاستجابة الاسلامية في العالم اجتهادات رأي وأنماط تنظيم وتشكيل سبب اختلاف الرؤى أو تباين واقع البلاد. كما يحاصر دواعي الانقطاع والتباعد الاقليمي والتجاني بعصية الولاءات التنظيمية.

ومهما كان الائتثار نظاميا راتبا يتيح محورا للتعارف والتعاون والتفاعل في شتى الاطر والمجالات. فانه غير الزامي لا يؤسس على علاقة رئاسية مجبرة كابتة - إلا أن يتمخض التشاور الائتماري عن اجماع والتزام. وقد اقترحت الحركة ان يضم المؤتمر الحركات العامة والتنظيمات الوظيفية المتخصصة والشخصيات من كل اقليم بكل لغة عالمية. ولو تعدد وتمايز المشاركون من البلد الواحد. فلا بأس بالتعددية مادامت الأسرة المؤتمرة كلها تجديدية النزعة جهادية المسعى شمولية التصور تؤمن بالتركية الفردية الصادقة والتنظيم والعمل الجماعي المتلزم. هذه صورة تنسيقية جماعية سمحة تتسع لرؤى الحركات الاسلامية كافة ولا تكلف أياً منها ما لا تقبله أو تطيقه. وتنتفع نحن علاقة توحيدية مرجوة بين الأمة الاسلامية.

العلاقات والسياسة الخارجية

الهم العالمي الاسلامي: لقد استيعب الصحو الديني والانتفاء - لمسأ الحركة الاسلامية في منتصف القرن الميلادي - وعياً بالهوية الاسلامية وبالنسبة التي توحد الملة والأمة وتميزها عن الملل والامم الأخرى في العالم. ولئن كان لرواد الحركة - من تلقاء ثقافتهم العصرية - علم وبعض اهتمام بالضرورة بأحوال العالم وأحداثه عامة. فان همهم الخاص إنما صوب نحو العالم الاسلامي - بلى نحو الصحوة الاسلامية فيه دون سائر شئونه - اذ شعروا ازاءها بأخوة ورابطة مخصوصة ورأوا لها مغزى متحداً مع ما هم فيه. فالكتب والمنشورات التي

حملت فكر الدعوة الجديدة . والاعلام الذين نطقوا بصوتها وقادوا مجاهداتها . والحركات التي مثلت وقعها في مجتمعات المسلمين ووعدها في مستقبلهم - تلك كانت مواضع الاهتمام الخاص التي انجذب اليها الاسلاميون الجدد ، لذلك كانوا يتطلعون الى اخبار أو آثار أو زوار من تلقاء مصر أو باكستان أو سوريا أو العراق أو غيرها من مراكز البعث الاسلامي .

وكانت الحركة تعنى أيضا بالقضايا العالمية ذات الوجه الاسلامي الصريح وبأي نزاع دولي يمس شأن المسلمين ، وربما تجاوزت مع تطوراتها بالتعبير عن التضامن والانتصار لجانب الاسلام فيه أو بالحملة والانكار على الجانب الآخر . فمن ذلك قضايا التحرر الوطني الاسلامي الشعار في افريقيا وآسيا (كأندونيسيا وباكستان والجزائر) ، وقضايا الحركات الاسلامية وجهادها تحت وطأة النظم الغاشمة [في مثل مصر وايران] . وقضايا كفاح المسلمين لتقرير مصائرهم المتميزة في وجه طوائف أخرى (كما كان في فلسطين وكشمير ونيجيرويا) . ولعل من أولى القضايا التي مسته الحركة مسأ مباشراً هي قضيتا ارتريا وتشاد - اذ تمثلتا في محنة شعب مسلم جار مغلوب على أمره سياسياً . ووردتا الى داخل الساحة السودانية بدخول اللاجئين السياسيين ، فوجدت الحركة نفسها تلقاء مناصرة لأصحاب القضيتين بالدعم المباشر ومحنية من جراء ذلك بالاطر والأبعاد الدولية للقضيتين .

أما وراء ذلك . فقد ظلت الحركة لتحوشرين عاماً بعد قيامها لا تعنى إلا بكمليات الوضع العالمي . ولا تكاد تميز الا الكتلتين الغربية والشرقية لغرض الانحياز دونهما الى الكتلة العالمية الاسلامية بدافع الولاء والانتماء لأمة المسلمين ، وكأن الحركة لم تكن معنية بخريطة التكتل لدولي لذاتها أو مدركة لمغازيها في مصائر العالم . بل كانت تنفعل أصلاً بوضعها المحلي بين تحدي التيارين الليبرالي والشيوعي والمحيطين بها حين نشأتها في القطاع الحديث بالسودان ، فمن مقابلتها ومنافستها لهذا وذلك امتد وعيها للكتلتين الغربية

والشرقية وللعالم الاسلامي من دونها وارتفع شعارها المشهور «لا شرقية ولا غربية اسلامية اسلامية».

فلا اهتمام ولا علاقة بغير الظواهر العالمية المتصلة بالاسلام عن وجه صريح مباشر، ولا دراسة ولا سياسة ولا ممارسة للعلاقات الدولية. بل كانت الحركة ترهب الدول عموماً وتنفّر من الدول غير المسلمة خاصة - تعدية لفهوم البراء من الكفار الى صعيد العلاقات. وعقدت من شبهة الاتصال الدبلوماسي كأنه مباشرة نجس غريب أو مقاربة خطر خبيث. أما ما عهدته الحركة - بعد الاهتمام بالشئون والقضايا الاسلامية - من علاقات اسلامية مباشرة، فقد كان قاصراً على الاسلاميين والحركات الاسلامية. وما كان في ذلك من عمل خارجي كبير يعمّر تلك العلاقات ولا تصور منهجي لنظامها - الا انشداداً بعاطفة الاخوة والنصرة أو التماساً لفائدة المثل والعبرة.

مرحلة العمل الخارجي من بعد قدوم السبعينات تطور الاهتمام بالعالم من بعيد الى بعض عمل في الساحة العالمية يعبر عن تركّز التوجه الخارجي للحركة وتعزّز دواعيها الممتد خارج السودان. وقد ذكرنا صور خروج الحركة من الحدود القطرية بابتعاث الطلاب وهجرة المغتربين. وما وصله أولئك من علاقات اسلامية حية وما أسسوه من تنظيمات مشتركة وما عمروه من أسباب تعاون فعلي مع الحركات والهيئات الاسلامية. وقد استوى منهم نفر طوروا علاقات مع بعض الدول المسلمة كالسعودية وليبيا.

من جانب آخر نفى جانب من عمل الحركة السياسي الى خارج البلاد - هجرة أمن ولجوء من قهر النظام المديوي أو هجرة خروج واستئثار عليه وسعي لاحكام عزله الخارجية، وقد باشر الخارجيون من عناصر الحركة الاسلامية بالتعاون مع حلفائهم الوطنيين اتصالات بجهات اعلامية عالمية للشهير بالنظام وقضاائه، وبيجهات تحريرية وثورية تضامنا وتعاوناً. ويدول

مجاورة وبعيدة - كالسعودية وأثيوبيا وليبيا - ممن أتاحوا دعماً مادياً. أو معنوياً. أو أباحوا الاسترقاق بأرضهم أو شعبهم ضد النظام المايوي، وهيات هذه الضرورة السياسية للحركة الاسلامية ان تعقد صلات مع تلك الدول - بدأت حية تتشفع بوجهة رجال الاحزاب الوطنية الخليفة. ثم تعززت بما يتجاوز حاجة الأزمة السياسية الراهنة وزمنها المحدود وبما يصع رصيذاً لتطور لاحق. واذ توافر عدد من قادة الحركة بالخارج. وسدت منافذ الحرية واعتقل الرجال وعُوِّقَت الاعمال بالداخل. انتقل ثقل كبير من طاقة الحركة الى العمل الخارجي - تنظيماً وتعبئة للوجود المغترب المتكاثر من عناصر الحركة. وتكثيفاً للعلاقات الاسلامية المباشرة بمجدها الى كل مركز في العالم للنشاط الاسلامي. وتدبيراً لحركة اعداد المجاهدين لمقاومة النظام السوداني اولقته بالسودان. وحشداً لكل أسباب الدعم العالمي الاسلامي لصالح الحركة الاسلامية بالسودان. ونشراً لشأن الحركة ونقلها لتجاربيها وعرضها لنموذجها في الخارج.

وتأكد - من قيام جانب كبير من الحركة بالخارج وانشداد الجانب الداخلي الى شطره الخارجي - تأكد البعد العالمي فيها واشتد الوعي والاهتمام. وتطور ذلك الى تجارب عملية في التعرف والاتصال والى مشروعات فعلية من التعامل والتعاون. وقد أثمر ذلك بعثاً لفقهِ العلاقات العالمية. فما كان من توجه هم ثم عمل خارجي عفوي تلقاء العالم الاسلامي تطور الى تفقه في منهج العلاقة الاسلامية العالمية. وما كان حذراً من الدول أو نفوراً من العلاقات الدولية. ارتفع بداعي الضرورة السياسية. واطمأن بأثر التجربة وبفضل القوة الواثقة التي اكتسبتها الحركة. وتحول الى ادراك لخطر العلاقات الدولية ومغزاها واقبال على عمرانها وتوظيفها لصالح حركة الاسلام. والى محاولة تفهم لمسالك تلك العلاقة وتبصر لأزقتها ومشكلاتها وتحوط لمخاديرها ومغباتها.

العلاقات العالمية كانت السنوات الثمانون الميلادية بما تمهد من رصيد التجارب السالفة وبما واثق من ظروف المصالحة والمشاركة السياسية والنمو والاستقرار - فاتحة عهد جديد للحركة الاسلامية عامر بالعلاقات الدولية والعالمية. فقد حفظت الحركة ورعت كل صلة خارجية نهيات سابقا مع أي شخصية أو هيئة أو حركة اسلامية. أو مع جهة اعلامية أو ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو شعبية مسلمة أو غير مسلمة. أو مع دولة أو منظمة عالمية. وحيث تحولت الحركة قبيل الثمانين الى المنهج التخطيطي الشامل في أهدافها وأعمالها كافة وأصبحت لها مصالح ومرام متعاظمة تتعدى السودان. فقد كشفت صلتها نحو الاحاطة بالعالم تطورا لما سبق وامتدادا شاملا بكل نحو يتيسر، لا سيما ان تعاضم شأن الحركة وتعاضم شأن حركة الاسلام في العالم عموما وتواتر أخبارها وتطاهر آثارها - دعت قوى كثيرة في العالم الى مضاعفة مبادراته نحو الحركة الاسلامية بقصد الاستطلاع أو التعاون أو التتية والكيد. ثم ان السودان موطن الحركة - وهو بلد ذو وشائج عالمية وثيقة وكثيفة بوضعه الجغرافي وتركيبه السكاني والثقافي - أخذ يعتره وما حوله الاضطراب والضعف الاقتصادي والسياسي وجعله عرضة لداخلات اللجوء والاختراق والغزو والضغط بتصرف الدعاية والاعانة وتسليط التهريب والترغيب وذلك مما دعا الحركة لمزيد من الاهتمام بالعلاقات الخارجية المؤثرة على السودان.

هكذا أدارت الحركة اتصالا وحوارا واسعا بالدوائر العلمية والاعلامية والسياسية في العالم - حول أحوال الاسلام لناهضة. وحول أوضاع السودان ومصائره - لا سيما قضية الشريعة ومساءلة الجنوب وأزمة الديون والمعونات الاقتصادية الخارجية. وضاعفت الحركة اتصالاتها وتعاملها وتعاونها مع الحركات والشعوب الاسلامية بنحو ما سبقت الاشارة. ومع الشعوب والحركات والدول الأخرى - عربية وافريقية وآسيوية وأوروبية - من

أجل التعريف بالحركة ومحيطها الوطني والسعي في مصالح السودان - نبادلا ثقافيا وتجاريا، وتعاوننا فنيا وسياسيا. وفي سبيل ذلك تعددت زيارات وفود الحركة الخاصة والرسمية الى دول عربية وآسيوية وأوروبية وأفريقية. واستدعت زيارات وفود خارجية رسمية وشعبية، وتبادلت حضور المؤتمرات وتوزيع المنشورات ومقارنة الخبرات. وعقدت اتفاقات تنسيق نظامي مع حركات وهيئات اسلامية مختلفة. ونظمت مشروعات تعاون مع جهات ودول شتى قربية وبعيدة. وأدارت حواراً حراً مع جهات بعضها مسيحية أو يسارية أو علمانية ومع دول بعضها مواد وبعضها معاد لها وللسودان.

وقد تجاوزت الحركة الاسلامية بمدي علاقاتها دوائر علاقات سائر الأحزاب والتيارات السودانية، فمهما كان بعض هذه مدفوعاً للخارج بتوجهاته الشيوعية أو القومية أو علاقاته التاريخية. وكان بذلك مرتعنا لوجهة معينة، فإن الحركة الاسلامية كانت متحررة من كل ارتباك وانحياز. فالاستقلال أصل في سياستها الخارجية وعامل اتساع لدايرة علاقاتها. وقد تجاوزت الحركة كذلك كسب غالب الحركات الاسلامية التي قعد بها الحذر والتحفظ أو ضالة الوقع فزهدت في العالم وزهد فيها، ولقد قدمت التحامها الوثيق بمسرحها الداخلي مما يتوهم انه قد يشغلها ويحصرها، لكنه في الواقع نبهها لخطر العامل الخارجي ومغزاه ونه اليها العالم الخارجي.

ومهما بلغت الحركة في العلاقات الخارجية والعمل الدبلوماسي. فلا بد ان نذكر ان كسبها في ذلك المجال جاء متأخراً نسبياً. ذلك أن الموقف الفكري الذي بدأت به - مثل الأدب الاسلامي الذي كانت تتغذى به - كان قاصراً على التوجه العالمي العاطفي المحمل. فلم يبينها لمباشرة العلاقات الخارجية الفعلية بقوة، ثم ان الوظيفة الخارجية للحركة انما ترتبت عن تطور وظائفها الاخرى - اذ نمت حاجتها للعالم وقدرتها في الامتداد اليه وسما قدرها عند العالمين، وبحكي تنظيم الجماعة المعني بالشؤون الخارجية قصة تطور

وظيفة الحركة الخارجية . فقد كانت قيادتها يوماً عاطلة من أي جهاز متخصص للشؤون غير السودانية التي يتولاها القادة عفواً حين تطرأ . ثم استدعى اغتراب طائفة كبيرة من أعضاء اجماعة انشاء مكتب للاتصال بهم ومراسلتهم ليواكبوا تطور الحركة الداخلي أو لينظموا عطاءهم فيها . وكان طبيعياً بعد تضخم العمل الخارجي في عهد مقاومة النظام المايوي . وما ساق من علاقات خارجية واسعة ، ان يعبر تنظيم الحركة عن حجم هذا المهم المتعاظم باقامة امانة مستقلة للشؤون الخارجية تطورت فيما بعد لتترك رعاية المغتربين لجهاز التنظيم الأساسي أو لأمانة أخرى . ولتفرع لمهام الوظيفة الخارجية بشعابها المختلفة المعنية بالعلاقات الحركية الاسلامية . أو بالعلاقات الدبلوماسية والشعبية العالمية عامة . أو بقضايا حركات التحرير والجهاد .

السياسة الخارجية لما تقدمت السنوات الثمانون بحصيلتها الضخمة من العلاقات العالمية وتقدمت الحركة فيها نحو النضج والاستواء والنظر الاستراتيجي . تطور كسب الحركة من المهم والعمل والتفاعل الخارجي الى الفقهيات والاستراتيجيات والمنهجيات والسياسيات في التوجه العالمي .

ففي جانب العلاقة بالحركات الاسلامية . كان الموقف - الذي يجذب التعددية العالمية والتنسيق السوي وبأى البعثة والمركزية الآلية - قد تجسد في جملة من مشروعات التعاون العفوي . ثم انتظمت العلاقة في نمط اتفاقات ثنائية ترسم أهدافاً واسعة لتعاون ممكن وتثبت التزام السعي نحوها بوسائل مقرر . أما في هذه المرحلة . فقد اتجهت الحركة الى منهجية تنسيقية كلية وخطة مؤتمر عالمي للحركة الاسلامية يجمع عناصرها المتعددة في العالم ويحيط بأغراض التعارف والتعاون والتناصر بينها ويستقر بوسائل السعي التوحيدي الاسلامي - على نحو ما تقدم . وقد تمحصر فقه الحركة في شأن العلاقات الحركية الاسلامية من خلال المناظرات والمشاورات مع الاخوة الآخرين

ليتمنح عن مذهب متكامل بادلته الشرعية وحيثياته الواقعية ومقتضياته العملية - على نحو ما تقدم أيضا وما اشتملته أوراق منشورة.

أما في السياسة والعلاقات الخارجية عامة، فقد كان تحرك الحركة يندفع بدواعي الوعي والهم العالمي اجمالا، لكنه في هذه المرحلة أصبح موجهاً بمقتضى الاستراتيجية الموضوعية للتمكين الاسلامي. ومصوباً بما يقوم معادلات القوة العالمية تعزيزاً لما هو موال وكبتاً لما هو معاد للمشروع الاسلامي بالسودان، ومحسوباً بما يسد ثغورا بادية ويتم شرائط لازمة وبما يدفع عن السودان والاسلام أو يعين.

وقد أدارت الحركة حواراً فقهياً في الشئون العالمية والدولية، ووضعت من نتائج اجتهادها ورقة منشورة في السياسة والعلاقات الخارجية - توصل المعاني على تعاليم الدين والشرع وتتصريف الواقع المحلي والعالمي وتعين الاهداف وتوجه السياسات وتحدد الوسائل. وتنزل القول وتفصله في علاقات السودان والحركة الشعبية والرسمية مع العالم دوله وأهله وقضاياه، وأخذت الحركة تتناول وتعالج قضايا فكرية فقهية في السياسة والعلاقات الخارجية. مثل: التوحيد بين مصلحة الحركة ومصلحة السودان. والتوفيق بين قيم الاسلام ومعاييره المطلقة ومقتضيات المصلحة والضرورة الوطنية أو الحركية في التعامل الخارجي. أو التوفيق بين الاستقامة والوضوح في الموقف أو المعاملات ومراعات أعراف الدبلوماسية وطرائقها. والجمع بين العلاقة الاسلامية الحركية الأخص والعلاقة بالشعوب المسلمة عامة ثم بالدول المسلمة لا سيما حين تتناقض المقتضيات. والتوازن بين الإيجابية المقبلة على العلاقات الخارجية مع من اتفق والتحفظات في موالاة دول الظلم أو الكفر التي لا تنفك عن كيد للاسلام والمسلمين. وان لم تثر مسائل السياسة الخارجية الفقهية خلافات أو زواجع بين أعضاء الحركة - على دقة مازقها

ومحاذيرها - فذلك انها وافت الحركة وقد نضج فقهها التطبيقي في كل مجال واستوى فيها مبدأ رفع الحرج في اجتهادات السياسة الشرعية .

ومن ضوء الاستراتيجية وهدى المنهج ونظام السياسة ورشد الفقه مما تم للحركة الاسلامية أخيراً . اتجه بها الأمر الى التوازن والتوحيد بين كم عملها الخارجي المبارك وكيفه الحكيم الرشيد . بل بين كسبها الديني الداخلي والخارجي - تكافؤاً في الوقع ، ومثالاً في النهج وتعادلاً بين التمحور المكاني الفعال والامتداد العالمي المطلق . وتكاملاً في التدين عمقاً وافقاً .

الاتجاه الاسلامي: الموقف العام من القضية الفلسطينية « نقد وعرض »

بقلم: خالد صلاح الدين

خالد صلاح الدين

من مواليد فلسطين ومهتم في الشؤون الاسلامية
ونشر مقالاته هذه عن تيار اسلامي عامن حالياً في
فلسطين.

الاتجاه الإسلامي: الموقف العام من القضية

الفلسطينية «١٩٤٨ - ١٩٨٦»

«نقد وعرض»

إذا كانت الثورة الفلسطينية قد أخطأت الطريق الصحيح في النتائج التاريخية النهائية بعدم الانطلاق الواضح من الإسلام، فإن الحركة الإسلامية قد ارتكبت خطأ فادحاً في عدم طرح استراتيجية الممارسة الجهادية الثورية، أي أن الثورة الفلسطينية قد أسقطت التحديد العملي الجهادي لأطوارها النظري. ولذا فإن الحركة الإسلامية حين تنحو باللائمة على الثورة الفلسطينية أو تطالبها بأن عليها، أو بأنه كان عليها أن تتطرق في نضالها من الإسلام، فإنها تلزم نفسها مبدئياً بضرورة أن تجسد بنفسها ما أسقطه الآخرون: نظراً وممارسة. وهذا الوضع أدى بالحركة الإسلامية إلى أن يدور موقفها من القضية الفلسطينية والكفاح المسلح في إطار:

الطرح النظري الخالص الذي يقوم على تقرير المبادئ العامة والأمال المعلقة على حتمية تاريخية إسلامية في المستقبل، فالحركة الإسلامية لا تفتأ تدعو إلى الجهاد، وتدين عجز الأنظمة وتخاذلها وسياساتها.

الإستراتيجية العامة للإتجاه الإسلامي العريض وأثرها على الموقف من القضية

إن إستراتيجية الخط الأساسي التاريخي في الإتجاه الإسلامي تقوم - في واقع الحال - على خلق تيار شعبي فكري وشعوري واسع، يمكن مع الزمن أن يشكل قوة ضاغطة على الأنظمة الحالية لتبني الإسلام والجهاد، استجابة

للروح الشعبية الاسلامية المتصاعدة . وبهذا فإن خط هذه الاستراتيجية يتجه دائما الى «الأخرين» الذين يملكون القرار العملي أو أدوات القوة المادية الفاعلة سواء كانوا أنظمة أو منظمات . ويحكم هذا المنطلق لابد ان يقتصر موقف الحركة الاسلامية على اقتراح الاطار النظري ومحاولة اقناع الآخرين به ، أو انتقادهم لعدم تبنيه ، أو الضغط الأدبي عليهم لاختياره ووضع موضع الممارسة ، أو استخدام أخطاء الآخرين وفشلهم دليلا على صحة الطرح النظري للحركة الاسلامية . وبإيجاز فإن موقف الحركة الاسلامية من هذا الجانب يتمثل في تقديم الوصفة لمن يملكون القدرة على تطبيقها أو عدم تطبيقها ، وبعبارة أخرى : التعليق على فعل الفاعلين ، ما الذي يجب ان يفعلوه ، وما الذي كان يجب ان لا يفعلوه . أما ان تأخذ الحركة الاسلامية بنفسها زمام المبادرة الجهادية الشعبية ، فهذا مع الأسف ما تجاهلته الحركة الاسلامية أو تخبته متذرعة بعدة مبررات منها :

- إن هذا الخيار غير عملي أو غير ممكن من الناحية التطبيقية في الأونة الراهنة وضمن ظروف القمع الحالية . فالجهاد الشعبي الاسلامي يحتاج الى ظهير يحميه وينجح له فرصة الانطلاق في صورة دولة أو نظام اسلامي ، وبذلك فإن انطلاقه بغير ذلك الظهير لابد ان يصطدم مع القوى الرسمية التي ستحول بين الحركة الاسلامية وبين ممارسة الجهاد .

ومثل هذا الموقف لابد ان يقود الى ترسيخ استراتيجية الحركة الاسلامية التي أشرنا إليها آنفا وهي العمل على توسيع التيار العسكري الاسلامي بوسائل غير عنيفة ولا تؤدي الى الصدام مع الأنظمة في وقت مبكر على الأقل ، ومن ثم استخدام هذا التيار للضغط على الأنظمة والمنظمات لتبني الاسلام واعلان الجهاد العام ، أو على الأقل اتاحة الفرصة أمام الاسلاميين والمسلمين المتعطشين الى الجهاد بصدق لكي يمارسوا دورهم الجهادي .

ردود الفعل النظرية تجاه ممارسات القوى الأخرى الفاعلة في ساحة القضية

ومن نتائج هذا الموقف العام أن المواقف الفرعية المنبثقة عنه تجاه القضية الفلسطينية والكفاح الشعبي المسلح كانت تقوم في معظم الأحيان - وما زالت كذلك - على ردود الفعل إزاء مواقف الآخرين العملية. أي التعييق النظري على الأحداث من خارج الانخراط العملي المباشر فيها، مما كان دائماً يضعف من مصداقية هذه التعليقات ومواقف الحركة الإسلامية، بل كان يضع الحركة الإسلامية في موضع التهمة وبخاصة فيما يتعلق بتعليقاتها على مواقف المنظمات الفلسطينية الفاعلة وأخطائها فمهما بلغت هذه التعليقات من دقتها وموضوعيتها يسهل إتهامها بأنها محاولات للتشكيك في توضيحات الآخرين وجهودهم العملية من موقع الركود، إن لم يذكر المعجز.

تأجيل قضية فلسطين ريثما يتم تحقيق مقدمات العودة الذاتية الداخلية للإسلام بأساليب الدعوة الفردية وخلق تيار فكري عام والتربية والتوجيه والارشاد... الخ.

ومن نتائج هذا الموقف العام أيضاً، ونظراً لاشتراط توفير الآخرين مناخاً حراً للإسلاميين والمسلمين لممارسة الجهاد، ان لم يعلن الآخرون بأنفسهم قبول الخيار الإسلامي العام والجهاد الإسلامي، نظراً لذلك كله لا بد ان تجد الحركة الإسلامية نفسها منساقة الى تأجيل قضية فلسطين ريثما يتم تحقيق المقدمات العامة وهي بعبارة موجزة: العودة الذاتية الى الاسلام. ولما كان الخط الأساسي التاريخي لاستراتيجية الحركة الإسلامية - كما أسلفنا - لا يأخذ صيغة ثورية، ويكتفي بهدف خلق تيار فكري اسلامي ضاغط على الآخرين ويتجنب استخدام ما يوصف بوسائل العنف الثوري، فلا بد أن

يتخذ أسلوب الدعوة الى تحقيق مقدمات العودة الذاتية الى الاسلام اشكال الوعظ والتنبيه والترغيب والترهيب، الى ان يصل ذلك الى مفاهيم مبدئية مفروطة في عموميتها النظرية الوعظية من مثل المقولات المتكررة التالية:

* إن علينا أن نعود الى الاسلام والى محاسنة النفس وتنقيتها من الشوائب والافكار الداخلية لكي نستحق النصر.

* ان عدنا الى الاسلام وبدأنا بأنفسنا فطهرناها من الذنوب والعبوب جاء نصر الله ودمرنا اليهود.

* إن الله نما يعذبنا باليهود لأخطائنا وذنوبنا.

* اننا نستحق ما جرى علينا لانحرافنا عن جادة الحق وإنهماكنا في الحياة المادية الفانية ونحو ذلك.

وقبل أن يسرح البعض باتهامنا نقول: اننا لا نعارض هذه المقولات من الوجهة الدينية المبدئية. ولكن الخطأ - كل الخطأ - يكمن في الاطار الاستراتيجي العام الذي تصدر منه. فإلى من يتوجه الخطاب في هذه المقولات؟ الى الاسلاميين المؤمنين؟! ان هؤلاء هم الذين يخاطبون مجتمعاتهم بهذه الأفكار. فهل يكون المخاطب - بكسر الطاء - هو عين المخاطب - بفتح الطاء -؟ هل يكون الداعية هو المدعو؟

إن الدعوة الى العودة الى الدين والتطهر من الآثام والذنوب والتخلص من مظاهر الشذوذ والانحراف عن جادة الاسلام، تفترض ان الخطاب فيها موجه الى من يتمثل فيهم الانحراف والزيف والضلال في إطار المجتمع الكلي؛ ومن ضمنهم: الأنظمة ممثلة في مسؤوليها، والمؤسسات وأصحاب الاتجاهات الفكرية والحزبية غير الاسلامية، والمسلمين بالهوية والفساق والملاحدة. وكل من يعتبر مسؤولاً عن مظاهر الانحراف العامة، إضافة الى مظاهر انحراف السلوك الفردي. فهل يتوقع ان يكون أسلوب الوعظ

والتنبيه والتذكير كافياً - مع مرور الزمن اللاحقود لكي يتغير هؤلاء ويعترفوا بأخطائهم ويتوبوا عنها ويعودوا الى الاسلام في صحوة عامة للضمير؟

إن هذا النوع من التفكير ينطلق من عدة افتراضات ومفاهيم خاطئة أهمها:

* الفهم المخطيء لطبيعة المجتمع، ومن ثم لأسلوب تغييره، فهو يفترض ان المجتمع هو مجموع الافراد فيه وحسب سواء كانوا حكاماً أو محكومين، مسؤولين أو غير مسؤولين، وبالتالي فإن تغيير المجتمع يعني ان يتغير مجموع أفراد المجتمع، أو معظمهم بوصفهم أفراداً وعلى نحو كمي متصاعد. فالقلة المؤمنة مثلاً تصبح مع الزمن كثرة بوسائل الوعظ والتربية والتنبيه والتذكير والافتناع الشخصي، حتى يتكون من ذلك نيار عريض واسع يشكل قوة ضاغطة على أصحاب القرارات لتبني الحلول الاسلامية وإزالة مظاهر الانحراف، ان لم يكن ذلك اقتناعاً منهم، فاضطراراً أمام الرغبة العامة لتيار المجتمع العريض.

* ويفترض هذا الفهم أيضاً ان معظم أفراد المجتمع هم مسلمون مؤمنون بالاسلام، ولكن فيهم الكثير من مظاهر الجهل الديني والانحراف السلوكي. ولذا فإن أسلوب الوعظ والتنبيه والافتناع كفيلاً بإعادتهم الى الفهم الصحيح للاسلام ومن ثم الى السلوك الاسلامي القويم. إن هذا الفهم يغفل الحقائق التالية:

* إن المجتمع ليس ببساطة - المجموع الكمي لأفراده، إنما هو نظام اجتماعي أو تركيب اجتماعي تتمثل فيه العلاقات المادية للمجتمع والمؤسسات الاقتصادية والسياسية والثقافية والقانونية... الخ. وهذه المؤسسات التنظيمية المختلفة مترابطة ترابطاً عضوياً تتبادل من خلاله التأثير

والتأثير، وتعكس بجملتها الواقع الموضوعي العام للمجتمع. والنظام السياسي على رأسها يجسد هذا النظام الاجتماعي ويمثله ويمتلك أدوات القوة للحفاظ عليه ومن ثم الحفاظ على مصالحه ومصالح من يهمهم بقاء المجتمع على حاله لضمان استمرار هذه المصالح.

* وهؤلاء لا تنحصر خياراتهم الايديولوجية للقناعات العقلية التي يمكن التأثير فيها من خلال الوعظ والتذكير والتأثير، وانما تخضع لمصالحهم المادية في المقام الأول. وإذا كان ممثلوا النظام الاجتماعي هذا يقبلون ببعض مظاهر الاسلام في الأطر الرسمية والتنظيمية بدرجات متفاوتة فإنما يعود ذلك الى الطبيعة الانتقائية للثقافة التي تمثل هذا النظام. أما ان يؤخذ بالاسلام نظاماً اجتماعياً عاماً للمجتمع فهذا يعني القضاء على مواقعها ومصالحها وارتباطاتها. فهي لا تأخذ منه - في أحسن الحالات - إلا بالقدر الذي لا يهدد تلك المواقع والمصالح والارتباطات والذي يكفي لامتناع المشاعر الاسلامية الشعبية النامية، ويوحى بأن النظام لا يتعارض مع الاسلام، أو أنه أكثر من ذلك يسير مع الزمن في اتجاهه. أما اذا اشتدت المطالبة الشعبية لطرح البديل الاسلامي الاجتماعي الجذري الشامل الى حد لا تنفع معه وسائل التظلم والامتناع وطرح الشكليات الاسلامية الجزئية، فإن ممثلي النظام يلجأون الى وسائل القمع العنيفة كما حدث فعلاً في تاريخ الاتجاه الاسلامي، حتى لو لم يظهر الاتجاه الشعبي الاسلامي أي مظهر مباشر من مظاهر العنف، إذ يكفي ان يأخذ شكل المعارضة السياسية المنظمة المؤثرة، أما التدين الشخصي فهذا ما لا يمانع به النظام عادة، كما انه لا يمانع بالاحاد الشخصي، اذا لم تترتب على هذا أو ذاك أية مواقف سياسية معارضة للنظام. هذا على مستوى ممثلي النظام من حكام وساسة وأصحاب نفوذ.

أما على مستوى القاعدة الاجتماعية الشعبية العريضة فمنهم من يمكن ان تؤثر فيه الدعوة الفردية بدرجات متفاوتة تتراوح بين تحويله الى داعية فعال

وبين التأثير المحدود في مشاعره العامة وسلوكه . ومنهم من لا تؤثر فيه الدعوة إطلاقاً . ولكن المهم أن ثمة بين أوساط القاعدة الشعبية العامة للمجتمع من لا يكتفون بعدم الاستجابة للدعوة الإسلامية الفردية وحسب ، بل هم يعادونها ويعملون ضمن عقائد وأطر فكرية أيديولوجية غير إسلامية - منظمة وغير منظمة - وهم يرون ضرورة تغيير المجتمع ، ويمارسون نشاطهم في هذا الاتجاه ، ولكن من خلال العقائد الجاهلية المعادية للإسلام .

فكيف يتوقع إذن أن يتم تغيير المجتمع إسلامياً ، وتحقيق مقدمات العودة الذاتية للإسلام ، بوصف ذلك شرطاً لجهاد العدو الخارجي ، بوسائل الوعظ والتنبية ؟! إن تشخيص المرض واقتراح الدواء مبني على تعريف مسبق للمرض نفسه ، وهذا التعريف - في مجال العمل العقائدي السياسي - مستمد من العقيدة التي يؤمن بها الشخص . وبذلك فإن ما يراه الداعية المسلم مرضاً اجتماعياً أو انحرافاً عن السرية لا يراه كذلك غيره من أصحاب الاتجاهات الأخرى المخالفة . فهل يمكن اقتراح دواء لمن لا يعترف بوجود المرض فيه ؟!

إننا لسنا ضد الوعظ والتنبية والتذكير ، ولكن يجب أن لا نبالغ في دوره ونتائجه في عملية تغيير الواقع الكلي المتمثل في النظام الاجتماعي العام وعلاقاته ومؤسسته . ومن مظاهر أسلوب الدعوة الفردية والتوجيه والتربية ذلك المظهر العام الذي يجري فيه النصح والإرشاد وانتقاد الأخطاء والانحرافات والمظاهر اللا إسلامية من على المنابر العامة . وهذا يشارك فيه رجال الاتجاه الإسلامي المنظم ، ولكن بصفتهم الفردية ، كما يشارك فيه أحرار النظام أنفسهم فالنظام كما أسلفنا لا يعارض الإسلام بكلية بوصفه ديناً وموحهاً للسلوك بل يعتبره مصدراً من مصادر التشريع الكثيرة في صيغة أكثر تقدماً في مجاملته للحس الإسلامي ، طالما أن ذلك لا يأخذ صيغة المعارضة السياسية المباشرة للنظام . بل هو مستعد لتشجيع هذه الممارسات الوعظية التوجيهية في إطار وجوده الذاتي . والأنظمة العربية كلها تقريباً تصب

في دساتيرها على ان دين الدولة هو الاسلام، وتفرد للأوقاف وللشئون الاسلامية وزارة رسمية، وتسمح بوجود مؤسسات اسلامية خيرية أو منحوها الى جانب المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تمثل الواقع الاجمالي غير الاسلامي . فلا غرابة اذن ان نشاهد رجال السلطة أنفسهم، ويمثل وزارات الأوقاف وشيوخ النظام يتحدثون ويخطبون بنفس ما يتحدث ويخطب به رجال الاتجاه الاسلامي المنظم - على المنابر العامة - من ضرورة الرجوع الى الدين لكي يتحقق النصر، ومن ضرورة ان يبدأ الفرد بنفسه ثم يغيره في نطاق مسؤوليته، وضرورة إزالة مظاهر الفسق والانحراف التي عوقبتنا بالعدو الخارجي بسببها، ومن الممكن أيضاً ان يشن رجال الدين - مع تحفظنا على هذه التسمية - المرتبطين بالسلطة، حملة عنيفة قاسية على مظاهر الانحراف العامة من مثل وجود الخمارات والمسابع المختلطة والازياء الخليعة والافكار الداخلية ودور اللهو . . الخ . وأكثر من ذلك لا يمتنع هؤلاء عن الدعوة - بحماس عام - للجهاد . والظلم لا يرى في ذلك كله أي بأس، لأن هذا الاتجاه بمنطوقه الخفي العام يتضمن ما يلي:

* صرف التهمة عن النظام نفسه وعن دوره في انراز هذه المظاهر اللا اسلامية المنحرفة، وفي التقاعس عن مواجهة العدو الخارجي وفي تعطيل الجهاد الشعبي والرسمي العام وتعطيل أحكام الاسلام، بل التآمر على القضية والتبعية للقوى الخارجية الاستعمارية، ومن ثم تجزئة المشكلة الى مظاهر متفرقة في سلوك الافراد والاتجاهات الاخلاقية . بحيث تتوجه التهمة الى الناس أفراداً وبدلاً من أن يتجه مطلب التغيير الاسلامي الى النظام الاجتماعي الجاهلي برمته، يتجه الى أفراد الشعب ضمن هذا النظام، فاذا كان لا بد من تحميل مسؤولية الهزائم لأحد، فالشعب هو المسؤول . واذا كنا نطلب النصر حقاً فهذا مرهون بمدى استجابة أفراد الشعب للمواعظ الاخلاقية، والى ان يحدث هذا فلا أمل في النصر ولا مبرر لتحميل المسؤولية

للسلطات النظامية. وهكذا يجري تأجيل قضية الجهاد والتحرير عملياً الى أمد غير مسمى، ويتخذ من الهزائم والمصائب والانتكاسات العامة حجة على الشعب ومجموع أفرادهِ. ويجري تدجين المسلمين - بهذا الأسلوب - لتقبل الهزائم بوصفها عقوبات عادلة لخطائهم وانحرافاتهم. وينصب النقد والتفريع على المظاهر الجزئية الخارجية دون الأسباب العميقة والاطار الاجتماعي العام الذي أفرز هذه المظاهر، ولا بد ان يفرز غيرها طالما بقي مستمراً.

إن النتيجة النفسية التي يصل إليها هذا الأسلوب متعددة الجوانب والمظاهر في سلبيتها اذ يصرف الاهتمام عن ميدان المعركة الموضوعي الواسع الذي يشتمل في اطاره على كل الجزئيات، وعوضاً عن ذلك يمحصر ميدان المعركة بكل عناصره المتضاربة في ذات الفرد ونفسه، فالفرد هو العدو وهو الضحية، وهو الذي يظلم نفسه وهو الذي يتحمل عواقب هذا الظلم، هو المعتدي بانحرافه وضلاله وهو المعتدى عليه. ولما كان العدل من مقتضى حكم الله، فإن كل ما يقع علينا من الهزائم والضربات ما هي إلا مظاهر من انتقام الله العادل. وبذلك يجري امتصاص مشاعر الغضب والنقمة ضد العدو ويجري تحويلها ضد الضحية. وانسجاماً مع هذا الموقف يستخدم مفهوم مجاهدة النفس بديلاً عن جهاد العدو، ويزداد التركيز السلبي على أولوية جهاد النفس بوصفه الجهاد الأكبر، وتغزل معاني الآيات الكريمة من مثل «وما أصابكم من مصيبة فيما كسبت أيديكم» عن موضوعها الصحيح من سياق المنظومة الإسلامية الشاملة. أما الفرد الذي يصبح عبر هذا النوع من التفكير هو ميدان المعركة وعناصرها فهو شخصية معنوية مطلقة لا تحديد لها، ومن هنا تضعف حدود المسؤوليات الاجتماعية والسياسية: مسؤوليات الهزائم ومسؤوليات التغيير. ويفرق الناس في حالة من القدرة السلبية المستسلمة التي لا تنسجم مع روح الاسلام وشخصيته الفاعلة.

ويظهر هذا الموقف في أفسى صوره حينما يأتي في وقت يمارس فيه العدو أبشع أساليب غطرسته ووحشيته خلال الغزو العسكري والمجازر الدموية الرهيبة التي لا تنال من القوى المقاتلة قدر ما تحصد من أرواح المدنيين من شيوخ وأطفال ونساء، ويذكرنا هذا الموقف بالقصة التمثيلية المعروفة التي تدور حول رجل سرقت منه دابته فاجتمع الناس عليه يلومونه ويقوعونه لأنه لن يحسن رباطها ولم يتحوط لها من السرقة، فلما بالغوا في ذلك وقتا طويلا، ذكرهم بأن عليهم ان يسبوا اللص ساعة واحدة على الأقل.

فلا عجب إذن أن تشجع السلطة هذا النوع من التعبير الاسلامي، وان تستثمره للنهرب من المسؤولية ولاحتواء الاتجاهات الاكثر ثورية في الفكر الاسلامي السياسي. بل ان بعض الأنظمة الأكثر تساهلا ودهاء لتسمح بما هو أكثر، وبخاصة في ظروف تفاقم النعمة العامة على التقصير والتخادل فتترك للخطباء المتحمسين المخلصين وغير المخلصين أن يكيلوا الاتهامات ضد المواقف العربية العامة ومن ضمنها المواقف الرسمية بشرط أن تتسم هذه الاتهامات بالعمومية المفرطة التي تضع الجميع في سلة واحدة: حكام العرب جميعا دون تحديد، والشعوب العربية جميعا دون تمييز للمواقف والمواقع. ولكن حتى في حدود هذا المظهر التعبيري العام الذي يجري من على المنابر العامة فإن السلطة لا تسمح له بتجاوز حداً معيناً على الرغم من ان أصحابه ينطقون به بصفتهم الفردية فاذا ما حدث وتجراً أحد الخطباء أو الدعاة بادانة موقف السلطة المحلية مباشرة، فانه يصطدم مع أجهزة الأمن والقمع وهذا ما حدث مراراً وما يزال يحدث.

* اضافة الى المظهر العلني العام من على المنابر العلنية والذي تحدثنا عنه آنفاً، يتخذ أسلوب الدعوة الفردية والتوجيه السلوكي والأخلاقي الديني صيغة أكثر تحديداً وتطوراً. ونعني بها الصيغة التنظيمية، فالتيار الفكري الشعبي الذي يطمح الخط الاساسي في الاتجاه الاسلامي الى تعميقه وتوسيعه يقوم

على بعدين أو حطين : خط الحركة المنظمة وهي التي تشكل الجسم الأساسي المتماثل لهذا التيار، وخط التأثير الشعبي العام الذي يمكن ان تثيره لدعوة المنظمة في وسطها الاجتماعي، ولكن استراتيجية هذا التيار - بجسمه المنظم ومحيطه التأثيري تظل تدور - كما أسلفنا - حول هدف خلق أداة شعبية ضاغطة على الآخرين (الأنظمة وأصحاب القرار) للمبادرة الى اتخاذ وتطبيق القرارات الكفيلة بتحقيق مقدمات العودة الى الاسلام، ومن ثم اعلان الجهاد المعطل، أو على الأقل توفير الحرية للراغبين في الجهاد لكي يمارسوا واجبه، وقد سبق وناقشنا أخطاء هذا لتصوير وعمقه. ويكفي هذا ان نشير ان هذا الاسلوب - بمظهره التنظيمي - على الرغم من أنه لا يطرح صيغة ثورية لتغيير المجتمع الا أنه محظور في معظم الدول العربية لمجرد انه يتخذ طبعاً تنظيمياً يقترون عادة بالبعد السياسي، وفي الدول التي يسمح له فيها ممارسة نشاطه فان ذلك يجري في نطاق محدود لا يسمح له بتجاوزه إطلاقاً.

وقبل ان غشي في هذا التحليل لنقدي، ولكي نسهل على القارئ ربط اجزائه، بحسن بنا ان نلخص الآن ما شرحناه آنفاً حول موقف الاتجاه الاسلامي العام من القضية الفلسطينية، وما يتصل بها من موضوع الجهاد والمنطلقات الاستراتيجية هذا الموقف، وذلك في النقاط التالية :

الطرح النظري الخالص الذي يقوم على تحليل وتقييم مواقف القوى الفاعلة لآخرى (أنظمة أو منظمات) بمعيار الاسلام انتقاداً أو لوماً أو نصحاً أو توجيهاً، وبإيجاز تقديم الوصفة النظرية الاسلامية للقوى الفاعلة.

* وينبع هذا الموقف من الخط الاستراتيجي الاساسي للاتجاه الاسلامي الذي يقوم على الدعوة الفردية (المنظمة وغير المنظمة)، والذي بطمح في أكثر صيغه تقدماً الى خلق تيار شعبي عام يكون بمثابة أداة ضاغطة على أصحاب القرارات والقوى الفاعلة لتبني الحلول الاسلامية والاستجابة لمطالب النصع والتوجيه، بحيث يتوازي هذا الضغط على القوى الفاعلة وأصحاب

القرار مع اشاعة الروح الاسلامية بين عامة الناس والتأثير على سلوكهم ومقاهيمهم.

● أحد النتائج الفرعية لهذا الاتجاه فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية - هو تأجيل هذه القضية وتأجيل مطلب الجهاد - عملياً - ريثما يتحقق شرطه الاجتماعي الداخلي: عودة المجتمع الى الاسلام أفراداً ونظماً لكي يتوافر بذلك مناخ حر لممارسة الجهاد الرسمي والشعبي، أو لشعبي على الأقل دون موانع من السلطة

● وينتهي هذا الموقف الى توجيهات وعظية عامة، تنصب في معظمها على مظاهر الحياة الاجتماعية المنحرفة عن سوية الاسلام، والى تجزئة المطلب الاسلامي الكلي، والى تعميم الاتهام، والى جعل الفرد ميدان المعركة.

إغفال العلاقة العضوية الجدلية بين هدف التغيير الذاتي العام وهدف التحرير الخاص

ونتابع الآن مناقشتنا النقدية لهذا الاتجاه العريض، ونسجل ابتداء أننا لا نتجاهل الدور الايجابي الذي لعبه هذا الاتجاه متمثلاً بصورة خاصة في النجاح في استقطاب أعداد كبيرة من الشباب ضمن التيار الاسلامي، وهؤلاء كان يمكن ان ينحرفوا مع التيارات الثقافية والسلوكية المنحرفة التي يفرزها النظام الاجتماعي اللا اسلامي، ومتمثلاً كذلك في أحداث نوع من التوازن النسبي في المجتمع يحول دون التماذي العلني المطلق في الانجراف بعيداً عن الاسلام، ولا شك ان الاعداد الكبيرة من الشباب الذين نجح هذا الاتجاه في استقطابهم سيكونون مصدراً بشرياً كبيراً في المستقبل (ان شاء الله) لصيغة ثورية جهادية أكثر تقدماً. ولكن، حتى الآن، يجوز لنا ان نطرح التساؤل التالي:

لقد شهد هذا التيار الاسلامي اتساعا مشهودا على المستوى الكمي الاقليمي، ومع ذلك فإن مجمل الاوضاع الاجتماعية أو النظام الاجتماعي - في علاقاته الاجتماعية الاساسية العلة ومؤسساته وتنظيماته - لم يتغير. واذا كانت القدرة على مواجهة العدو وتجنب الهزائم - ان لم نقل احراز النصر - هو مقياس درجة التعبير الاسلامي داخل المجتمع. فان الهزائم المتلاحقة والمتنامية في حجمها وتأثيرها دليل على ان التغيير المنشود لا يسير في طريق التقدم الفعلي الذي يتجاوز الارداد والاتساع الكمي للتيار الاسلامي والمظاهر الاسلامية الجزئية الى قواعد المجتمع والنظام الاجتماعي برمته. ونستنتج من ذلك ان هذه الاستراتيجية في العمل الاسلامي وفي تناول القضية الجهادية - حول فلسطين - لا تؤجل الموضوع الفلسطيني الجهادي بدعوى اولوية تحقيق مقدمات التغيير الاسلامي الداخلي - بأسلوب الدعوة الفردية والتجمع الكمي للتيار الاسلامي، وتقديم الوصفة النظرية الاسلامية للقوى الفاعلة وأصحاب القرار - فانها تنتهي الى الفشل في كلا هذين :-

• تحقيق شرط التغيير الداخلي.

• وبالتالي التقدم العملي نحو موضوع الجهاد حول فلسطين.

فكما أن هذا الاتجاه يفترض ان المبادرة الشعبية الاسلامية الى الجهاد تصطدم بالقوى الرسمية، فان عليه ان يدرك ان تغيير المجتمع داخليا يصطدم بنفس القوى ولنفس الاسباب. واذا كانت هذه القوى - في بعض الحالات الاستثنائية - تسمح لهذا الاتجاه بممارسة نشاطه في خلق تيار اسلامي شعبي عريض الى جانب التيارات الاخرى فانها تفعل ذلك ضمن حدود معينة لضبط سلوك هذا التيار داخل اطارها العام، فاذا ما تجاوز هذه الحدود - ولو غير ان يتبنى وسائل عنيفة - فانها تعترضه بكل وسائلها التي يمكن ان

تصل أخيراً الى حد القمع التام . وإذا فإن تأجيل القضية الفلسطينية ، لم ينفع مسألة التحرير والجهاد المؤجلة كما لم ينفذ في حل المشكلة الاجتماعية الداخلية المقدمة .

والقوى المعادية في كلا الحالتين واحدة : الأنظمة الداخلية والعدو الخارجي معاً . ونعني بذلك ان العدو الخارجي الذي سيقاوم الجهاد الاسلامي ضده بالضرورة ، سيقاوم بنفس القوة عملية تغيير الظروف الداخلية نحو مجتمع اسلامي قوي مجاهد ، لأن هذا يشكل الخطر الأكبر عليه . فلا يتوقع منه ان يصبر حتى يقوم مثل هذا المجتمع ، ثم يدخل معه في صراع . وفي المقابل ، فإن الأنظمة الداخلية التي تحول بين القوى الشعبية وبين الجهاد هي التي ستقاوم عملية تغييرها بالضرورة الحتمية أيضاً .

وإذن فإن القوى المعادية الداخلية والخارجية تدرك العلاقة العضوية بين تغيير الوضع العربي الفاسد وبين قضية التحرير ومجاهدة العدو الخارجي . وعندما نذكر «العلاقة العضوية» فإننا نعني بذلك ان شقي العلاقة (الوضع الداخلي والعدو الخارجي) لا يسبق أحدهما الآخر مرحلياً ، بل هما عملية واحدة .

وإذا كانت القوى المعادية تدرك حقيقة هذه العلاقة ، وتنصرف بالتالي على أساس هذا الفهم ، فإن على الاتجاه الاسلامي ان يدركها أيضاً في وضع استراتيجيته ، وهذا بالضبط ما فات هذا الاتجاه أو أنه أغفله ، ومعظم أخطاء الاتجاه الاسلامي الرئيسي في معالجة المسألة الفلسطينية ومسألة التغيير الداخلي ، نابعة من الفشل في فهم هذه العلاقة العضوية الجدلية ، ويتصل بذلك ما سبق ان أشرنا إليه من غياب الفهم الصحيح لطبيعة المجتمع ومن ثم لأسلوب تغييره .

وبناء على ذلك فنحن لا نعرض على ان تحرير فلسطين والانتصار على

العلوم مشروط بالعودة الذاتية الى الاسلام ، ولكننا نعترض على فهم الاتجاه الاسلامي الرئيسي لطبيعة هذه العلاقة الشرطية وأسلوب تحقيقها . والذي تنطق به الحقائق الموضوعية انه بقدر ما أن العودة الذاتية الى الاسلام شرط لفاعلية التحرير ، فإن الجهاد التحريري شرط في الوقت نفسه للعودة الذاتية الى الاسلام . أي ان العلاقة بينهما مزدوجة في الوقت نفسه ، وليست مرحلة كما تتضمن استراتيجية الاتجاه الاسلامي الرئيسي حتى الآن ، وذلك مقابل الترابط العضوي بين فساد الأوضاع العربية الداخلية وبين الوجود الاسرائيلي . والذي يريد ان نشبه في هذا السياق هو أن الجهاد لا يمكن ان يكون نتيجة بل هو الأسلوب أو الاستراتيجية الصحيحة للعمل الاسلامي لتحقيق كلا الهدفين المترابطين : تغيير الأوضاع الداخلية وتحرير الأرض المقدسة . ومعنى بذلك ان الجهاد لا يمكن أن يكون هدفاً مؤجلاً يأتي نتيجة لتغيير الأوضاع الداخلية إسلامياً ، إذ أن تغيير الأوضاع الداخلية لا يتم بغير اجتهاد ، أنه أسلوب التغيير وليس نتيجة التغيير . فالدعوة الفردية والتجمع التنظيمي الكمي والضغط الأدبي مع التوجيه والنصح والارشاد لن يغير النظام الاجتماعي الكلي للأسباب الكثيرة التي أوضحناها في مواضعها سابقاً . ونعود فنذكر ان هذا الاتجاه - حتى لو لم يستخدم وسائل العنف - محظور في صورته المنظمة في معظم الدول العربية ويتعرض أفرادها للقمع الوحشي ، أما اذا سمح له في بعض الحالات الاستثنائية ففي حدود مرسومة لا يجوز له تجاوزها ولا تعرض لقمع مماثل ، إلا إذا توهمنا ان نظاماً عربياً ما سيصبح ضميره في يوماً ما بخيار ذاتي خالص استجابة لتوجيهات الاتجاه الاسلامي ، فيثور على نفسه بنفسه . وهذا ما لا يمكن ان يحدث أبداً ، وبمجرد توهمه يدل على سذاجة متناهية و جهل تام . وتاريخ الاتجاه الاسلامي - رغم طوله النسبي - أوضح شاهد على ان هذا الأسلوب المتبع لم ينجح حتى الآن في تغيير مجتمع عربي واحد الى النظام الاجتماعي الاسلامي مما يستدعي إعادة النظر جذرياً فيه .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحركة الإسلامية مستقبلها رهين التغيرات الجزرية

صلاح الدين الجورشي

رئيس تحرير مجلة 15 - 21 في تونس

صلاح الدين الجورشي (تونس)

من مواليد ١٩٥٤

• انتعليم في معهد الصحافة وعلوم الانهار. يشتغل في اللجال الصحفي منذ ١٢ سنة. تحمل مسؤولية مدير تحرير ثم رئيس تحرير مجلة «المعرفة» التي كانت تنطق باسم الجماعة الإسلامية في تونس، ثم رئيس تحرير مجلة «المغرب العربي» ورئيس تحرير مجلة «15-21».

• له رسائل تم نشرها على التوالي: «تجربة في الاصلاح: مالك بن نبي» - «الوعي بالذات» (صبغة جماعية ولول نقد ذاتي داخل الساحة الإسلامية) - «الحركة الإسلامية في الدوام»: مناقشة افكار سيد قطب، «الانقضاء»: فلسطين المحررة ام فلسطين الإسلامية.

ويسهم في نشيط مجموعة ندعي «الاسلاميون التقدميون» وهو عضو بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي (مؤسسة دستورية) ونائب رئيس الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان

الحركة الإسلامية

مستقبلها رهين التغييرات الجذرية

لم يعد يشك أحد في أهمية الحضور الذي أصبحت تتمتع به الحركات الإسلامية داخل أقطار ما يسمى بالعالم الإسلامي . ويكاد يجمع الباحثون المختصون في شؤون محور «نواق شوط - جاكرتا» أن كل حديث عن المستقبل السياسي والاجتماعي لهذه الرقعة الجغرافية السياسية يخلو من الأخذ بعين الاعتبار دور هذه الحركات، هو حديث غير علمي ولا يعتمد. لهذا ليس عبثاً أن تتولى وكالة المحابرات المركزية الأمريكية في سنة واحدة (1983) التمويل الكامل، أو الجزئي، لأكثر من مائة وعشرين مؤتمراً أو ندوة في موضوع واحد هو «الصحة الإسلامية»^(١).

ففي ذلك دليل قاطع على تنامي هاجس الخوف من هذه الظاهرة لدى مراكز الاستخبارات والشؤون الإستراتيجية التابعة للدول الكبرى . وهو هاجس بدأ منذ اغتيال الشهيد حس البنا (12 فبراير 1949)، وبلغ أقصاه بعد قيام الثورة الإيرانية.

لكن إذا كانت هذه تقديرات المختصين والخصوم، فهل الحركات الإسلامية واعية بأدوارها، وقادرة على تضمين مستقبلها؟ أي بتعبير آخر، هل ترشحها أوضاعها الداخلية، ومركزاتها النظرية، وطبيعة علاقتها ببعضها وببعض الأطراف الفكرية والسياسية، إلى استدرارك ما قاتها، لتكون قادرة على الوفاء بما وعدت به الأمة، وما ستطرحه الثلاثون سنة القادمة من تحديات نوعيه ستضاف إلى التحديات الحالية؟

حركات غير متجانسة

بماذا تتميز الحركات الإسلامية عن غيرها من التيارات السياسية والأيدلوجية المنتشرة في نفس الفضاء الجغرافي؟

إننا نقصد من خلال الإجابة عن هذا السؤال إبراز هوية الحركات التي ستحدث عنها، والكشف عن مواقع القوة في خطابها، ولمبررات والعوامل التي تظافرت حتى تضمن البقاء والإستمرار والنمو إذ غالباً ما يقع التعرض للظاهرة دون ربطها بجذورها الإجتماعية والتاريخية، أو بالقفز على خطابها الثقافي والأيدولوجي فتتحول نتيجة ذلك إلى موضوع خارج التاريخ، لا يفقه آلياته ونعجز عن تحديد طبيعته ووظيفته.

ويجب التنبيه في البداية أن الحركات الإسلامية ليست متجانسة كما يتوهم الكثيرون، فيسقطون في التعميم المخل. إنها كيانات تنظيمات تختلف في برامجها ومناهجها ووسائلها وارتباطاتها ومراجعها العقائدية والفكرية كما تتباين في الحجم والأهمية من قطر إلى آخر، ومن تجربة إلى أخرى.^(١) لكن اختلافها لا يمنع من التقائها حول أرضية واحدة على هشاشتها - تبقى المبرر المنهجي لتصنيفها في خانة مختلفة نوعياً مثلاً عن الأحزاب الشيوعية التي نشأت في نفس المنطقة، وفي فترات متشابهة أحياناً.

الخطاب المعيم

أول ما يميز هذه الحركات إلحاحها على اعتبار الإسلام «منهج حياة»، كفيل بإعادة توجيه الأمة وإعادة الاعتبار إليها إقليمياً ودولياً. إن الإسلام لدى هذه التنظيمات أيدولوجيا، أو منظومة تجيب على الأسئلة الصادرة عن الأفراد والمجتمعات وتبشر ببدائل عن المنظومات الفكرية والسياسية السائدة والحاكمة والموصوفة بـ «لا إسلامية» بل هذا الطموح يتجاوز حدود المنطقة،

ليطعن في «شرعية» الحضارة المهيمنة، ويعلن عن الإسلام كعلاج لمشاكل العالم.

برز هذا الخطاب في مرحلة أخذت تتقهقر فيها المجتمعات التقليدية بمؤسساتها ومفاهيمها لحساب أنماط جديدة من التفكير والحياة لا تعطي للدين نفس الاعتبار، بل تعمل في النهاية على حصره في مواقع وأبعاد معزولة وهامشية، قياساً على التجربة الأوروبية.

لكن وإن انهارت المجتمعات التقليدية في أكثر من مكان، وانهمزت في أكثر من معركة، فإن مقولة «الإسلام - الحل» اكتسبت قدرة استثنائية على التعبئة والتحيش، وتجاوزت سياسات الحصار، لتسمر بعد خروج المستعمر وقيام الدول «الوطنية» أو القطرية.

الصلابة الأخلاقية

وثاني ما يميز هذه الحركات تركيزها على الجوانب السلوكية والأخلاقية للأفراد والمجتمعات. إنها الوريثة أو الإمتداد - في هذا المحال - للمدارس الصوفية التي انهارت في معظم الأقطار^(٧) خاصة بعد الإختراق العميق لأنماط السوق الرأسمالية فإن الحركات الإسلامية تعمل جاهدة لإخضاع الفرد إلى عمليات إعادة صياغة لداته، وذلك عبر نقل المفاهيم والقيم، ومراقبة السلوك إلى درجة التدخل في جزئيات حياته الخاصة من زواج ولباس وطعام وصدقات وترفيه وتعليم وممارسة جنسية إلخ.

هذا النشاط الإحتوائي والتعبوي يرمي إلى «عزل» الفرد عن المحيط «الجاهلي» أو الحد من تأثيرات هذا المحيط على الفرد. وبذلك ينشأ التناقض وينمو بين الذات والواقع السائد، لينتهي في الأخير إلى مواجهة بين مجموع الأفراد الخاضعين لمنهج محدد في «التربية» وبين المؤسسات والسلطات الساهرة على تثبيت النمط المهيمن.

لقد أكسب البعد التربوي التيارات الإسلامية صلابة وقوة، مقابل بقية التنظيمات الداعية للتغيير، والتي أسقطت من اهتماماتها تربية أفرادها وفق مواصفات أخلاقية متميزة، مما جعل أعضاء هذه التنظيمات مُهيئين أكثر للإنخراط / الذوبان في غلط المجتمع الاستهلاكي بدل مواجهته. بل والدفاع عنه بحكم تحولهم إلى جزء منه، حيث ترتبط مصالحهم ببقائه واستمراره. لقد أغفلوا أن الجماهير ما زالت تؤمن بالقُدوة الحسنة، وبالفعل الطيب، وبطاعة أوامر الدين واجتناب نواهيه، ومن ثم كان من السهل أن تخرج قياداتها الوطنية من أئمة المساجد، وفتوات المحاربات، فالقُدوة الحسنة هي الرابط بين الجماهير وقياداتها، وهي في الغالب قُدوة حسنة خلقية⁽⁴⁾.

إن الإسلامي قد يضعف ويختل توازنه، لكن ومع ذلك يبقى أكثر وفاءً لقيم المشروع العام الملتزم به، نتيجة الضغط النفسي للمناهج التربوي الذي رافق مسيرته الذاتية.

التنظيم الدفاعي

إذا كان التنظيم أو حالة التنظيم قاسماً مشتركاً بين التيارات الإسلامية وغيرها، فإن طبيعة التنظيم الذي أنتهجه الإسلاميون عموماً تبقى مختلفة وذات خصوصيات يكادون ينفردون بها.

فالمعارضات التي نشأت في التاريخ الإسلامي منذ أواسط القرن الأول للهجري اختار معظمها صيغة التنظيم المحكم والمنغلق على نفسه. وكلما اشتد قمع السُّلطة واتسع سلطانها زادت التنظيمات المحالفة انغلاقاً وسرية.

وإذا كان الشيعة قد حافظوا على تقاليدهم التنظيمية كمرقة مستقلة لها هرميتها وهياكلها، فإن «أهل السنة» كأغلبية حاكمة نمت ضمنها الجماعات والطرق الصوفية كأشكال متميزة لتأطير الأفراد الباحثين عن حماية «روحية» تعزّ لهم إلى حد ما عن بطش السلطة ولاعدها ونفاقها الديني والسياسي.

وإذا كانت الأحزاب الليبرالية والإشتراكية والقومية قد تشكلت في مجتمعاتنا في ضوء استعارات تنظيمية لمؤسسة الحزب الحديثة، فإن الحركات الإسلامية - وإن اقتبست بدورها بعض الأشكال الحزبية من الغرب - إلا أنه بقيت مُلتصقة مفاهيميا بالتراث التنظيمي للفرق الإسلامية الرئيسية، لأصول العلاقات الصوفية ذات الأبعاد الإجتماعية والتربوية والدينية. وهو ما أكسب التنظيمات الإسلامية نوعا من الجاذبية والهلالية تفتقدها بقية الأحزاب السياسية مهما عظمت ولقيت الدعم من قبل الدولة القائمة.

البحث عن الجذر الاجتماعي

من أهم مرنكزات العمل الإسلامي المسيس والمنظم في واقعنا الراهن، والمعبر عنه، بمصطلح الحركات الإسلامية. لكننا نبقى سطحيين لو اعتبرنا هذا كافيا لتفسير الظاهرة وتعليل نموها وانتشارها. إن الظواهر الثقافية والإجتماعية لا تفسر فقط من خلال تفكيك بنيتها الداخلية. فهي كيان غير مستقل بذاته، إنها جزء من كل وهذا الكل هو المجتمعات العربية والإسلامية التي دخلت مرحلة تاريخية جديدة منذ فقدت استقلالها ومسكها بزمام المبادرة الحضارية، وتحولت إلى مجتمعات تابعة للمركزية الأوروبية ثم الغربية.

إن من عيوب الإسلام في أنه لا يسأل نفسه لماذا نستجيب لخطابه بعض الشرائع الإجتماعية أكثر من غيرها [الشباب والفقراء بالخصوص]، في الوقت الذي تعرض عنه شرائع أخرى أوروبيا تعاديه وتحاربه [مثل المثقفين والمترفين جدا]، وإن كانت الشرائع الأخيرة وخاصة ذوي الثروات. قد يلتفتون له في إحدى المنعرجات ويظهرون له الإستجابة والتأييد.

إما إذا طرح على نفسه هذا السؤال، فغالبا ما يصاب بالنشوة ويزداد تمركزا حول ذاته، ويفسر الأمر تفسيراً غيبيا، كأن الإيمان بالله وقدرته يتنافى

مع الإعتقاد بالسببية وخضوع التاريخ لسنن وقوانين تحكم مسيرته ومحطاته وتقلباته.

القيم التاريخية تقاوم

إن الغرب في إحدى تعريفاته هو هذا النظام الدولي القائم والذي حول العالم قسراً إلى مركز وأطراف. ويستهدف النظام الدولي إلى مركزة الثروة والقرار والمعلومات، وذلك من خلال توحيد الأسواق، وإلغاء الحدود والحواجز الاقتصادية في وجه الشركات متعددة الجنسيات، والحفاظ على التوازنات العسكرية الحالية، مع تنمية المجتمعات وبنسج الثقافات والقيم الماقبل صناعية، أي التي لا تخضع للموازين الغربية.

وقد نجح الغرب أياً نجاح في اختراق مجتمعات «الأطراف»، وخلخل نُهاه وأسسها التقليدية. لكنه لم يستطع القضاء على قيمها التاريخية. بل على العكس لوحظ وجود مقاومة شديدة لأغاط الهيمنة الغربية في مرحلتي الإستعمار المباشر وغير المباشر. وتبين كذلك أن الثقافات والقضاءات الدينية القديمة والأصلية هي التي اعتمدت كأرضية شعبية لهذه المقاومة (حصل هذا في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وحتى في أوروبا الشرقية : يولونيا)“.

الدور الخفي للظاهرة

فالظاهرة الإسلامية هي تعبيرة رئيسية من تعبيرات الدفاع الشامل لمجتمعات تعاني من التمكنك والإهتزاز مجتمعات فقدت الكثير من إرادتها المستقلة ومن وحدتها اداخلية، وأصبحت محكومة بتناقضات حادة اجتماعياً ازدياد الفوارق (الطبقية) وسياسياً (بين الدولة والمجتمع)، وثقافياً (ي مستويات الدقة وطرق التفكير وتعاطي الحياة)، وطائفياً (باحياء الإنقسامات المذهبية والدينية والعرقية وكل انقسامات ما قبل الأمة) إن الظاهرة الإسلامية

محاولة واعية في غالب الأحيان لاحتواء كل تلك التناقضات وتجاوزها، وردًا على الهيمنة الخارجية وفشل الدولة القطرية داخليًا.

يخطئ الإسلاميون عندما يعتقدون أن الصدى الذي يلقاه خطابهم مرجعه قوة الخطاب الذي أنتجوه. وينسون أن الإحتواء بالمسجد هو بحث عن الذات ودفع للخطر وتجديد للحلم وتحدى للأزمة^(٣). فالظاهر دليل على قوة الإسلام وعمق انغراسه في المجتمع والتاريخ، وليست دليل على قوة الإسلاميين وانتصاراً لكياناتهم. إنهم يستفيدون من أوضاع لم يصنعوها ولم يفكروا فيها بشكل علمي وعميق.

تراجع الأيديولوجيات

عامل آخر ساهم بقوة في دعم رصيد الإسلاميين دون أن يكون جزء من رأس مالهم، ونقصه به أزمة الأيديولوجيات المنافسة. لقد تعرضت كل من الاشتراكية (في قراءتها الماركسية بالخصوص) والقومية (ناصرية كانت أو بعثية) إلى هزات معرفية وسياسية أفقدتها الكثير من بريقها^(٤).

إن حصيلة خمسين سنة من التجارب الاشتراكية في مواقع مختلفة من العالم، بينت قصور النظرية الماركسية. ورغم التعديلات التي أجريت من هذه الجهة أو تلك وبعض المكاسب الهامة التي تحققت فإن ذلك لم يخفف من قبح النظم السياسية التي شكّلتها الأحزاب الماركسية في أوروبا وآسيا وأفريقيا بما في ذلك الوطن العربي والإسلامي.

وفي نفس السياق تعيش الحركات والأنظمة القومية حالة إنحسار شديدة بعد سلسلة من الأخطاء والانتكاسات والصراعات جعلت حتى الحزب الواحد غير قادر على إصلاح ذات البين بين جناحيه. وإذا كان تباين المصالح واختلاف التحالفات، وحصول تداخل بين القومي والطائفي، هي أسباب مباشرة لهذا الإنحسار، فإن ضعف البناء الأيديولوجي للطرح

القومي . ونورطه في نزعة تماثلية مع القومية في ثوبها الأوروبي، عوامل أخرى ساهمت أيضا في إدراك الصفوف القومية التي لم تفقد تماما حضورها السياسي.

وهكذا، ومع حصول هزيمة 67 عاد شعار الإسلاميين المتعلق بفشل «الحنول المستوردة» ليحتوي أزمة الآخرين، ويستقطب اهتمام الشباب بالخصوص، باعتبارهم الجهة المرشحة أكثر من غيرها - بحكم الشعور بالحرمان - للإشتغال بقضايا الأيديولوجيا والتغيير.

ستون سنة من المحاولة

نلك هي أبرز مقومات خطاب الحركات الإسلامية، وأهم لعوامل التحنية التي تساهم بقوة في انتشاره ودعمه. وهي عوامل تدل العديد من المؤشرات على استمرارها، وربما استفحالا خلال العشرية الأخيرة من هذا القرن وربما السنوات الأولى من القرن المقبل. وهذا يعني أن الحركات الإسلامية ستبقى الأوضاع والظروف ترشحها للقيام بدور المجمع للتناقضات والمصدرة في نفس الوقت بتفجيرها، طيلة الحقبة الزمنية القادمة.

لكن ليست هذه المرة الأولى التي تتوفر فيها الشروط المواتية للإنعاش وتحقيق الأهداف المعلنة من قبل الحركات الإسلامية. لقد بدأت تتوفر هذه الشروط منذ تراجع الخطاب الإصلاحى لرموز النهضة، وإلغاء الخلافة العثمانية، وإحاطة الإستعمار برقاب المجتمعات الإسلامية بعد الحرب العالمية الأولى.

أي أن الحركات الإسلامية لها أكثر من ستين سنة وهي تنصدر الساحة، وتعد بالتحولات، وتقوم بتحركات استعراضية هنا وهناك. لكن، وبالرغم من ضخامة التضحيات التي قدمتها، والعدد الهائل من الشباب والكتل البشرية التي احتضنتها وربتها وأصلحت الكثير من أخلاقها، ورغم

الحاجها المستمر على الإسلام مما جعله دائم الحضور رغم الأزمة الشاملة وقوة الحصار الدولي، إلا أن معظم الأهداف التي نادى بها هذه الحركات - خاصة في الرقعة السنية - لم تتحقق، إن لم نقل جميعها^(٨)، وهو وضع لا يمكن تفسيره، إلا إذا اعتبرنا هذه الحركات - على حيويتها الظاهرة - تعاني من أزمة هيكلية - وليست عرضية - جعلتها غير قادرة على استثمار تضحياتها، فهي تقوى بالآزمات وتضعف عندما يخف ضغط الآزمات، لتعود من جديد مع تجدد حدة الآزمات. إنها تحترق من أجل غيرها، لأنها لا تستمد أساس القوة من ذاتها.

الخلل ضمن المنظومة

ومن المفارقات، أن عوامل القوة في خطاب الحركات الإسلامية تحتوي في نفس الوقت على عوامل الضعف والإنكسار أي أن الخلل المركزي الذي يفسر لنا جانباً مهماً من تعثر هذه الحركات، ودورائها في مواقعها، رغم العوامل المساعدة، يكمن داخل المنظومة التي تبناها، وليس خارجها، وهو الأمر الذي لا تزال قياداتها ترفضه بإصرار حتى اليوم.

إن هذه القيادات، وإن أبكوت وجود أزمة، إلا أنها لا تستطيع إنكار وجود تعثرات، وعدم توازي بين التضحيات والمكاسب وعندما تسأل من بعض قواعدها عن هذا الخلل، لا ترد في تقديم، إجابات تستحق الكثير من التوقف والتحليل. إن خطاب الحركات الإسلامية كما وفر لنفسه قواعد ارتكاز أيديولوجية، ابتكر جهازاً مفاهيمياً لتبرير الأخطاء وتفسيرها ضمن سياق يحمي التوجهات العامة، ويحافظ على المسار.

مقومات الخطاب التبريري

ليس هذا البحث مجالاً للتعرض بالتفصيل للحجج التبريري عند الحركات الإسلامية، لكن مع ذلك من المفيد أن نشير إلى بعض آلياته

الدفاعية حتى يكون حديثنا أقرب إلى «الموضوعية»، وحتى نعهد لنقد المنظومة كلها.

يدفع «الجهاز» بقوة كل شك قد يتسرب الى المنهج، وذلك بالقول أن الحركة تسير في طريق الأنبياء، وأن النجاح مرتبط بعضوية بجمدى الإقتهاء بالرسول ﷺ، ومنهج الدعوة عندها ليس عملاً اجتهاديا، وإنما هو جزء من الوحي. وهي الفكرة التي سيُجها بعمق الشهيد سيد قطب^{١٠}. وقطع بذلك كل محاولة للطعن في المنهج العام للحركات الإسلامية، فما بالك بمضمون الخطاب الذي يعبر عنه بمصطلحات متداخلة لإخفاء الشرعية المتجهة نحو «التقديس»، مثل «الرسالة» «الدعوة» «الشرع» «الوحي» «النص» وكلها مفردات تعطل الحس النقدي، وتُنمي الاستعداد للتلقّي والتنفيذ.

وعندما تقفل أبواب الخطاب والمنهج، يقع اللجوء إلى «الفرد» و «المجتمع» و «الدولة» و «القدر» لتفسير النكسات والمحن والأخطاء.

● الفرد : حيث يتسع الحديث عن «التزامه»، وانضباطه، وقوة إيمانه أو ضعفه، ومدى حبه للدنيا وقيامه بالفرائض والسوافل، واستعداداته للتضحية، ووعية بتلبّيس إبليس..

● المجتمع : حيث تقع المبالغة في وصف انحرافات وتصحييم أخطائه وجهله بالدين، وهيمنة القوى المعادية له، والتنظير لمفاصلته نظرا لمساندته «للجاهلية السياسية والإجتماعية»...

● الدولة : هذا الجهاز الذي قاسى منه الإسلاميون الأمرين. هذا يحملونه مسؤولية مركزية في تعطيل مشروعاتهم إنه جهاز الأهواء، والطابو الخامس لأعداء الإسلاميين العالميين، ومن خلالها تتسرب وتنفذ مخططات القوى الدولية المعادية : الشيوعية والصليبية واليهودية..

● القدر : هذا المشذب الخطير الذي تعلق عليه مصائب خطيرة. لقد صنعت الأدبيات الإسلامية الحديثة. من خلال ما يسمى بفقه الحركة - عملاً ومهما للعزاء، يلخص في كلمة «المحنة» فالله هو الذي قدر أن يضطهد الإسلاميون، حتى يمتحنهم، ويخبرهم على قدر صبرهم. كان المحن خارج السنن ولا يحاسب الناس عن صنعها ونتائجها في التصور الإسلامي!

هكذا، وينفضل هذه الآليات وغيرها تحاصر الأزمة كلما احتدت، ليقع، إعادة انتاجها في مرحلة أو منطقة أخرى. ومن أصر وتمسك بضرورة التغيير الجذري، يتم عزله، وتوجه له الأسلحة الثقيلة : «التخاؤل»، «الخروج على الجماعة»، «حب الدنيا والخوف على النفس»، «المساقطون»، طبعاً مع «كشف» بالأشعة الحمراء لسلوكه وارتباطاته ومصالحه إلى آخر تفاصيل حياته الشخصية قصد إعدامه وهو حي وقاية للجسم من تسرب الخلايا المضادة!

الشعار الفاقد للمضمون

نعود إلى ما أسميناه بـ «مميزات الحركات الإسلامية»، والتي اعتبرناها عناصر القوة في هذه الكيانات، ونعمل على تفكيكها واحدة تلو الأخرى للكشف عن الفرامل المنسوجة داخل هذه العناصر.

ونبدأ بشعار «الإسلام منهج حياة وبديل حضاري» وهو الشعار الذي حافظ على الوحدة الداخلية للمشروع الإسلامي من حيث كونه دين تغيير وإنماء مجتمعي وكوني. لكنه مع الحركات الإسلامية لم يتجاوز مستوى الشعار ودور التعبئة والإستقطاب.

ما الإسلام؟ سؤال بسيط، ولكنه محوري بالنسبة لحركات رشحت نفسها للدفاع عن هذا الدين وتجيده. وبالرغم من بساطته ومحوريته، سنشعر بالإرهاق وأنت تبحث له عن إجابة واضحة وشاملة ضمن الأدبيات

الكثيفة للإسلاميين. ستجد ما يلي : إنه «خاتم الديانات»، «الدين الحق»، «كلمة الله للناس»، «الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والقضاء والقدر، قواعد الإسلام الخمسة، والترقي في درجات الإحسان».. وتنتهي بها التعريفات إلى حيث بدأت «منهج الحياة».

لا خلاف في أن الإسلام يشمل كل هذا، لكن الإكتفاء به والحفاظ على طريقة عرصه، لن يفيد في عصر يركز على المعنى وأوجد عشرات المناهج ليعطي للأمعنى معنى بل معان وعندما تلقى العرب الوحي، لم يكتفوا بدعوته العامة للتوحيد، ولم يبقوا مشدودين إلى بنائه اللغوي. ولم يبقى الرسول - ﷺ - يتجول في الطرقات ويتنقل بين المجالس ليردد كلمة واحدة «قولوا لا إله إلا الله تفلحوا» كما تدعي بعض الكتابات. لقد تشكلت لدى العرب تدريجيا، جملة من المفاهيم الجديدة رجت العقائد الخرافية والتقاليد الموروثة، لكنها بدأت تنسف من خلال ذلك نمطا مجتمعيا كان سائدا لتطيح بعلاقاته ومصالح فئاته الحاكمة وأخلاقياته الإقتصادية والإجتماعية، ولينقله من وضع ما قبل الأمة والدولة إلى فضاءات كربية وحضارية لا عهد له بها من قبل.

أما اليوم فإن الخطاب الإسلامي في عموميه لم تتضح معالمه حتى لدى أصحابه، فما بالك عند الخبة والجاهل. ولهذا نراه لدى الإسلامي وعند غيره لا يخرج عن صورتين :

- إما هيكله ضبابية مشحونة بالعقيدة والطموح، ويغمرها الشعار والنضامن والمنتزع لأخلاقي ونقد الآخر وتوظيف الأزمه والإنغماس في الممارسة بتضخيم فقه الحركة على الفكر والتحليل، والمراهنة على الحلم والإنظار.

- وإما هيكله تاريخية مسكونة بالتراث، كل حسب فرقته ومذهبه ومراجعته ومصادره. حيث تتجمع من جديد معلومات عن أصول الدين

وأصول الفقه، لتختلط بالتصوف ورواية التاريخ رواية متقطعة وانتقائية، مع «تجديد» في صيغ التعبير والإخراج.

وفي كلا الحالتين يبقى المسلم مرابطا في مكانه، يكتوي بأزمة التجارب التنموية الفاشلة، وينتظر من يحول أحلامه المشروعة إلى حقائق ملموسة فالدين عنده ماضٍ جميل لكنه غير قابل للتكرار، والواقع لديه نار لم يقدر على إطفائها، وأمامه غرب جميل لكنه مفترس.

النتيجة من جنس المشروع

إن افتقار خطاب الحركات الإسلامية إلى الوضوح والصلابة النظرية في مواجهة التحديات المعاصرة، هو الذي يدفعها إلى نهايات ثلاثة :
١- الإنغماس في كتب التراث بحثا عن أجوبة لتساؤلات الحاضر، فتقع بذلك في الإنتقائية التاريخية، وتعيش على حساب الأبحاث العلمية للسلف، تدفع نفسها والمهتمين بها وخصوصها إلى الانخراط من جديد في صراعات واهتمامات الماضي البعيد والقريب.

٢ - تسطيح الصراع الفكري والأيدولوجي الدائر بينها وبين بقية الأطراف المختلفين معها جزئيا أو جذريا ليس فقط بسبب، إعادة طرح كميات ضخمة من إشكاليات الماضي، ولكن أيضا بالمساهمة في تغذية حرب السباب والإقصاء التي يساهم فيها الجميع. مما يكشف الدرجة التي وصلت إليها العلاقات داخل المجتمع الواحد. لا إيمان إلا بالذات (الأننا)، ولا مكان للمغايرة (أي للآخر).

٣ - وعندما تضغط الأحداث، وتجد الحركات الإسلامية نفسها مضطرة للتعريف ببرنامجهما الإصلاحي، تعتمد إلى التلويح بتطبيق الشريعة. ونحوض معركة حامية الوطيس من أجل إقامة الحدود ومنع المحرمات كالخمر والميسر، والحيلولة دون أحداث تغييرات في قوانين الأحوال

لشخصية، والقضاء على الربا بالعمل على إنشاء ما يسمى بالبنوك الإسلامية، وشن الحملات الإعلامية والمسجدية ضد البرامج التلفزيونية. وبهذا تصل الحركات إلى أقصى عطاءاتها الفكرية والسياسية، أي الإفصاح عن بدائلها المجتمعية. عندها لا تكون فقط قد كشفت عن محدودية فهمها للإسلام ولتعقيدات الواقع المحي والدولي الراهن. ولكنها تحملت مسؤولية تلك الصورة المزرية التي يروجها الخصوم، والشائعة جدا في أوساط جماهير المسلمين. صورة المشروع الإسلامي وقد اختزل في مشاهد متفرقة: قطع أيدي، تكسير قوارير الخمر، جلد الزناة، ملاحقة النساء لإجبارهن على لبس الحمار، العودة الى حياة الحريم . . . الخ.

إن ماسبق عرضه بين الفقر الفكري الذي تعاني منه الحركات الإسلامية رغم الإمتلاء الطاهري للمكتبة الإسلامية. إن فكرة هذه الحركات في حاجة إلى نقد عميق يفرص في خلفيات المفاهيم وأدوات التحليل، وإلى مراجعات وإعادة تأسيس يأخذ بعين الاعتبار في الآن نفسه خصوصيات الفكر الإسلامي وتحديات اللحظة الراهنة للزمان والمكان من تراكمات ومكاسب وصراعات وفضاءات .

حصاد التربية

نتقل الآن، الى الميزة الثانية للحركات الإسلامية، والتي مثلت كما رأينا عنصر قوة، وهي تركيزها على تربية الفرد وإعادة صياغة ذاته.

فالحركة الإسلامية هي من التنظيمات القليلة التي تحيط بأعضائها وتحديث فيهم تغييرات جوهرية في كل جزئية من جزئيات حياتهم الشخصية، وتدخلهم فعلا إلى «عالم متميز وحالم». لكنها بعد أن تصنع ذلك وتنجح فيه،

تبرز للوجود شخصية فردية قوية في جوانب ولكنها تحمّل ثغرات عميقة في جوانب أخرى من أهمها:

- نظرة «مانوية» للعالم، لا ترى فيه إلا خيرا وشرًا، إيمانا وكفرا، إسلاما وجاهلية، أنصارا وخصوما، ضلالا وفسادا^(١). وتتجه هذه النظرة بقوة إلى تنزيه الذات وتدنيس الآخر (الخصم - المجتمع - الحاكم / الدولة - بقية العالم). فيفقد بذلك الفرد القدرة على التحليل والتفكير، ويسقط من حسابه التضاريس التي لا يخلو منها كائن أو مجتمع أو وضع أو حق خصم. إن الحقيقة سببية. ولا يملكها إلا الله. وقد وزعها على كل عباده بنسب متفاوتة ليحتاجوا إلى بمصهم، ويتكاملوا حتى وهم يتصارعون.

- حرص شديد على التميز يترتب عنه انفصال عن الواقع بتعقيداته، وابتعاد عن هموم الناس ومشاكلهم وحياتهم اليومية. وغالبا ما يتساءل الإسلاميون لماذا لا تحرك الجماهير المسلمين ساكنا عندما يتعرضون هم إلى التعذيب والتشريد والقتل. وينسون عزلتهم عن الناس الذين لا يحتكون بهم إلا في المسجد الذي لا يجمع كل الناس. إن الجماهير تبدي التعاطف والالتحام مع من يسندها في قضاياها اليومية، ويدافع حق عن معاشها وحرّياتها وحقوقها المسلوبة، ويمد لها العون بدون من ولا ارتشاء سياسي. أما من ينعتها بالجاهلية، ويتسامى عليها، ويدعو إلى عزلتها، ويصفها بالعامّة والفوضىّة، فبأي حق بعد ذلك أن يطلب منها العون والسند؟

- طغيان خطاب «أخلاقي» يتسم بالعاطفة الوعظية. فالإسلامي عموما لا يفرق بين الأخلاق «والأخلاقية». الأخلاق قيم وضوابط لا تخلو منها دعوة جدية فما بالث بحركة إسلامية. أما الأخلاقية فهي «منهج» يفسر كل الظواهر السياسية والاجتماعية بالعامل الأخلاقي. فتفسر الطبقية والاستغلال بحب المال والتعلق بالدنيا، والاستبداد السياسي بفساد خلق

الحاكم وميله للسيطرة، والفساد الاجتماعي بتحرر المرأة ومشاركتها في المجتمع، والتبعية الاقتصادية والسياسية هيمنة اليهود على العالم عبر التفسير التأمري للتاريخ . . . حتى شعر الإسلاميين نادرا ما يخلو من المباشرة والحماس الوعظي .

إن العامل الأخلاقي مساعد في شرح ظاهرة ما وإصلاحها، لكن هناك عوامل أخرى لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار كأعامل الاقتصادي والخلفيات السياسية وموازين القوى، والعامل الجغرافي والتاريخي، إلى غير ذلك من العناصر التي بإسقاطها يختل التحليل العام ويفقد الخطاب عمقه وجديته، ويتحول إلى وعظ وإرشاد. إن الشعوب تمل من الوعظ وتكره الاستماع إلى الوعاظ - إلا إذا أجبرت، بل تشك في صدق كلامهم ونواياهم!

- السعي للتعامل ونطاق الشخصيات، وذلك بتضخيم مبدأ القدوة وتقليص الفردانية، مما يترتب عنه نفى للمغايرة داخل الكيان الواحد. من ذلك على سبيل المثال التخطيط المحكم لتحقيق وحدة التفكير، إلى درجة تنظيم مطالعات الفرد وعدم السماح له بحرية الإحتكاك. بمصادر الفكر المختلفة، خوفا عليه من التأثر والانحراف^(١)! وتكون النتيجة ضعف المستوى العام للأفراد في المجالات النظرية لأن حرية البحث والمبادرة، والإطلاع بدون حواجز على المصادر المختلفة هو الأسلوب الأمثل للإبداع والنمو.

إن توحيد السلوك والتفكير والأنواق وتنظيم الحياة الفردية والمظهر العام وطرق التخاطب، سياسة تتناقض مع احياة القائمة على التنوع والتكامل. ومن الأشياء التي نادرا ما يقع الإنباه إليها، ولم تخضع للتحليل العميق من قبل الإسلاميين، الكيفية التي روى بها الرسول صلى الله عليه

وسلم أصحابه. إن عمر يختلف عن أبي بكر، وعثمان يختلف عن علي، وبلال مغاير بشكل واضح عن أبي ذر، ونادر أما تجد صحابيا احتك مباشرة وعن قرب بالنبي تتطابق شخصيته مع آنحرعاش معه نفس لظروف، وذلك بالرغم من وجود القدوة التي هي النموذج الأعلى. كيف أنتجت القدوة الواحدة النماذج المختلفة والمتنوعة ضمن الإطار الفكري والقيمي الواحد؟ .. هذا السؤال الذي يجب أن تتمحور حوله منابع التربية عند الإسلاميين. فالرسول صلى الله عليه وسلم كان قدوة متعددة الأبعاد والمستويات. وكان فعلاً «يفرغ صحابته ثم يملؤهم» كما قال أحدهم، لكنه لم يكن يفرغهم ويملؤهم بنفس الطريقة. إن المتبع لسيرته يلاحظ أنه يتعامل معهم حالة بحالة، يوحد قناعاتهم وأهدافهم، وفي نفس الوقت يحافظ على خصوصياتهم الفردية. لهذا عندما يقيمهم كأشخاص يبرز ما يتميز به كل منهم. عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم «أرحم أمتي بأمتي أبو بكر (المرونة)، وأشدهم في أمر الله عمر (الصلابة السياسية)، وأشدهم حياء عثمان (لبونة كبيرة وعدم مواجهة)، وأقضاهم علي (الحرص على العدل)، وأعلمهم بالحلل والحرام معاذ بن جبل (بعد ضروري في مجتمع يحتكم للشرعية)، وأفرضهم زيد بن ثابت، وأقرؤهم أبي بن كعب، ولكل قوم أمين وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح، وما أظلت الخضراء، ولا أقلت الغبراء أصدق لهجة من أبي ذر، أشبه عيسى عليه السلام في ورعه، قال عمر: أفنعرف له ذلك يا رسول الله؟ قال: نعم، فاعرفوا له (جرأة في قول الحق دون أطماع شخصية)»^(١١)

- سيادة النظرة التجزئية للأخلاق^(١٢)، حيث تتضخم المسائل السلوكية على حساب القيم العامة، وتغلب الضوابط و (قائمة المحرمات) على الدوافع (عالم الحلل الواسع). لهذا تجد الإسلامي أكثر حساسية لمشهد فيه مقدمات للزنا، من مشاهد أخرى تبرز التفاوت غير المبرر بين الناس

والظلم الإجتماعي . وتراه ميال لغض البصر أكثر من حرصه على فتح
العيون واسعة لفهم مايجري في المجتمع والكون . كما هو أحرص على
التحرك وربما القتال من أن يقضي سنوات في تعميق مبحث أو مراجعة
مسألة نظرية»^(١).

التنظيم : سيف ذو حدين

«التنظيم» هو الميزة الثالثة والأخيرة التي تحدثنا عنها في مطلع هذا
النص، وقلنا أنه بالرغم من اشتراك الحركات الإسلامية في فكرة التنظيم مع
بقية التيارات السياسية إلا أن التنظيم لديها يأخذ أبعادا ومضامين مغايرة،
لأنه يسبح في فضاءات مختلفة.

وه التنظيم، إن كان في إحدى وجوهه عاملاً رئيسياً من عوامل القوة .
وقناة مركزية من قنوات إحياء المشاريع التاريخية (خاصة بالنسبة للحركات
السنية)، إلا أنه من جهة أخرى جرّ الكثير من الويلات في مستويين:
العلاقات الداخلية، والعلاقة بالأنظمة التي لا تزال تتميز بالتوتر والمواجهة .

وأول مايجب القيام به قبل التعرض بنوع من التوسع إلى المستويين،
هو التوقف قليل عند الإشارة السابقة المتعلقة بتميز الحركة الإسلامية عن
الحزب .

ماهي الحركة الإسلامية من الناحية التنظيمية؟ إنه ليس سؤالاً
شكلياً . ولا هو نوع من الحرص على التعقيد . إنها مسألة مفاهيمية جد
هامة، ونعتبرها مدخلا لفهم سوسيولوجي - معرفي لطبيعة هذه الحركات
ولتابعة مضاعفات التنظيم عليها وعلى المجتمع . إنها ليست مجرد حركة دينية
كالطرق الصوفية مثلا أو التيارات الثقافية والإجتماعية التي تشكل عادة في
جمعيات ونوادي لأداء وظائف محددة . وهي أيضا ليست حزبا سياسيا عاديا،
سواء، اذا قارناها بالأحزاب في الغرب أو بما يسمى أحزاب عندنا . وهي

أيضا بعيدة عن أن تكون فرقة حسب المواصفات التي لازمت ولادة الفرق في تاريخنا الإسلامي، لأنها عموما ليست صاحبة مدرسة متميزة في الكلام أو المذهب. ولا شبه بينها وبين الطائفة لأنها لا تمثل انقطاعا عن المحيط العام للمجتمع. لكن كل هذه الأبعاد نجدها بنسب مختلفة تتقاطع داخل الحركة الإسلامية.

إنها أقرب إلى «الجماعة - الحزب»، أو «الظاهرة - التنظيم». فهي ليست مجرد تشكل سياسي يهدف إلى استلام السلطة. وإنما قراءة للدين والثقافة والمجتمع قد تجسدت في «نقط» من التربية وأشكال من التنظيم من أجل أهداف، من شدة ضخامتها تصبح مبهمة لكنها توحى بالقطع مع السائد، وتدعو إلى ولادة «جديدة - قديمة»، وإلى موقف مستقل، كما تعيد للذاكرة معالم المنعرجات الكبرى في التاريخ، وفكرة الاحتكار الكامل للنفوذ والقوة.

هذا لم يكن عفويا أن يشرح حسن البنا هذا الإشكال^(١). فقد كان واعيا به لما رفض اعتبار «الإخوان المسلمين» حزبا من الأحزاب. بل لما رفض تعدد الأحزاب أصلا. وسيد قطب كان أكثر وضوحاً عندما دافع هذه الفكرة إلى أقصاها إلى درجة التوحيد بين التنظيم والمجتمع «الجماعة» انتقلت من معناها التنظيمي الضيق إلى معنى الأمة أو نواة الأمة (دار الإسلام مقابل دار الحرب)، وذلك عبر استعادته التاريخية لتجربة النبوة.

أ - العلاقات الداخلية: لقد أوكلت مهمة التربية والتكوين - في حدود المفاهيم التي تعرضنا لها سابقا - إلى التنظيم. وهكذا وجد «الجهاز» نفسه يتمتع بصلوصيات واسعة للتصرف في حياة الأفراد ومصيرهم. وليحقق ذلك يعتمد إلى:

● زرع الولاء الكلي إلى «الجماعة»، إلى درجة جعلها فوق العائلة والمجتمع والوطن. وعندما تصبح «الجماعة» كيانا بديلاً عن المجتمع والوطن،

يحصل خلل فظيع في سلم الأولويات لدى الأفراد. ويتولد التناقض بين الأبعاد: مصلحة التنظيم مصلحة المجتمع أو الشعب، البعد الإسلامي مقابل البعد الوطني..

● تضخيم القيادة وتضخيم القاعدة بأضفاء التسامي على «الأمير»، وإيلائه مكانة خاصة^(١٦)، وتمكين من صلوحيات استثنائية تتنافى مع الروح الجماعية. فتصبح بذلك السلطة داخل التنظيم هي الاستمرار الضمني للسلطة التاريخية، أو إلى حد ما انعكاس غير إداري للأنظمة التي يجارها الإسلاميون ويذهبون ضحيتها. ويتضخم ذلك كلما ضاقت فرص الشورى، وغابت اللوائح والقوانين الداخلية المحددة للصلوحيات، وتباعدت المؤتمرات لأسباب شتى، وقلت المؤسسات أو جمعت في أيدي عناصر قليلة، واشتدت الامية.

● خلق ازدواجية تنظيمية: سرية - علنية، أحزمة ونواة، جناح مدني، وجناح عسكري. وهي ازدواجية لا بد من أن تنعكس آثارها على الفرد وهو يتعامل مع المجتمع حيث يصاب بازواجية أيضا في خطابها كما حاول أن يكون ديمقراطيا في سلوكه السياسي، كأن يجاري الناس في شعارات لا تقرها أصولها النظرية، أو يؤمن بالتعددية الشاملة ويقر في الآن نفسه قتل المرتد؟

ب - العلاقة بالسلطة: إذ أن الأنظمة - عموما - لا تهتم كثيرا بالأفكار، ولا ترى فيها خطراً مباشراً لهذا تراها مستعدة لتبني جوانب من الخطاب لا تكلفها كثيراً ولا تؤثر على مصالحها الحيوية. إن أهم ما يزعجها في الظاهرة الإسلامية تشكلاتها التنظيمية، وميلها إلى السرية، والتوسع التحتي، وإمكانية لجوئها إلى العنف، وإلحاحها على مسألة الحكم.

هذا لم يخرج موقف الأنظمة من الحركات الإسلامية عن ثلاث تكتيكات.

- القمع بشراسة، سعيًا للإستئصال، وفصلاً للقيادات عن القواعد، وقطعاً للخارج عن الداخل، وتفجيراً لأجهزة التنظيم.
- غض الطرف، إقرار الهدنة، والإكتفاء بمراقبة الجسم عن كثب، مع مناوشات من حين لآخر كعلامة للإشعار بالوجود.
- التحالف والإيهام بتقاسم المشروع والنفوذ، مع العمل على احتواء الحركة وترويضها عساها تحل تنظيمها، أو تفقده المناعة.

فالتنظيم خلق مشاكل خطيرة للحركات الإسلامية. وإذا كان من الصعب، بل أحياناً من غير المقيد، اقناعها بالتخلي نهائياً عن التنظيم، إلا أنها ولا شك في حاجة ملحة جداً لمراجعة وتقويم تجاربها التنظيمية، ومضطرة كذلك إن أرادت استثمار طاقاتها بشكل أفضل - إلى ابتكار فلسفة جديدة للتنظيم تقوم على التعدد وتنمية المواهب والطاقات الفردية، وتعميق وتأصيل الإسلامي في مجتمعه وغرسه في وطنه وبين الناس:

● تنظيم يميل إلى الجبهات منه إلى النواتات الصلبة والمغلقة، ويقر بالإختلاف ولا ينزعج من الأجنحة التي تربطها قواسم مشتركة وتخوض بينها صراعات ديمقراطية حول البرامج والمواقف والتوجهات العامة على أن يحسم كل خلاف بالتصويت والأخذ برأي الأغلبية مع استمرار فعالية ومشروعية الأقلية.

● تنظيم يكون محكوماً بقيادة تقترب من الجماعية وتقل فيه السلطة الفردية وتقاوم فيه البيروقراطية بهوادة وتتصدر فيه الكفاءات بقطع النظر عن السن وتاريخ الإنتماء وكثرة التهادد والمدة التي تم قضاءها في السجون.

● تنظيم يبدأ من الداخل، ليرتقي في صلب الحركة العامة للمجتمع، لا أن يصبح غاية في حد ذاتها تنظيم منفتح، متفاعل، ديناميكي يغير تقاليده وينتبه باستمرار حسب متطلبات الواقع الموضوعي للشعب والوطن.

البعد الذاتي هو الأصل

قد تبدو في هذا الحديث قسوة ظاهرة. وهو أمر طبيعي. إذ كلما نماظم شأن حركة تغييرية، عرضت نفسها أكثر للنقد من داخلها وخارجها. فما بالك بحركات تطرح نفسها بديلاً عالمياً، وتضع في الرهان ليس فقط مئات الآلاف من أبنائها، ولكن تطرح في الصراعات القطرية والدولية مستقبل الإسلام ذاته. وإذا كانت انتقادات الخصوم للحركات الإسلامية لا تخلو من بعض الأهمية والأثر، إلا أنها في الأغلب تسقط في الثلب والتشويه وتغيب الحقائق والإيجابيات إما عمداً وإما جهلاً. لكنني من الذين يؤمنون بجدوى النقد الذاتي، أي النقد الذي يولد وينمو ويتأسس من الداخل، أي من داخل هذه الكيانات. فالبرغم من الإهتزاز الذي يجذبه، وردود الفعل التي تتبعه، والنزعة الحمائية (الحماية عبر الإقصاء) التي تتعامل بها الحركات مع رموزه. إلا أنه يبقى الطريق الوحيد والميثاق الفعال لإصلاح مسار هذه الحركات التي لم تعد دعوتها ملكاً لنفسها. وهذا النوع من النقد، وإن بدت نواته تبرز وتشكل هنا وهناك،^(١) إلا أنه لم يحتل بعد المساحات التي يجب بلوغها، ولم يخترق المستويات والبنى الأساسية للمشروع الفكري والحركي لهذه الكيانات^(٢).

وإذا كان نقد الخصوم - مهما اشد واتسع - لن يحول دون استمرار الحركات الإسلامية وحضورها المستقبلي كما تحدثنا عنه في بداية البحث، فإن النقد الداخلي إذا صلب عوده وبلغ أبعاده، وحقق أهدافه، من شأنه أن يغير وجه هذه الحركات، أو يخلق من صلبها من يرث الرسالة وينقلها إلى فضاءات أرحب، وتحالفات أصلب، ومشاريع أعمق. وبذلك يتقل مستقبل الحركة الإسلامية من البقاء السلمي، كإفراز هام من إفرازات الأزمة، تقوى بقوتها وتضعف بضعفها، ليصبح بقاء إيجابياً. وهو بقاء

يتحقق بالاستقلال - إلى حد ما - عن الأزمة . ويتجسد في تحكم الظاهرة الإسلامية في صنع مستقبلها . انطلاقاً من مبادئها الذاتية ، وتنمية وصيدها الشعبي والتغييري ، واكتسابها للوعي التاريخي والوضوح الإستراتيجي .

من أجل الوضوح الإستراتيجي

إن كل رؤية مستقبلية للحركات الإسلامية لا تأخذ بعين الاعتبار عوائقها الذاتية لا يمكن أن تكون صائبة في استنتاجاتها وتوقعاتها . كما أن هذه الحركات ذاتها ، إذا لم تنجح في تحويل نفسها إلى موضوع للبحث والنقد - ولو بشكل نسبي - فإنها مقدمة على مزيد من الهزات والتزيف . إن العوائق الذاتية التي تحدثنا عنها وتوقفنا عندها كثيراً ، ولخصناها في أبعد ثلاثة : الفكر والتربية والتنظيم ، يجب أن تحتل اهتماماً مركزياً لدى الإسلاميين ، إذا أرادوا أن يؤهلوا أنفسهم للتحويلات الخطيرة التي ستحصل في العالم بعد أقل من عشرين سنة ، وسيكون لها انعكاسات عميقة على المنطقة العربية والإسلامية .

لكن وبالإضافة إلى ذلك هناك محاور أخرى ، ومؤسسات لا تقل أهمية ، على الحركات الإسلامية أن تشغل نفسها بها ، وتعمل على تحقيقها . فجميعها مترابط ومتداخل . بل نذهب أكثر من ذلك فنقول أن الأولى لا تتم إلا بالثانية ، ولا تتحقق المحاور الدولية إلا في ضوء مراجعة المحاور الذاتية .

أولى هذه المحاور ، بذل الجهود القصوى لاكتساب الوعي التاريخي والوضوح الإستراتيجي . إن العالم يتغير بسرعة مذهلة . كل شيء فيه يتحول ويتبدل ، المعلومات ، التحالفات ، موازين القوى ، المفاهيم ، المصالح ، القيم ، قواعد اللعب ، المناهج ، ومع ذلك لا تزال تحليلات الإسلاميين لأوضاع أقطارهم وبلدانهم ثابتة أو تكاد . وإذا كان اعتقاد جماعة وحزب

التحرير الإسلامي، في مركزية بريطانيا الدولية - المثال الأكثر فلكلورية، فإن بقية الرؤى السائدة في الأدبيات الإسلامية - خاصة في الساحة العربية - لا تخلو من الضبابية والنظرة التجريدية والمثالية للسياسة ولعالم. (١٩) إن إنشاء مراكز بحث مستقلة تجمع وتنايع التحولات الدولية في أهم المجالات، مسألة حيوية لفهم العالم كما هو، لا كما نتوهم.

سياسة اليد الممدودة

المحور الثاني وطني، يتعلق باستراتيجية الحركات الإسلامية داخل مجتمعاتها. هذه الاستراتيجية التي يجب أن تراجع في ضوء مصالح الشعوب وأولويات المرحلة التاريخية. لماذا يحافظ المسلمون دائما على عزلتهم، ويعمدون إلى قطع صلاتهم ببقية القوى والفصائل الوطنية الأخرى، بحجة التعارض العقائدي والتباين الفكري. فالحركات الإسلامية ترتكب خطأ عندما تضع غالفها في خانة واحدة وتعاملهم بنفس الأسلوب والحدية. وتفغل التباينات الحاصلة بين هذه الأطراف من جهة، والأهداف المشتركة التي يمكن أن تجمعها ظرفيا، أو ربما على مدى بعيد، مع جميعها أو بعضها. ولانقصد مجرد تقاطع في حملات انتحائية أو قتال مشترك في معركة جزئية (كما يحصل في لبنان)، وإنما نعني تلاقيا في أهداف ومهام خدمة للبلاد والجماهير العريضة.

● فالخبرات الديمقراطية قصية مركزية تستوجب إقامة الجبهات العريضة من أجل تشيئتها وحمايتها وتربية الشعوب على التمسك بها مهما كانت التضحيات.

● ودفع حركة التنمية في اتجاه تقليص الفوارق وتخفيف حدة التبعية للخارج، والنهوض بالزراعة، وخلق مؤسسات التضامن الشعبي. وكلها قضايا تحتاج إلى إرادة جماعية ومبادرات توحيدية وتخطيط مشترك.

● إن القضاء على الأمية المتفشية في مجتمعاتنا كالسرطان (هذه المجتمعات التي كانت أولى كلمات كتابه المقدس «اقرأ»)، فريضة إسلامية ووطنية. كيف يمكن أن تصدر شعوبنا العالم ونسبة الأمية تصل أحيانا ٩٠٪ رغم استقلال دولها منذ عشرات السنين.

● تدعيم الهوية الحضارية من لغة، وقيم عليا، وتخفيف عقدة الدونية تجاه الغرب، ومراجعة التعليم حتى - يتصالح مع التاريخ الوطني للشعوب. محور آخر مهم لمعارك مشتركة بين الإسلاميين وغيرهم خاصة القوميين. إن هذين التيارين بالتحديد في حاجة لمراجعة تجاربها الماضية، وتتبع الملاحظات التي حفت بولادة خصوصتها. على «الإخوان» أن يتخلصوا من عقدة الناصرية ومخلفاتها. وعلى العروبيين أن يراجعوا العلاقة بين العروبة والإسلام إذ لا فكاك ولا تنازع بين جناحين لطائر واحد^(٢١)

هذه بعض الأمثلة سقناها لدفع التفكير في اتجاه مراجعة العلاقات السياسية داخل المجتمع الواحد بين الإسلاميين وغيرهم. وعليهم أن يبادروا بصرح صيغ التعاون لإنهاء الحرب الأهلية الصامتة في معظم المواقع والمثبته في مواقع أخرى. ولا بد أن تتجاوز هذه المبادرات الإطار السياسي اليومي والظرفي، وتكون مبادرات ذات أبعاد حضارية وثقافية واقتصادية مستمرة ودافعة.

تنمية عالمية الخيارات

أخيرا المحرور الدولي. فالحركات الإسلامية بحكم طبيعتها الأيديولوجية ليست مجرد تعبيرات قطرية. إنها تحمل النداء التاريخي لتوحيد الأمة. وهذا عامل رئيسي من العوامل التي تفسر ظاهرة اهتمام القوى العظمى بالحركات الإسلامية وملاحقتها عن قرب ومتابعة تطوراتها ودرجة تمهوها.

لكن وفي مقابل ذلك نجد العلاقات الإسلامية - الإسلامية ضعيفة ومشحونة بالتوترات والصراعات وعدم الثقة. وقد تبلغ درجات من تبادل الاتهامات والتلاعن مالا يمكن صدوره عن جهات تؤمن برب واحد وتتسبب إلى رسالة خالدة. وإعادة تشكيل العلاقات الدولية لهذه الحركات تستوجب مايلي:

- بحث منظمة عالمية مستقلة عن الانظمة والدول تجمع كل الحركات والتيارات الإسلامية لتداول أوضاعها العامة. دون الدخول في قضاياها التنظيمية الخاصة. ومثال ذلك «الرابطة الدولية للأحزاب الاشتراكية». وليكن مقرها في إحدى العواصم الأوروبية وتسهل في تمويلها كل الحركات حسب أقساط سنوية. وتقام لها سكرتارية دائمة تتغير هيئتها المديرة مرة كل سنتين مثلاً تجنباً للإحتكار. وتصبح هذه المنظمة إطاراً للتشاور وتنسيق المواقف وتذويب الخلافات وكسب التضامن الدولي، واكتساب مواقع كأعضاء أو مراقبين في المنظمات والهيئات الدولية.

- العمل الجدي على تجاوز الخلافات التاريخية ذات الصبغة المذهبية. هذه الخلافات التي طالما استغلها الخصوم لكسر حلقات الوحدة بين العواصم الرئيسية للعالم الإسلامي: مصر، الجزيرة العربية، تركيا، إيران. إن الإشكال اليوم ليس في صحة هذا المذهب أو اعوجاج الآخر. وإنما بناء تصور إسلامي متكامل جديد يكون قادراً على إنهاء التخلّف العام للمسلمين ويحجب عن العضلات الدولية الراهنة التي تهدد البشرية بالحروب والمجاعات وحتى الفناء. إن معركة النصوص لا بد أن تتطور لتصبح معارك أفكار ومقترحات وحلول وبرامج مشتركة. ومادام الخلاف قائماً في أواخر القرن الأول بين شيعة وسنة وخوارج جدد، أي سجين اشكاليات الماضي البعيد، فإن الضبابية التاريخية ستواصل وسيتمحمل

الإسلاميون مسؤولية نقل المنطقة إلى مزيد من التقسيمات الطائفية والنزاعات المباشرة.

وكل عمل توحيدى يحتاج لقضية مركزية يجمع حولها الناس ولا يفترقون. ولن يجد الإسلاميون قضية أفضل تجمع شملهم وتوحد صفوفهم، وتدوب خلافاتهم مثل فلسطين. فهي عروة انحطاط المسلمين، وجرحهم النازف، وكابوسهم المزعج.

واليوم يتزامن تنامي حضور الإسلاميين في أقطار مختلفة مع الإنتفاضة المباركة التي أوقدها الشعب الفلسطيني بكل فصائله وأبنائه، وانصهر فيها إسلاميو الضفة والقطاع بكل جدية وعطاء. مما يوفر فرصة نادرة لإعادة طرح شعار فلسطين القضية المركزية للحركة الإسلامية. والالتقاء من أجل ضبط خطة عالمية لدعم الإنتفاضة ومؤازرة رجالها حتى النصر. وسيكتشف الإسلاميون - لو فعلوا هذا - الأهمية التي تحتلها هذه القضية في ترازوات العالم المعاصر، وكيف أنها المدخل للقضايا الحيوية الأخرى التي تشكل بمقتضاها السياسة الدولية الراهنة.

هكذا يتبين التشابك والتكامل بين المسائل الذاتية المتعلقة بفكر الحركات الإسلامية وفلسفة تنظيماتها ومناهج تربيتها، وبين مهامها الوطنية على المستوى القطري والحضارية على المستوى الدولي. ولو أفدمت الحركات على انجاز خطوات في هذه المسارات لتضاعف وزنها، ولتغيرت علاقات الأطراف بها جوهريا. ولأصبح مستقبلها فعلا ضرورة حضارية للأمم.

الهوامش

- ١ - محمد حسين ميكل، محاضرة في جامعة القاهرة عن «مواجه مستقلة»، نشرها مجلة «المستقبل العربي» عدد ١٠٨.
- ٢ - الملاحظات التي يتضمنها البحث لا تطبق بالضرورة على كل الحركات الإسلامية، وبمضي الاحتمال وهي مسوحات أساسا من واقع الحركات الإسلامية في الساحة العربية.
- ٣ - لا تزال الصوفية تلعب أدوارا مهمة في تركيا والودان والمغرب الأقصى ومصر وأفغانستان وسوريا لكن بوسائل مختلفة. إلى حد ما عما كانت عليه من قبل.
- ٤ - حسن حنفي - لتراث والتجديد - ص ٥٠ - طبعة مكتبة الحديد - تونس.
- ٥ - انظر على سبيل المثال كتب «سوسيولوجية ثورة» للكاتب فرائر فانتون الذي واكب الثورة الجزائرية.
- ٦ - لاستحضار آليات المجتمعات المضطهدة داخليا وخارجيا راجع كتاب «سيكولوجية الإنسان المعمر».
- ٧ - يقول برهان غليون «هناك قاعدة صحية اليوم بأن حصاد العقود الثلاثة الماضية كان ضعيفا جدا في قطاعات رئيسية من التجربة الحضرية» (مقدمة كتاب «اختيال العقل» - دار التنوير).
- ٨ - لا يعني هذا التقليل من الجهود الجبارة التي بذلت ولا يزال الإسلاميون في مناطق عديدة منها: فلسطين، بورك، لبنان، أفغانستان.
- ٩ - راجع كتاب «الحركة الإسلامية في الدوامة» صلاح الدين خورشني - دار البراق.
- ١٠ - تصح كتابات سيد قطب رحمه الله بمثل هذه التقسيمات خاصة في تفسيره «الطلال».
- ١١ - لقد تطلب كسر الحواجز بين الإسلامي الترنسي وعالم الكتب الصادرة عن جهات غير إسلامية نصالات طويلة انتهت إلى التحرر من هذه القاعدة الأساسية في توصيات الإحवाल المسلمين التربوية اعتمادا على تفسير خاطيء لحادثة عمر بن خطاب ورفقة الثورة.
- ١٢ - رواه الترمذي. راجع كتاب «جامع الأصول في أحاديث الرسول» تأليف الإمام محمد الدين ابن الأثير الجزري - الجزء ٨ - دار المكر.
- ١٣ - انظر مقال «أزمة خلق المسلم المعاصر» - عبدالحليم أبو شقة - مجلة المسلم المعاصر.
- ١٤ - انظر مقدمة كتاب «حتى يعبروا ما بأنفسهم» لجودت سعيد.
- ١٥ - يقول في رسالة «الإخوان المسلمون تحت راية القرآن» «لما حريا سياسيا وإن كانت لسياسة على قواعد الإسلام من صميم نكرت. ولما جمعية خيرية إصلاحية، وإن كان عمل الخير والإصلاح من أعظم مقاصدنا، ولما فرها رياضية، وإن كانت الرياضة

الدنية والروحانية من أعلى وسائلنا، كما شيئا من هذه التشكيلات، فإنها جميعاً تخلقه غاية موضوعيه محدودة لمدة محدودة . ولكننا فكرة وعقيدة، ونظام منهاج، مجموعة رسائل الإمام الشهيد - دار التورح ص ٣٢٠ .

١٦ - يقول الشيخ البنا رحمه الله وللقيادة في دعوة الإخوان حق الوالد بالرابطة القلبية، والاستناد بالإرادة العلمية، والشيخ بالتربية الروحية، والفائدة بحكم السياسة العامة للدعوة . . . ولهذا يجب أن يسأل الأخ الصادق نفسه . هل هو مستعد لاعتبار الأوامر التي تصدر إليه من القيادة (في غير معصية طاعة) فاطعة لأعمال فيها للجدل ولا للتزدد ولا للإنتفاص ولا للتحويل؟ مع إبداء النصيحة والتنبية؟ وهل مستعد لأن يفرض في نفسه الخطأ وفي القيادة الصواب، إذا تعارض ما أمر به مع ما تعلم في المسائل الإجتماعية التي لم يرد فيها من شرعي؟ المصدر السابق . رسالة التعاليم ص ١٩ .

١٧ - نظر كتاب «التفقد الذاتي» للدكتور خالص حليمي (من سوريا)

١٨ - والإيجابي أن الساحة بدأت تنور فيها مذبذبات قليلة مابرة لتحقيق هذا العرص المسلم المعاصرة، ١٥-٢١ حوار، وأجيرا «التيار الإسلامي»

١٩ - يقول محمد الغزالي ولقد رأيت ناسا يتحدثون عن إقامة الدولة الإسلامية لا يعرفون إلا أن الشورى لا تلزم حاكما، وأن الركة لا تجب إلا في أربعة أنواع من الزروع والثمار وأن وجود هيئات معارضة حرام وأن الكلام في حقوق الإنسان بدعة، فهل يصح هؤلاء لشيء؟ (مشكلات في طريق الحياة الإسلامية)

٢٠ - في هذا السياق تعتبر محاولة د. عصمت سيف الدولة (كتاب العروة والإسلام) جيدة - د. البراق تونس .

بسم الله الرحمن الرحيم

الملاحع العامة للفكر السياسي الاسلامي في التاريخ المعاصر

د. طارق البشري

المستشار / طارق البشري

- نائب رئيس مجلس الدولة.

- من مواليد اول نوفمبر سنة ١٩٣٣، وتخرج في كلية الحقوق بجامعة القاهرة في مايو سنة ١٩٥٣. بعد تخرجه عمل في مجلس الدولة المصري. وهو هيئة قضائية تفصل في المنازعات التي تقوم بين الافراد وبين الدولة، وودي من وزاراتها ومصلحتها. والمجلس يقوم ايضا بمهمة الاقلاء لجهات الحكومة وهيئاتها ومراجعة مشروعات القوانين.

- له عدد من الكتب والبحوث في التاريخ المصري والتاريخ العربي الاسلامي في المرحلة المعاصرة منذ هيايت القرن الثامن عشر حتى الآن. مع اهتمام خاص بالحركات السياسية التي نشأت في هذه المرحلة. وبالتيارات الفكرية والسياسية.

- له عدد عن الكتب من الحركات السياسية الشعبية في مصر بعد انتهاء الحروب العالمية الثانية، وعن الاقطا

والمسلمون في اطار الجماعة الوطنية، وهي دراسة عن مؤسسات الدولة وتنظيمات السياسة بانظر الى العلاقة بين المسلمين والاقاط من بداية القرن التاسع عشر حتى الآن، وبمجموعة دراسات وكتب عن لنظام السياسي ونظام الدولة من بدايات القرن العشرين من حيث مدى الاثار المتبادلة بين التكوينات التنظيمية لمؤسسات الدولة والاهداف والمشاكل التاريخية والسياسية والاجتماعية خلال هذه الفترة

وثمة دراسات في الفكر السياسي عن الاسلام ولعربية، وعن الاوضاع التاريخية والسياسية التي افضت الى ازالة الشريعة الاسلامية عن موقعها المهيمن على الشرعية في المجتمع الاسلامي.

وذلك فضلا عن دراسات تحت النشر عن مناهج النبات والتغير في فقه الشريعة الاسلامية، وعن مؤسسات الحكم في الفقه الاسلامي وفي النظم الغربية.

الملامح العامة للفكر السياسي الاسلامي في التاريخ المعاصر

أتصور أنه لكي نتلمس رؤية المستقبل للحركة الاسلامية، يحسن بنا أن نطالع ملامح الرعاء الزمني الذي تعمل فيه هذه الحركة والزمان المعاصر في تاريخنا يتكون من هذين القرنين الأخيرين، وقد شارف القرن الثاني منها على شهيته، وصرنا على مشارف قرن ثالث يبدأ معنا بالملامح عينها التي صبغت تاريخنا المعاصر منذ بداية القرن التاسع عشر.

أمام الحركة الاسلامية في بلادنا مهام جد متعددة ومتنوعة، في مجالات الفكر والفقه، والنظم السياسية والرؤى الحركية، وفي تشييد المؤسسات ورسم العلاقات في هذه المجالات وغيرها أماننا العديد من المشاكل، منها على سبيل المثال؛ مسألة التجديد مع المحافظة على الاصول، والتجديد يعني التحرك الفكري والمحافظة على الاصول تعني الصمود. ومنها الانفصال الحادث بين علوم الدين وعلوم الدنيا، وهو انفصال طرأت تداعياته مما ألم بنا من توجهات الغرب في القرنين الأخيرين، وعلينا ان نعيد المزج والدمج بين هذه العلوم جميعا، كما كان فقهاؤنا القدامى يعتبرون العبادات والمعاملات أبواباً من علم واحد.

ومن المشاكل أيضا تلك القطيعة بين الفكر والنظم الوافدة من الغرب والفكرة والنظم الموروثة، وهي قطيعة تتعمق في وعى الناس عبر السنين. ومن ذلك أيضا هذا الازدواج في بناء المؤسسات والنظم والهيئات، سواء في التعليم أو في القضاء أو في مؤسسات الادارة والحكم أو في الاقتصاد. ومنه أيضا هذا التنوع الكبير للرؤى الاسلامية للواقع الراهن او هذا العموض

الذى يعوق حسن إدراكنا للأوضاع المعيشة ولما يتعين علينا اتخاذه من الذرائع لحفظ الجماعة الاسلامية والنهوض بها.

وليس آخر تلك المشاكل مشكلة التفتت التى تعاني منها أوطاننا، أى هذه التجربة الاقليمية والقطرية التى صرنا إليها عبر القرنين الأخيرين، وما أدى اليه هذا الوضع من ظهور عناصر التباعد والتنافر فى كل قطر اراء غيره، حتى تكونت عوائق ذاتية صارت تكبح نمو حركات التوحيد العربى والاسلامى، لأن الجزئة قد غايرت من أوضاع كل قطر إزاء غيره، فى أمور الاقتصاد والسياسة وبناء النظم والمؤسسات وهذه المغايرة تشكل عوائق امام مساعدى التوحيد، متى وجدت تلك المساعى وحيثما وجدت.

ان تاريخنا المعاصر بدأ بحركتين للاصلاح كانتا متضاربتين، ولم يكتب لهما أثر عميق فيما عرفنا من بعد من وجوه الاصلاح.

اولى الحركتين، كانت حركة التحديد الفقهي والفكرى التى استفتحت بابن عبد الوهاب فى نجد فى القرن الثامن عشر (١٧٠٣ - ١٧٩١) تقوم على التوحيد المطلق وترفض فكرة الحلول والاتحاد وتؤكد مسؤولية الانسان وتمنع التوسل بغير الله وتدعو لفتح باب الاجتهاد، ومظهر محمد بن نوح الغلاق فى المدينة (٧٥٢ - ١٨٠٣)، كما ظهر ولى الدين الدهلوى فى الهند (١٧٠٢ - ١٧٦٢) وفى اليمن طهر محمد بن على الشوكانى (١٧٥٨ - ١٨٣٤)، ثم الشهاب الألوسى فى العراق (١٨٠٢ - ١٨٥٤). وفى المغرب ظهر محمد بن على السنوسى (١٨٧٨ - ١٨٥٩) ثم ظهر فى السودان محمد بن أحمد المهدي (١٨٤٣ - ١٨٨٥).

ونلاحظ ان هذه الدعوات التجديدية الاصلاحية كانت ظاهرة عامة من منتصف القرن الثامن عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر تقريبا، وانه رغم الخلافات التى تبدو بين بعض هذه الدعوات وبعضها، فهى جميعها

تكون حركة تجديدية، وهي جميعها تتفق اتفاقا عاما في دعوتها للتجديد ونبذ التقليد وفتح باب الاجتهاد.

ونحن اذا نظرنا الى مناطق قيام هذه الحركات وجدناها تظهر في الهند والعراق شرقا وفي نجد واليمن والحجاز والسودان جنوبا وفي المغرب بالجزائر وليبيا غربا. فهي حركة عامة ولكنها تتفادى منطقة القلب من الامة الاسلامية، بحسبان ان منطقة القلب من هذه الامة كانت تتمركز في مجال الهيمنة المركزية للدولة العثمانية في ذلك الوقت، وهي المنطقة الممتدة على المحور من تركيا الى الشام الى مصر، (استامبول - دمشق - القاهرة).

وكان من الطبيعي ان تبقى منطقة المركز عصبية على التغيير والتجديد، لاستتباب المؤسسات التقليدية وعظم النفوذ المحافظ لهذه المؤسسات، وانصافها جميعا بيهيئات الحكم والسلطان ووجودها كلها في منطقة الضوء الساطع لدى اجهزة الدولة وكانت حركات التجديد العقلي والفكري خليقة بان تنمو ويزداد نفوذها حتى في مجال نفوذ المؤسسات المركزية، ولذلك لعظم الاحتياج للاصلاح الفكري وللتجديد الفقهي في ذلك الوقت ولان نمة شواهد تاريخية تشير الى ان هذه الدعوات كانت مما يحسن قبله لدى عامة المفكرين والمثقفين في مصر والشام، لو لم تواجه بمثل ما ووجهت به من السلطة.

وثانية هاتين الحركتين، كانت حركة الاصلاح المؤسسي التي قامت مع نهايات القرن الثامن عشر ونهايات القرن التاسع عشر على امتداد محور السلطة المركزية للدولة العثمانية بين استامبول والقاهرة.

استفتحت هذه الحركة بسعى السلطان سليم الثالث لاعادة بناء الجيش العثماني على الطراز الجديد، وذلك بغية التمكن من مواجهة الاخطار الفعلية المحدقة بالدولة العثمانية، سواء من روسيا القيصرية في الشمال او

من الانجليز بأسطولهم في البحر المتوسط او من سائر الدولة الاوروبية الكبرى في ذلك الوقت. وتلت حركة سليم الثالث الفاشلة حركة السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٤٠) وحركة محمد علي من مصر (١٨٠٥ - ١٨٤٨). وقامت هذه الحركات بمناسبة وقائع الغزو الاوروبي لارض لمسلمين بخاصة، وللشرق بعامة.

لم يبدأ تاريخنا المعاصر الا وكان قد احكم الحصار حولنا، اكتشف طريق رأس الرجاء الصالح، الذي أدى الى تطوير العالم الاسلامي من الجنوب والشرق، فضلا عن الغرب والشمال ونحن نذكر توسعات روسيا القيصرية في آسيا الوسطى وسيطرتها على بلدان «ما وراء النهر» ودخول بخارى وطشقند وسمرقند في حوزتها، ثم حروبها ضد الدولة العثمانية بالزحف عليها من الشمال. كما نعرف سيطرة الانجليز على الهند ووصول هولندا الى جزر الهند الشرقية، ثم صعود الانجليز من الهند شمالا الى اواسط آسيا.

وبعد تمام حركة الحصار الغربي بدأت عمليات غزو القلب مع نهايات القرن الثامن عشر وعلى مدى القرن التاسع عشر، ومن ابرز ملاحظاتها حملة نابليون على مصر في ١٧٩٨ التي كان يستهدف منها الاستيلاء على مصر وارض الشام كلها، ثم استيلاء الانجليز على عدن في ١٨٣٩ واستيلاء فرنسا على الجزائر في ١٨٣٠ ثم على تونس في ١٨٨١، واستيلاء الانجليز على مصر في ١٨٨٢ ثم على السودان في ١٨٩٩، واستيلاء ايطاليا على ليبيا في ١٩١٢، واستيلاء فرنسا على المغرب في السنة نفسها، ثم اقتسام الشام والعراق بين بريطانيا وفرنسا بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى في ١٩١٨. وهكذا تقطعت البلاد شلوا شلوا مما كان له اثره العميق من بعد.

كان من الطبيعي ان تلفت هذه المخاطر اقصى الانتباه من رجال الدولة

والقائمين على الحكم، وان توفق فيهم الشعور بالحاجة الى الاصلاح، وهم المسؤولون عن الرباط وحماية الثغور والدفاع عن الحوزة. ورجال الحكم رجال عمل وتصدى تلفتهم المشاكل العملية ويبدرون في التصدى بها بالحلول العملية، ووجوه الاصلاح والتجديد التي يهتمون بها هي ما يتصل مباشرة بما نسميه الآن «شؤون الأمن القومي»، ونقطة البداية في ذلك مؤسسة الدفاع عن الديار، وهي الجيش وفي هذا يتفق سليم الثالث مع محمود الثاني مع محمد علي.

واذا بدأ الاصلاح في مجال الجيش، فانه يبدو أول ما يبدو اصلاحا في استخدام آلات القتال كالدفاع وغيرها وادخال ادوات القتال الحديثة يستدعى ادخال وسائل التنظيم الحديث الملائم لاستخدامها. وفي هذين المجالين لا بد من الاستفادة من خبرة الخصم الذي ثبت تفوقه فيهما. كما ان هذين المجالين يستدعيان إدخال اغطاط جديدة من التعليم تتعلق بعلوم الصنائع وفنونها، مما يمكن من الاستخدام الأمثل والسيطرة على وسائل الحرب الجديدة، سواء الآلات وصاعتها وتركيبها واستخراجها، أو التنظيمات التي يتحقق بها التنسيق الأمثل.

كل هذه المهام يقوم على تحقيقها رجال دولة ومدبرو أعمال ومنفذو سياسات، وهم بحكم نوع أعمالهم وخبراتهم ذوو حص عمل مباشر، ولا ينشغلون كثيرا بالجوانب النظرية والفكرية. ثم إن الضرورة تستدعي منهم سرعة سريعة في التحرك والتنفيذ، لمواجهة المخاطر الخارجية أولا، وللمناورة والالتفاف على القوى التقليدية في الجيش وفي مراكز الدولة ثانيا.

جماع هذه الأوضاع ألجأ حكام ذلك الزمان الى ان يتوسلوا للاصلاح بانشاء ما يمكن ان نسميه «المؤسسات البديلة» فلم يهتموا بان يتبنوا حركة تجديد شامل للجماعة والمؤسسات المختلفة، ولم يهتموا بان يظهر الجديد

انبثاقا من القديم انما ابقوا القديم على حاله من القدم . فكرا ومؤسسات ورجالا ، ابقره على ركوده ، وانشأوا بجانبه المؤسسات الجديدة برجال آخرين وفكر آخر . ولم يجر ذلك منهم استجابة لضرورات السرعة في التنفيذ فقط ، ولكنه جرى تجبها للخلاف والصراع مع مؤسسات تقليدية كانت هي نفسها من ركائز الحكم ومن اعمدة قيامه ودعامات استقراره . وذلك سواء في الجيش او في التعليم او في الفكر او الادارة المدنية .

بقى الجيش القديم وانشئت بجواره فرق جديدة ، وبقي التعليم التقليدي واقامت بجانبه مدارس حديثة وهكذا ، وصار هذا الازدواج منهجا وتقليدا ، سواء في السياسات المنفذة او في بناء عقلية الحكام المصلحين في بلادنا . ثم صار منهجا يترسوم على وجه التلقائية في انفاذ مطالب الاصلاح في المجالات المختلفة .

وثمة ملاحظتان يمكن الإشارة إليها هنا ؛ فإن هذا الازدواج الذي حدث بين المؤسسات القديمة والحديثة ، لم يكن من شأنه وحده أن يقيم صدعا في الجماعة أو في البيئة الاجتماعية أو الهياكل الفكرية ، لو أن الأمور جرت على منوالها ، كان الأرجح أن يتفاعل الطرفان ويتبادلون التغذية على المدى الزماني الأطول ، ولكن الذي حدث انه ما ان ظهر هذا الازدواج حتى بدأ ينسرب اليها النفوذ الأوروبي في الكثير من المجالات والأنشطة . ووجد هذا النفوذ قويا وقد عميت من مؤسسات غربية كالبنوك ومن نظم التعامل القانوني ومن فكر وحقائد . ووجدت هذه المؤسسات والنظم والافكار الوافدة ، وجدت في الازدواج الحادث ظرف مواتيا ورؤوس جسور لتلك النظم والافكار الوافدة ، فسرعان ما ضللت هذه المؤسسة الحديثة وصرقتها عن هدفها الأصلي الخادم لحركة المقاومة الحديثة ضد مخاطر الغزو الغربي ووجهتها وجهة التلقي والتابعة والتثبيت للنفوذ الغربي بعامة . وتضرب لذلك المثل بالمفارقة السريعة لمدارس محمد علي الحديثة التي أنشئت لتنفيذي

الجيش المحارب ونقتصر على تدريس علوم الصنائع وفنونها، كالمهندسة والطب والحربية. . الخ. وبين مدارس الخديوي اسماعيل والاحتلال البريطاني مع نهاية القرن التاسع عشر التي صرفت همها عن تلك العلوم الى تدريس الآداب والنظم القانونية الوافدة. . الخ. ونلاحظ ذلك أيضا في المقارنة الماثلة بين بعثات محمد علي في أوائل القرن الماضي وبعثات الاحتلال البريطاني في أواخر ذلك القرن.

وثانية الملاحظتين، ان عامل الخطر الخارجي كان هو السبب في كل الظواهر السابقة، هذا الخطر الخارجي الحاد ذو لوقائع الممتدة عبر سني القرن التاسع عشر، هو ما به توقفت حركة الاصلاح الفكري والفقهية التي سبقت الاشارة اليها، لأن مجال التجديد في الفكر والفقه كان يجري مكافحة للمؤسسات المحافظة. ولأن قيام الخطر الخارجي المهدد لأمن الجماعة كلها من شأنه أن ينحى المشاكل الداخلية ويبعدها عن بؤرة الاهتمام، من شأنه ان يلقي على سلطات الحكم والمؤسسات الحاكمة مهام الدفاع عن الجماعة وحماية الحوزة مما يستدعي من الكافة المساندة والالتفاف وارجاء خلافات الداخل وهذا ما حدث منذ اشتعلت المخاطر الخارجية في بدايات القرن التاسع عشر. اذ ذوت مع حركة الاصلاح الفكري على مدى النصف أو الثلثين من بداية ذلك القرن.

وهو ذاته هذا الخطر الخارجي، الذي استدعى أسلوبا عاجلا سريعا عمليا للاصلاح اعتمد على بناء مؤسسات جديدة موازية للقديم دون ان تظهر منها ودون ان يصاحبه هذا الاصلاح حركة فكرية وحركة احياء للقديم توأمتها وتتقل بالمجتمع كله من حال قديم الى حال جديد ناهض تنسجم هياكله وأبنيته وتتكامل في أداء وظيفتي واحد. وهو ذاته الخطر الخارجي الذي احتل بنفوذه سائر المؤسسات المحدثنة وغير من وظائفها ليجعلها باسم الحداثة قواعد تثبيت التبعية له في المجتمعات المفردة.

والحال ان لم تفتقر حركة الاصلاح المؤسسي (الجيش والدولة . . . الخ) دعم حركة الاصلاح الفكري والفكري فقط، ولكنها حاربتها وعملت على تصفيتهما، وهذا ما كان من مسلك استانبول (محمود الثاني) والقاهرة (محمد علي) من الحركة الوهابية في ١٨١١ .

لذلك كان من نتائج هذه الفترة، نوع من الانفصام بين حركة الاصلاح المؤسسي وحركة الاصلاح الفكري، ونوع من الازدواج بين الأبنية التقليدية نظما وفكرا وبين الأبنية الحديثة نظما وفكرا، فصار القديم أبتز مقطوعا لم يفض الى جديد من نوعه ومن مادته ومائه، وصار الجديد أجنبيا لقيطا ولد من نسق عقيدي آخر ومن أوضاع اجتماعية وتاريخية مختلفة . وما حل القرن العشرين حتى كانت البيئة الاجتماعية والفكرية قد انصدعت بين قرن أبتز وقرن لقيط أعقبه . وهذا ما ورثناه حتى اليوم وما تواجهه الحركة الاسلامية لتعامل مع مجتمع مصلوع، عليها أن تلائم صدعه وان تجدد قديمه وتوصل حديثة .

وفي ظل هذا الظرف أنت الموجة التجديدية الثانية، جاءت من المناطق التي عرفت من قبل بمناطق القلب، والتي آلت مع نهايات القرن التاسع عشر الى الغزو والاحتلال الأجنبي . واستفتحت برجال مثل جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩ - ١٨٩٦) ومحمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥) ومحمد رشيد رضا (١٨٦٥ - ١٩٣٥) . وفي الوقت ذاته صار للتيار المحافظ وظيفة جد هامة تتعلق بالوقوف دفاعا عن أصول العقيدة وثوابتها في وجه رياح الغزو العاتية التي لم تترك أخضر ولا يابس وشملت الفكر والعقائد والعوائد وأساليب العيش . . . الخ .

لقد صار على الحركة الاسلامية في عمومها وبمجردديها ومحاظليها ان تواجه أوضاعا متعددة تستدعي مواقف فكرية متباينة، فهي لم تعد تواجه ما كان يواجهه ابن عبد الوهاب من تعصب مذهبي وبدع وخرافات، وهي لم

تعد تواجه أخطار الاحتلال العسكري الغربي لأراضي المسلمين، إنما صارت تواجه مع كل ذلك وقضلا عنه، موجات من «التبشير» تقوم به بعثات مسيحية أوروبية وأمريكية، وتواجه أفكار الفلسفات المادية واللاينية، ونزعة التغريب في وسائل العيش والأساليب والعلاقات الاجتماعية.



هذا في ظني هو المنشأ التاريخي الحديث للتحديات التي تواجه الحركة الإسلامية فكريا وعملا، وهي التحديات التي أشير إليها في صدر هذا المقال، استحسن أن أعرضها في سياقها التاريخي، وأنا الآن أحاول أن أعرض حصينة لتصدي الحركة الإسلامية لهذه المشاكل، أعرضها في سياقها التاريخي الواقعي أيضا. ففي ظني أن الفكر الإسلامي الحديث تكون بالتراكم الحميد عبر عشرات السنين التي مضت من نهايات القرن الماضي، وهو تكون من جهود عدد غير محصور من المفكرين والقادة والمصلحين. وهو فكر شديد وتراصت لبياته تحت خط النار، وبنيت قلاعه وسط قصف مدافع الخصوم. ونذكر هنا في عجلة الملامح العامة لحركة تراكم الفكر السياسي الإسلامي في المرحلة التاريخية المعاصرة.

ونحن إذ نختار هذا «الطريق التاريخي» لعرض مفردات الفكر السياسي الإسلامي في زماننا، إنما نفعل ذلك وأعيننا على الحاضر، ولنوضح الظرف التاريخي الذي نبت فيه أي ثمرة من ثمار هذا الفكر، وهذا يلقي الضوء على هذا «المفصل» الذي يصل الفكر الواقع من حيث الأعمال والمقاصد، أي من حيث مدى احتياج جماعة المسلمين لفكرة حركية ملائمة في لحظة بعينها، ومن حيث توظيف هذه الفكرة لصالح الإسلام وجماعته في مرحلة ما. وهذا يوضح أيضا أن كثيرا مما يعتبره خلافا في الرأي فنقف إزاءه متواجهين متقابلين، كان أساسه اختلاف الزمان أو المكان، ولم يكن خلاف

حجة وبرهان، وإيضاح هذا الأمر من شأنه أن يقرب بين المتخالفين والا يجعلهم في موقف المواجهة والمقابلة، انما يجعلهم أعرف بأن ثمة حقائق اسلامية عليا ومصالح اسلامية عليا، ونحن - كل في زمانه ومكانه - نتوسل الى رعايتها وصيانتها واعلائها بالعديد من المواقف الفكرية والحركية التي تتباين بنبأين الظروف والأوضاع. ومن هنا ندرك ان كثيرا مما نسميه اختلافا هو الى التنوع أقرب وكل ذلك يزيدنا باذن الله غنى ومرونة في ادراك وجوه الرأي وفي التعامل به مع الواقع اعلاء للمصالح الاسلامي العام.

إن لواقعنا التاريخي الحاضر جانبين. هما وفقا لتعابيرات مالك بن نبي الاستعمار والقبالية للاستعمار. وأنا أقصد بالاستعمار العدوان الآتي اينا من الخارج، عسكريا كان أو سياسيا أو اقتصاديا أو فكريا، أي هو أثر الخارج فينا متى كان هذا الأثر يجري بغير رضانا ولغير صالحنا. كما أقصد بالقبالية للاستعمار هذا الوضع الذي نكون عليه والذي يمكن من غلبة الغير لنا، أي هو ما تتصف به في وقت ما من الضعف أو الفقر أو الاضطراب أو الوهن أو الجهل أو التضارب أو غير ذلك مما يكون سببا في غلبة الطامعين فينا على أمرنا.

وبهذا نجد ان جمال الدين الأفغاني وضع اللبنات الأولى في فكرنا الاسلامي الحديث «المقاومة للاستعمار»، وان محمد عبده وضع اللبنات الأولى في هذا الفكر «المقاومة للقبالية للاستعمار».

لقد انشغل جمال الدين بأمر «وحدة المسلمين» ليتمكنم الوقوف في وجه ما يتهدهم من أطماع الدول الأوروبية والغربية ودعا لنبد الخصومة بين السنة والشيعة ليتمكن تأليف السلطين الاسلاميتين الكبيرتين في وقته وهما سلطتا استانبول وايران، بعد ان كانت ذهبت دولة الهند الاسلامية أدراج الرياح، ومن أهم ما أكد عليه هو طرح ولاية الاجنبي عن المسلمين بحسبانه

الركن الأعظم للإسلام . فوحدة الجماعة الإسلامية وحدة موظفة الى مقاومة الاحتلال ونيل الولاية الأجنبية ، واعتبار ذلك هو الركن الأعظم للإسلام في وقتنا ، هذه النقطة تنطوي على جوهر دعوة جمال اندين وجوهر ما أرسى في الفكر السياسي الاسلامي الحديث .

وأهم ما أريد الإشارة اليه هنا ، ذلك الجدل الذي كان يثور كل حين حول موضوع مقاومة الاستعمار واجلائه ، وموضوع الأخذ بأسباب النهوض ومعالجة أسباب الضعف ، بأي هذين الموضوعين نبداً ولايهما تكون الأولوية في اهتمامنا وتحركنا .

والقائلون بأولوية الاستعداد لمكافحة الاستعمار يستندون الى أن وجود الاستعمار يرتب مجموعة من السياسات التي تتخذ لصالح بقاءه ، فوجوده واستمرار بقاءه يضعف فينا أسباب مقاومته ويقضي على امكانيات النهوض ضده أو النهوض لتحقيق أي أمل مرتجى في المستقبل .

والقائلون بأولوية بناء القوة الذاتية وانضاج أسباب النهوض ومعالجة نواحي الضعف ، إنما يستندون الى أن ضعفنا الذاتي هو الذي سبب نجاح الاستعمار ضدنا ، ونحن لم نستطع ان نقاوم غزوه لأننا كنا ضعافاً ، ولأننا ضعاف فلن ننجح في احراجه ، وإذا حدث ان خرج مع بقاء ضعفنا فسيعاود الكرة علينا ، أو يعاودها غيره .

وفي ظني أن هذا الجدل يقوم على خيار خاطيء ، لأنه يجري تمييزاً بين أمرين كلاهما لازم ، أو أنه يقيم أولوية بين الواحد منهما تجاه الآخر ، رغم أنها ذوي أولوية واحدة ، ذلك انها معا شرطان للنهوض والتقدم والاستقلال ، بوصف ذلك كله عملية واحدة ، ولأن كلاهما لازم للأخر ملزوم منه . ومتى كان الأمر كذلك فليس من الصواب ان نطرح سؤالاً مفاده ان أيهما أنفع وبأيها سداً . وعلينا أن نسلح بالنظرة التكاملية التي تنظر الى العناصر المتنوعة

في تكاملها وليس في تنافرها. وإن الخيار الذي يطرح على الناس في وقت معين، والذي يتعلق بما يبدأ به من هذه العناصر إنما تؤثر فيه - وقد تتحكم فيه - ظروف اللحظة التي يطرح فيها الأمر، والاختيار الصائب هو الاختيار الذي يتلاءم مع ما تتطلبه اللحظة التاريخية ذاتها، ومدى ملاءمة عنصر ما إنما تقاس مدى إمكان تحقيقه في ظرف معين، أو بمدى ما يترتب عليه من أثر مطلوب في هذه اللحظة، فالملاءمة نجد حديها في الامكانية والتوظيف. بذلك فنحن في الحقيقة لا نختار - عندما نختارهما - بين بديلين كما لو كانا سعتين معروضتين في واجهة أحد المحال التجارية، إنما ننظر في الممكن والمؤثر في اللحظة التاريخية المعنية.

وجمال الدين عندما كان يهيء المسلمين ويستحسبهم لمقاومة الاستعمار في كل من مصر وفارس والهند واستانبول، إنما كان يصنع ذلك في ظروف تدفق موجات الغزو الاستعماري على ديارنا في كل هذه الأقطار، وفي مثل هذه اللحظات فإن الخيار الوحيد المجدي هو الاحشاد والتجمع للمقاومة. وقد ساهم محمد عبده بقدر في هذا العمل عندما نشط مع أستاذه جمال الدين وقتها.

ولكن لا شك أن جهد الرجلين لم يكن متماثلاً، وكان تركيب كل منهم النفسي والوجداني والفكري متلائماً مع المهمة التي قام بها، جمال الدين في مقاومة الاستعمار، ومحمد عبده في مقاومة القابلية للاستعمار. وقد بدأ محمد عبده نشاطه الذي تميز به بعد تمام احتلال الانجليز لمصر في ١٨٨٢، وقد أبعد عن مصر سنوات ثم عاد بعد أن تمكن منها الاحتلال البريطاني ولم يعد من بين الخيارات المطروحة في التسعينات من القرن التاسع عشر، أن تحشد القوى لطرد الاحتلال، ولم يعد ثمة خيار غير العمل الدائب لمقاومة والقابلية للاستعمار. ومن هنا جاءت جدوى ما صنع محمد عبده. وقد اعتنى ما رآه من ازدواج يفصم الحياة الاجتماعية، وتبدت أهم ظواهره في

مجال القانون والتشريع ومجال التعليم . وهنا صارت دعوة الاجتهاد والتجديد لصيغة بهدف تفتيق الفكر الاسلامي وفقهه ليستجيب لمطالب النهوض والصحة وليلتشم الصدع الحادث في مؤسسات المجتمع فيمكن القضاء على الازدواج الحادث في المؤسسات .

وصار محمد رشيد رضا امتدادا لدعوة محمد عبده خلال الثلاثين عام التي أعقبت وفاة محمد عبده في ١٩٠٥ ، إلا أنه امتداد له تميزه وتنوعه واستجابته للاوضاع المتغيرة على مدى هذه السنين . فقد صارت اجتهاداته أكثر انصالا بفكر ابن تيمية ، ومن ثم قويت الأصرة من بعد بين حركة التجديد الفقهي وبين التوجه السلفي . وكان لهذه الأصرة أثر عميق في تحقق الملاءمة بين الأصالة الشرعية وبين استشراف أوضاع الواقع المعيش . كما كان السيد محمد رشيد رضا أوغل في السياسات العملية ، سواء العربية أو الاسلامية ، من الامام محمد عبده ، واكمل لديه منهج التفسير المجدد للقرآن مع الربط بين قضايا الفقه وقضايا السياسة ، ذلك لأنه عاصر من الاحداث ثغالية لمحمد عبده ما كان يحتاج لهذا الانشغال بهذه السياسات الوطنية ، مثل تصفية الدولة العثمانية وتقسيم بلاد الشام والعراق بين الانجليز والفرنسيين وظهور الصهيونية .



في بداية القرن العشرين ، كانت الحركة الوطنية في بلادنا مرتبطة بالاسلام لا تكاد تنفص . وكانت شعوبنا العربية الاسلامية - وهي تقاوم الاستعمار - إنما تنهض تحت راية الاسلام وتتجمع تحت جناحيه وتكافح به الاحتلال الاجنبي وظلم الاستبداد . ومن ذلك حركات الجزائري في الجزائر والخطابي في المغرب والسوسي في ليبيا والمهدي في السودان وابن عبد الوهاب

في الجزيرة، وحتى حركة مصطفى كامل في مصر تنتمي الى هذا الاتجاه الذي لا يفرق بين الاسلام وبين حركات مقاومة الاحتلال والاستبداد. ولم تكن التكوينات الثقافية والاجتماعية المتأثرة بالفكر الغربي، لم تكن تتجاوز بعض النخب السياسية من كبار رجالات المجتمع ذوي المناصب الكبيرة، ولكن ما لبثت هذه التكوينات أن اتسعت وتكاثر ناسها، بسبب نظام التعليم الحديث الذي لم يكتف بادخال العلوم الحديثة في الصنائع وفنونها كالفيزياء والكيمياء وغيرهما، ولم يكتف بادخال اللغات الاوروبية، ولكنه نظام اسس على غلط علماني يفصل علوم الدين عن علوم الدنيا وهموم على اساس من فلسفات العرب. والسبب الثاني يتعلق بانتشار الفكر الاوروبي الفلسفي والاجتماعي ونظرياته بين صفوف المثقفين المنخرجين من هذه المدارس أو من المبعوثين الى الخارج. ثم هناك سبب ثالث يتعلق بوجود المجلات الشهرية والكتب التي بدأت تظهر لتروج لهذه الافكار وتقيم قواعد احلال فكري ونظري تعارض أسس الفكر الاسلامي التقليدي.

ولم تكند تنتهي الحرب العالمية الاولى (١٨١٤ - ١٨١٨) حتى كانت الدولة العثمانية قد صفت: وحل محلها دولة تركيا الحديثة التي ألغت الخلافة الاسلامية واتخذت اجراءات بالغة الحدة لتصفية كل أثر للاسلام في تلك الديار، كنظام للحياة واساس للشرعية الاجتماعية والسياسية فيها. وكان لذلك وقع الصدمة الشديدة على المسلمين في العالم أجمع، لا ألما من ذهاب دولة بني عثمان ولكن ألما من تلك الظروف التي نقضت عقد المسلمين وشتت شملهم، فلم يعودوا يرون جهة أو هيئة يتجهون اليها كجمع لهم. وفي الوقت نفسه احتلت القوات الاوروبية ما كان لم يحتل بعد من ارض العرب والمسلمين واقتسموها فيما بينهم، وخاصة ارض الشام والعراق كما سبقت الإشارة.

وفي هذا الوقت ظهر عديد من الحركات الوطنية في العالم الاسلامي

كمصر وفي غيره كالصين والهند، وكذلك حركات المقاومة في البلاد حديثة العهد بالاحتلال كسوريا والعراق. كانت القوى الأساسية التي قادت هذه الحركات من أبناء المؤسسات الحديثة في التعليم ومن تربوا على أسس علمانية بعيدة عن المؤسسات الدينية التقليدية.

وقد تكافقت هذه العوامل لتضع الحركات من أبناء المؤسسات الحديثة في التعليم ومن تربوا على أسس علمانية بعيدة عن المؤسسات الدينية التقليدية وقد تكافقت هذه العوامل لتضع الحركات الوطنية التي ظهرت في هذه المرحلة الوطنية التي ظهرت في هذه المرحلة، بصورة علمانية، فهي تعمل على إجلاء المحتل وتطالب بالاستقلال السياسي، ولكنها ترسم لمستقبل بلادها صورا مستمدة من أنماط النظم الاجتماعية السائدة في الغرب، وتستهدف بناء نظم وضعية بعيدة عن الفكر الديني وعن أصول الشرعية الدينية.

في البداية إندمج التوجه الاسلامي ورجاله في هذه الحركات، بحسبان أن مقاومة الناصب الأجنبي أولى في الاعتبار، وأن إجلاء يقيد القوى الوطنية كلها. ومن المتبع للحركات الوطنية في هذه المرحلة، من بداية العشرينات من القرن العشرين، يلحظ اتصالا قويا للعناصر ذات التوجه الاسلامي بهذه الحركات ومشاركة فعالة فيها.

ولكن مع نهاية العشرينات بدا أن الفكر العلماني يعمل بإصرار على أن يسيطر على أوضاع المجتمع كلها، وأن يصوغ المؤسسات الاجتماعية والفكرية ومؤسسات لدولة بطابعه، ويعمل على أن يفصل الاسلام عن أوضاع المجتمع لينشئ نظاما علمانيا صرفا ويكمل النظام العلماني الذي كان بدأ مع نهايات القرن التاسع عشر. وبدأت دعوة صريحة جهيلة تطالب بتنحية الاسلام عن نظم الحياة كافة.

وفي الوقت نفسه تحررت حركات التبشير المسيحي الأوروبية والأمريكية من خوفها إزاء المسلمين. كانت هذه الحركات قد وفدت إلى إقطارنا منذ منتصف القرن التاسع عشر، وكانت وقتها تنشط بين «المسيحيين الشرقيين» من مواطنينا، سعياً لأن تبني لها قواعد بشرية موائمة لها، وقد أثار ذلك المسيحيين الشرقيين وحفزهم لمقاومة هذا النشاط. ولم تكن هذه البعثات في ذلك الوقت تجرؤ على أن تقترب بنشاطها من المسلمين، هذا البحر الواسع الذي إذا هاج فقد يبتلع تلك البعثات في تواراه السحيق ويزيد المسلمين غضباً وحدة في مقاومتهم أي نفوذ غربي

ولكن تغير هذا الموقف بعد الحرب العالمية الأولى، إذ انتقص عقد الخلافة الإسلامية ونشأت نظم علمانية في بلادنا وتبنت قيادات دولنا وقيادات حركاتنا الوطنية هذه النظم الوافدة، وبات الإسلام مجرداً من سيفه بعيداً عن سياسة الحكومات وكل ذلك شجع حركات التبشير أن تعمل بين المسلمين، وانعكس ذلك في مؤتمر المبشرين بالقدس في ١٩٢٤ الذي ارتفع فيه شعار: «تنصير العالم في جيل واحد».

وقد قبل هذا النشاط بصدود شديد من المسلمين. وإن الأفراد المعلومين القليلين جدا الذين استجابوا لبعثات التبشير بسبب يتم أو مرض، سواء في مصر أو في بلاد الشام أو في تركيا، هذه الحالات المحدودة قد أقامت أعاصير احتجاج بين المسلمين، وحفزت روح المقاومة في الجسد الإسلامي الكبير.

ورغم هذه الصحوة للروح الإسلامية، سياسات الصهيونية اليهود في أرض فلسطين. وفلسطين أرض القدس والمسجد الأقصى، وهي إذ أهاجت الحس العربي فأنها تثير معه وأقوى الحس الإسلامي، تجاه بلد فيه أولى القبليتين ونالت المساجد التي يشد إليها الرجال، وفيها معراج البراق.

ثم هناك ايضا رد لفعل الاسلامي إزاء ما اتخذته السلطات الفرنسية في المغرب العربي من اجراءات لعزل البربر المغاربة عن الاسلام وابعادهم عن احكام الشريعة الاسلامية.

في هذه الظروف، واستجابة لها ظهر الشيخ حسن البنا بحركة الاخوان المسلمين في مصر عام ١٩٢٨. لقد سبق جمعية الشبان المسلمين (١٩٢٧) ظهور حركة الاخوان، وقام عديد من رجالات الدعوة الاسلامي بدورهم من قبل، ولكن حسن البنا وجماعته كانا هما الاستجابة الأكثر وضوحا والأكثر تبلورا لمتطلبات الحركة الاسلامية في ذلك الوقت.

والبنا والاخوان ليسوا فكريا فقط ولكنهم حركة وموقف، واساسهم فكرا وحركة وموقفا هو «شمول الاسلام»، أي الدعوه للاسلام الشامل لكل أوضاع الكون والمجتمع والفرد، وللإسلام الجامع لكل أطراف الحياة المهيمن على كل أحوال البشر عقيدة وشريعة وسلوكا، وبالعقيدة تتحدد للانسان نظراته الى الكون وموقعه فيه، وبالشريعة تتحدد له نظراته للمجتمع وموقع الفرد بين الجماعة والتوازن الواجب بين الحقوق والواجبات بين الناس، وبالسلك تتحدد له أسس نظراته الى غيره من الأفراد والجماعات وأساليب تعامله مع غيره وتكوينه الوجداني.

ان التأكيد على هذا المعنى الشامل هو ما به تمثلت الاستجابة الاسلامية الصحيحة التي تطلبها الواقع، عندما اتجهت حركة المجتمع إلى إضمار الاسلام وحصره في نطاق العلاقة الباطنية بين الفرد وربه، وعندما ظهرت العلمانية لتفقد الاسلام في حدود العبادات وتعمل على إقصائه عن أن يكون مهيمنة على نظام المجتمع وحاكمها لعلاقاته.

ان ذلك لا يعني أن الدعوة كانت رد فعل الواقع معين فقط، ولكنه يعني ان أي كيان حي وكبير كالاسلام، عندما يلقي تحديا لأي من جوانبه أو

عذصره وخصائصه الاساسية، إنما يبرز لهذا الوجه من وجوه التحدي كل طاقته ويحشد كل قوته لمواجهة التحدي في هذه الزاوية أو الجانب الذي وقع فيه الخلل، كشأن جسم الانسان عندما يركز كل قوته لمواجهة آثار الاصابة الموجهة اليه في الجانب المصاب. وشبيه لذلك مثلاً حركات الاستقلال الوطني التي انتشرت في بلادنا مع الاحتلال الأجنبي لهذه الأوطان، لم تكن رد فعل بالمعنى السلبي للكلمة، ولكنها كانت استجابة لوجود التحدي التي تواجهها الجماعة ولجوانب الخلل التي تعاني منها. فشمول الاسلام خاصة أصيلة فيه وهي ملاصقة له لا تبارحه، أولاً يمس الاسلام اسلاماً بغيرها، وهي تتأكد في مواجهة من ينكرها.

وبما يتسق مع هذه النظرة لشمول الاسلام، اندمج فكر الجماعة في عملها ونشاطها الحركي. والدعوة ليست عرضاً لفكرة والدفاع عنها، ولكنها تنظيم يجمع الناس ويتظمهم في شعب ويأخذهم بالتعليم والتربية الدينية والسياسية. كما ان التكوين الفكري الوجداني للجماعة قام مزيجاً من علوم الاسلام التي تدرس بالأزهر، ومن القدر الموفق من وجدانيات الصوفية في العبارة وربط العرد بالجماعة كتنظيم، ومن وطنيات الحركات السياسية التي تنادي بالاستقلال السياسي والنهوض به وخاصة الحزب الوطني.

لقد ارسى الافغاني فكرة الاسلام المجاهد، وازضاف محمد عبده فكرة التحديد في الفقه والتفسير، وازضاف محمد رشيد رضا الربط بين التجديد والسلفية والتفاعل مع السياسات الوطنية، وازضاف حسن البنا شمولية الاسلام والترابط الوثيق بين العقيدة والشريعة والسياسة، وبين الفكر والتنظيم الحركي، ومزج بين فكريات فقه الأزهر ووجدانيات الصوفية ووطنيات الحزب الوطني.

وهذه في تقديري هي الاسس العامة التي تكون هيكل الفكر السياسي الاسلامي في تاريخنا المعاصر. وهي حواب ذات ثبات سبي في الفكر

الاسلامي المعاصر، تراكمت عبر مرحلة ممتدة من الربع الاخير من القرن التاسع عشر حتى النصف الاول من القرن العشرين، وقد شارك فيها كثيرون من المفكرين والدعاة والعاملين لنصرة الاسلام ولكننا هنا نحدد ملامح عامة ونتكلم عن اوضح الرموز في بيان تلك الخطوط العامة.

واهم الدلالات التي يمكن استخراجها من العرض السابق، تتعلق بالترابط بين الاوضاع التاريخية التي تلاس جماعة الاسلام في وقت ما وبين نوعية الاستجابة الفكرية والسياسية لها من داخل الاسلام وعاداته الفقهية. وهذه الدلالة نستطيع ان نتبعها مع عدد من التكوينات الفكرية الاسلامية الاقل ثباتا في خصائصها وسماتها مما سبق عرضه، ونحن نعني بذلك ان الخصائص الاكثر ثباتا في الفكر السيامي الاسلامي في هذا العصر الحدوث، انما هي خصائص تستجيب للملامح الاكثر عموما التي تتسم بها هذه المرحلة الممتدة من تاريخنا المعاصر، وهي ما يمكن تسميتها مرحلة «الاستعمار ومقاومته».

ففي هذا الاطار الفسيح للفكر الاسلامي السيامي، ظهرت حركات ومجموعات فكرية ذات خصائص ثانوية واقل ثباتا مما سبق عرضه، وهي عند التحقيق لا تمثل نقضا ولا معارضة للخصائص العامة السابقة، ولكنها تمثل استجابات مرحلية أو اقليمية متغيرة لحالات طارئة أو خاصة، أو لضغوط حادة أو أوضاع غير عادية صادفت المسلمين. وهناك ما نلاحظه في حركات ودعوات مثل ما كان من سعيد النورسي في تركيا أو من جماعات التبليغ حيث ظهرت في الهند أو ما كان من فكر أبي الأعلا المودودي أو سيد قطب حينما ظهر وتفاص. ولكل من هذه التنوعات الفكرية والسياسية خصوصيات قامت استجابة لحاجات اجماعة الاسلامية في وضع مخصوص.

ويمكننا أن نلاحظ أن هذه الدعوات جميعا ظهرت في أوضاع تاريخية

واقليمية اتسمت بحصر وتضييق على الوجود الاسلامي . ولكنها تنوعت حسب نوع التضييق الحادث كما يظهر بما يلي : أولا ، حيثما كان الحصر والتضييق يشتد ويمتد الى اصول العقيدة الاسلامية وتنتسب المناقذ امام التعبير عن الموقف الاسلامي في شموله ويختشى على العامة من تآكل جذور العقيدة في نفوسهم بسبب المخالطات الوثنية كما في الهند اويسبب سياسة طغيان عارم على اقتلاع الاسلام كما في تركيا الكمالية . حيثما كان الوضع هكذا صرفت الحركة الاسلامية المعنية جهدها لتثبيت العقيدة في قلوب الشر وتأكيد دعائم الاسلام في النفوس وتعتني بالأوضاع الاجتماعية المهيئة لاستقرار اوضاع المسلمين المادية والمعنوية .

وهذا ما كان من دعوة محمد الياس الكاندهلوي الذي انشا جماعات التبليغ في بنية كان المسلمون فيها اقلية غير معززة ، ضعيفة محاصرة محرومة . وهذا ماكان كذلك من بديع الزمان سعيد النورسي الذي واجه كل محاولات كمال اتاتورك اقتلاع أسس العقيدة نفسها من صدور الرجال . وقد قصرت جماعات التبليغ دعواها على التعليم الحض على اقامة الفروض وترك المعاصي سواء في الهند او حيثما وجدت خطرا يهدد هذه الاصول بسبب انتشار الثقافات الغربية الكاسحة . مع الحرص على البعد عن الدعوات السياسية حرصا على حصر الخصوم وتوسيع الانتصار . كما قصر لنورسي حركته على المطالبة بتطبيق اصول الشريعة ومبادئ الاسلام والاستمسك بأركان العقيدة وغير ذلك من الجوانب الايمانية ، مع الحرص على تجنب ما يتعلق بالنظم الاسلامية وتأجيل الاهتمام بكل ما يتعلق بالقضايا السياسية .

نحن نلمح في هاتين الحركتين نوعا من الدفاع عن الخطر الاخير للإسلام ، خطر المحافظة على استقاء اصل العقيدة والدفاع عن مقوماتها الاساسية .

ثانياً، حيثما ارتجت ابواب التعمير عن المرقف الاسلامي من حيث هو نظام شامل ومصدر للشرعية لنظم الحياة والمجتمع، كانت الاستجابة داعية للمفاصلة مع النظم السائدة. وهذا ما نلاحظه في فكر المودودي وقطب، وبوجه خاص في فكر سيد قطب.

ونحن عندما نتحدث عن فكر سيد قطب انما نقصد بوجه خاص ما انتج هذا الفكر في الخمسينات والستينات دون ما صدر له من أعمال قبل ذلك. فان ما يميز هذا الفكر في هذا المقام مما كان له أثر خاص في تاريخ الفكر والحركات السياسية الاسلامية الحاضرة، هو ما ورد في الصياغة الاخيرة لتفسيره «في ظلال القرآن» وفي كتابه الذي شعر بخطره انصاره ونخصومة على السواء «معالم في الطريق».

في الخمسينات والستينات كانت الحركة الاسلامية مضرورية في رجالها وتنظيماتها، وكان الفكر السياسي الاسلامي مستبعدا عن المشاركة في تحديد المفاهيم السياسية والاجتماعية ورسم السياسات. ورغم كل تحفظات قيادة الدولة في مصر وحذرهما مما اسمته «استيراد الافكار» وحرصها وحرص دعايتها على الترويج لما اسمى بالنظم المنبثقة عن واقع المجتمع وتاريخه، رغم ذلك فقد غلب الطابع العلماني في صياغة مجمل الأفكار والمؤسسات والنظم ورؤى المستقبل، واكتسب «المثال» الغربي قدرا كبيرا من السيادة في القيم السياسية وفي العادات واساليب العيش. وفي هذه الظروف ظهر من تحت الرماد وميض ما عرف بفكر سيد قطب.

كان قطب يؤكد على مفهوم الحاكمية لله وحده، في جميع مجالات حياة البشر، ويؤكد ان عقيدة الاسلام لا تتحقق بمجرد القيام بالعبادات، لأن طاعة الله مطلوبة في شؤون الحياة كافة، والصلاة لا تؤدي وظيفتها اذا لم تنه عن الفواحش، والتشريع لا ينفصل عن الايمان والشرعية لا تنفصل عن ذكر الله.

ان يحمل هذه الافكار سائد في الفكر الاسلامي بعامة، ولكن سيد قطب أقام هذا الفكر على نهج فاصل وفارق، فهو فيها يؤكد عليه لا يعمل مع الافكار المغايرة ولا يقيم معها جسورا ولا يتوجه إليها حوار، فهو مكر صيغ على وجه يهدف الى المجانية وليس الى التغلغل والانتشار. وقطب يبدأ بمقولة صحيحة لا ينكرها مسلم، وهي ان الحكم لله وحده، ولكنه يستخلص من ذلك ان كل تشريع وأى قانون نضحه إنما يتضمن معنى اشرك بالله سبحانه، ومن ثم فهو مسلك جاهلي واعتبر دعوته إنما تقوم لانشاء الدين انشاء، أى أهادعوة لاعتناق عقيدة الاسلام، حتى لو كانت بين قوم يدعون انهم مسلمون، واعتبر موضوع التجديد في الفقه الاسلامي موضوعا مرجأ، لأن شرط التجديد ان يوجد الاسلام أولا.

لا صعوبة في بيان وجه المغالاة في هذا الفكر الذي يحصر المسلمين في نطاق «طليعة» محدودة ويحصر هذا الوصف عن جمهور الامة المطلوب انشاء الدين فيها إنشاء على أننا لا نريد هنا ان نحاكم فكرا، ولا يكفيننا ان نصف أى فكر أو حركة بالاعتدال أو بالتطرف ونسكت. إنما علينا ان نتساءل لماذا يظهر نهج فكري وحركي معين ولماذا ينمو أو يجبو ثم علينا ان نعرف ان الاعتدال والتطرف هما حكمان يسبان الى ظرف معين أو وضع خاص، وان الفكرة الواحدة يتغير وصفها ومؤداها من حيث التطرف أو الاعتدال بتغير الظرف الذي تعمل فيه. لان الحكم يتعلق في صميمه بمدى الملاءمة مع واقع الحال. بل أكاد أقول ان وجهي التطرف والاعتدال قد يكونان نافعين في الظرف التاريخي الواحد، وذلك اذا توجه كل منهما الى ما يسر له ونحن هنا بصدد الحديث عن فكر وحركة سياسية، وفي السياسة يتوقف النجاح على حسن اعمال كل من سلاحى التشدد والتهاون، كل في مجاله وفي ظرفه.

نحن لا نحاول ان نجرى تلفيقا بين فكرين، ولكننا نحاول ان نفهم وظيفة كل صيغة فكرية في إطار أوضاعها وما يلابسها وبخطأ المدارس الفكرية

في علاقاتها مع بعضها البعض ان كلا منها لا يدرك وظيفة الاخرى في جوانب معنية من واقع الحال، فهي تتضارب بدلا من ان تتعاون، وهي تصعب مقاييس الحكم على اساس من الصواب او الخطأ المطلقين، ورغم ان المعيار هنا نسبي يقاس بملاءمة الاستجابة للاوضاع القائمة، وما قد تقتضيه أحيانا من تعدد الأدوار.

ان سيد قطب صاحب فكر يختلف كثيرا عن فكر حسن البنا، رحمهما الله. ولكن الأمر لا يقوم بالمقارنة بموازين مطلقة، إنما يجري وصف كل فكر وظروف إعماله وفكر حسن البنا لمن يطالعه فكر انتشار وذيرع وارتباط بالناس بعامة، وهو فكر تجميع وتوثيق للحرى. وفكر سيد قطب فكر بجانبه ومفاصله وفكر إمتناع عن الآخرين. فكر البنا يزرع أرضا وينثر حبا ويسقى شجرا ويتشرع مع الشمس والهواء، وفكر قطب يحفر خندقا ويبنى قلعا ممتنعة عالية الأسوار. والفرق بينهما هو الفرق بين السلم والحرب.

لقد نشأت جماعة الإخوان كتنظيم علني مشور، ثم ما لبث ان ظهر بداخلها ما عرف باسم «النظام الخاص»، وهو تنظيم أكثر إحكاما وأوثق رباطا يمثل كتيبة صدام، عندما تظهر الحاجة لكثائب الصدام، سيما ان البلاد كانت محتلة ولكن وجود التنظيمين في بردة واحدة لم يكن له ان يبقى طويلا، لأن لكل من التنظيمين تكوينه المتميز والوسط الملائم، الذي يحيا فيه، من حيث اختيار الرجال والعلاقات التنظيمية وادوات العمل ووجوه العطاء المطلوب والمبلول.

والمفروض ان يكون لكل منهما فكر او «فقه» يلائم وظيفته، الانتشار او الصدام، والفكر هو ماء الحياة. وماء الحياة الذي يلزم لجماعة مفتوحة تعمل لنشر دعوة بين العامة، ليس هو ماء الحياة الذي يلزم لجماعة أعدت نفسها كتيبة صدام وعضلة امتناع ومحاربة. وليس الفكر اللازم لبناء مجلس

ببإي هو عينة الفكر اللازم لبناء جيش مقاتل ، ولا الرجال هم هم ، ولا علاقات العمل ومستويات النظم هي هي . لذلك فقد حدث بين نظامي جماعة الإخوان ما عرفنا عن وقائع الحركة الإسلامية في نهايات الأربعينات وبدايات الخمسينات .

لم يكن سيد قطب في ذلك الوقت من رجال المغالاة في الفكر السياسي الإسلامي ، ولم يعرف «النظام الخاص» ، ولكن ظروف الخمسينات والستينات من بعد ، والأوضاع التي خضعت لها تجربته الفكرية وملكاته الوجدانية والعقلية ، كل ذلك اجتمع ليخرج من يراع هذا الرجل جوهر الفكرة الأساسية التي تقوم عليها كتابتة الصدام . وقدم الرجل حياته ثمنا لهذا الصنيع .

وقد تبلور فكران ، فكر الانتشار وفكر الصدام ، وقام كل على ساقه ليؤدي الوظيفة التي ترشحها له الظروف في كل حال وتنميتها الأوضاع في كل آن . ونحن لا نقول ن السلام أفضل ولا ان الحرب أوجب ، هكذا على نحو مطلق ، إنما الأفضلية والأولية بينهما تكون منسوبة الى ظروف الحال وهكذا الحال في الفكر الذي يغذى أيا من النشاطين . وان الواقع الحى يعلمنا أنه لا سلام الا مع القدرة على الحرب ، فكلما العنصرين مطلوب في الوقت عينه ، وكلاهما يغذى الآخر ويتغذى به ، شريطة ان يعرف كل منهما مجاله ومجال غيره ، وشريطة ان نعرف القدر المناسب من كل منهما لعلاج الأوضاع العينية في كل عصر ومصر .

قصدت بهذا العرض التاريخي للملامح العامة للفكر السياسي الإسلامي في العصر الحديث ، أن أوضح عددا من الامور ، رجوا ان اكون جلوتها بعض الحلاء . من ذلك أن هذا الفكر كما يتراءى لنا الآن هو حصيلة استجابات تاريخية لهذه المرحلة من حياة جماعة لمسلمين ، وانه محصلة

تراكمت عناصرها لبنة لبنة بواسطة عدد غير محصور من رجال الفكر والسياسة الاسلامية في عصرنا، ومنها ان الخلافات بين الاتجاهات المختلفة إنما هي خلافات تحسمها الحاجة التاريخية والاجتماعية للامة الاسلامية في كل حال، وان الحاسم في الحكم على الجوانب الايجابية لكل اتجاه إنما يتعلق بمدى الاستجابة للشكل الاساسي الذي يطبع عصرنا كله، وهو مشكل التبعية ومطلب التحرر الاسلامي من هذه التبعية للأجنبي. وهذا ما يحدد وجوه التجديد ووجوه المحافظة وأنماط الوحدة والتنوع وأساليب الاعتدال والغلو وملاءمات كل وجه من وجوه النشاط.

وان ايجابيات الاتجاهات المختلفة المحترمة وفقا لما سبق يمكن أن يغذى بعضها بعضا لتراكم في ادراك الامة كادوار متنوعة في نسق واحد منظم. وان التنوع مطلوب والكثيرة نافعة متى امكن نظم وظائفها لتجيب على الوجوه المتباينة للواقع الحال بتعقيداته وتنوعاته فيعين بعضها بعضا ويصوب بعضها بعضا بغير تناف..

وان الطرف التاريخي وأوضاع التحدى التي تقوم أمام الجماعة هي ما تولد اسلوب المواجهة للدفاع عن الاسلام والنهوض بالامة الاسلامية بوصفها كيانا حيا وهي التي تحدد وسائل الدفاع وادراته. ونحن نحتاج في كل ذلك الى قدر مقدور من الوحدة مع التنوع بدرجة لا يجعلوها الا التعامل مع الواقع المعين.

الحمد لله

طارق البشرى

بسم الله الرحمن الرحيم

نحو حركة اسلامية علمية وسلمية

د. عبدالله أبو عزة

د. عبدالله محمد ابو هزه

- تلقى تعليمه الجامعي في كل من جامعة القاهرة،
والجامعة الاميركية في بيروت، وجامعة اكستر في
بريطانيا

- انتحق بحركة الاحوان المسلمين وعمل معها عشرين
سنة (١٩٥٢ - ١٩٧٢) ثم استقال لاختلافه مع الفكر
الدينى كان سائد، في الحركة خاصة بالنسبة لمبدأ
الشورى والرايتمها، واعتراضه عل فكرة تكفير
المجتمع ومقده لكتاب (معالم في الطريق) لسيد قطب
- ما زال يفضل العمل منفردا

- نشر عددا من المقالات الاسلامية في علمي الشهاب
اللبنانية والمجتمع الكويتية (١٩٦٨ - ١٩٧٢)
- نشر كتابين: أ - مع الحركة الاسلامية في الدول
العربية. ب - الاسلام رسالته، حصاره، مستقبله،

- نشر عددا من الاسحات العلمية التاريخية في مجالات
علمية وضمن اعمال مؤتمرات وندوات .
- يؤمن بالشورى، ومحترم الديمقراطية، ويؤمن بالحوار
واحترام الرأي الآخر، وينشر من الصحف والتمرت
الفكري

نحو حركة اسلامية علمية وعلمية

يشط في ميدان العمل الاسلامي عدد لا حصر له من المنظمات والحركات والجماعات والفئات، تحت أسماء وعناوين كثيرة يجمعها كلها شعار العمل للاسلام. وتعتقد كل واحدة من هذه الجماعات أن طريقها هو الأقدم، ورؤيتها هي الأصوب. ومن غير الولوج في أي جدل حول المنظمات والجماعات التي يمكن اعتبارها من «الحركات الاسلامية» فإننا نكتفي هنا بتوضيح مدلول اصطلاح «الحركات الاسلامية» كما نفهمه، وكما نستعمله في هذا البحث.

نحن نقصد بـ «الحركات الاسلامية» مجموعة التنظيمات المتعددة المنتسبة الى الاسلام، والتي تعمل في ميدان لعمل الاسلامي في اطار نظرة شمولية للحياة البشرية، وتجاهد لاعادة صياغتها لتنسجم مع توجيهات الاسلام، وتتطلع الى احداث النهضة لشاملة للشعوب الاسلامية، منفردة ومجتمع، من خلال هذا المنظور الاسلامي، وتحاول التأثير في كل نواحي حياة المجتمع من أجل اصلاحها واعادة تشكيلها وفق المبادئ الاسلامية. أما الحركات والجماعات التي لا تتبنى هذه البصرة الشمولية وتحصر اهتمامها في بعض جوانب حياة المجتمع، وتسكت عن الجوانب الأخرى فلا تدخل ضمن المحاور الأساسية لبحثنا.

ونلاحظ ابتداء ان الحركات الاسلامية تختلف في الأساليب والوسائل التي تتبناها كما تختلف في ترتيب أولويات ومراحل العمل، الأمر الذي يوحى للعجولين في اصدار الأحكام باختلاف أهدافها. فحركة الاخوان المسلمين تستخدم المحاضرة، والمظاهرة، والصحيفة، والمجلة والكتاب، والتربية

والمدرسة والرحلات والمخيمات، والأنشطة الاجتماعية من بين ما تستخدمه من وسائل من أجل أسلمة حياة المجتمع في كل جوانبها، بينما يركز حزب التحرير الاسلامي على اعادة الخلافة وايضاح الفكر وتحديده، ويؤجل ماعدا ذلك الى ما بعد قيام الخلافة. أما حامي التكفير والهجرة (جماعة المسلمين) فتركز على الدعوة الى وصم المجتمع بالكفر، وعلى ضرورة الهجرة منه والانسلاخ عنه لاقامة مجتمع اسلامي جديد، ينفض على المجتمع الكافر لتدميره، وازالته، واقامة المجتمع الاسلامي الجديد مكانه. وتنادي حركة الجهاد - مع اختلافات يسيره بين فصائلها بشأن بعض القضايا - بتبني أسلوب الجهاد بمفهومه المثالي. ومنذ البداية، لهزيمة الأنظمة الكافرة واقامة المجتمع الاسلامي^(١).

وعى الرغم من هذه الاختلافات في الأساليب والوسائل والأولويات، فإن جميع هذه الحركات متفقة على شمولية الاسلام لكل جوانب الحياة، وعلى أن سعيها - في النهاية - يرمي الى اعادة بناء المجتمع الاسلامي في اطار اسلامي شامل.

الدور الاصلاحى للحركات الاسلامية :

مع طغيان طوفان السيطرة الغربية، العسكرية والسياسية والاقتصادية والفكرية، اندفع رواد الحركة الاسلامية اندفاعاً تلقائياً غريزياً، لم يسبقه تحليل ولا تنظير، اندفعوا يلوثون باسلامهم خشية السقوط فريسة للاقتلاع وباداة الشخصية الوطنية، سواء على الصعيد الوطني الضيق أو على مستوى العالم الاسلامي . لقد لاذوا باسلامهم باعتباره الركن الثابت الذي يصلهم بالله، القوة الأعظم في هذا الكون، كما أنهم فرعوا الى الاسلام يذبون عنه ويردون دعاية وصفت كل من يريد أن يشوه صورته في نفوسهم وعقولهم، ليجردهم منه في خضم الموجة العاتية لطوفان التغريب القسرى.

وتطور العمل الاسلامي على ايدي الرعيل الأول من حركة الاحوان المسلمين الى تجمع سياسي تمكن من استقطاب قطاع واسع من الجماهير المسلمة وواصل التوسع في داخل مصر وخارجها. واذ تشكل هذا الكيان الحركي الكبير الذي عقد انصاره العزم على الارتباط بالاسلام والثبات عليه واستعداد عوامل الصمود من قوة الايمان، انتقل مفكروا الحركة الى الدعوة الى أسلمة الحياة وبلورة تصور اسلامي ومواقف اسلامية، وإلى تحديد واختيار الوسائل التي تعين على تحقيق هذه الأهداف. كذلك عنيت الحركة، وعني غيرها من الحركات الاسلامية - بدرجات متفاوتة - بتقوية معاني الايمان في نفوس متسببيها، وإلى تدريبيهم على التزام السلوك الاسلامي في الحياة الشخصية والحياة الاجتماعية على السواء.

وهكذا، عندما نستطلع الدور الاصلاحي للحركات الاسلامية نجد هذا الرصيد الذي تحقق في عالم الواقع، وفي حياة الآلاف من الأفراد، بل وتعدى ذلك الى مظاهر الحياة الاجتماعية، والتوجهات الفكرية والعقلية والسلوكية الاجتماعية. فحتى الأربعينات من القرن الحالي كان التيار التعريبي هو الغالب على شكل الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية، أما بعد توسع الحركة الاسلامية فقد أخذ المظهر الاسلامي المساحة الأكبر. وبكلمات موجزة نحدد هذا الدور بما يلي:

- ١ - اعادة الحيوية الى موقف الانتماء الى الاسلام والاعتزاز به.
- ٢ - الدفاع عن الاسلام والنجاح في نشر الولاء له والتمسك به.
- ٣ - رفض التيار التعريبي والتصدي له من منطلق اسلامي وباسم الاسلام.
- ٤ - محاولات لصياغة تصورات وحلول لمشاكل المجتمع من خلال المنظور لاسلامي والقيم الاسلامية.
- ٥ - تربية أجيال من الشباب والشابات الذين ربطوا حياتهم ومستقبلهم بالاسلام وحاولوا أن يعيشوا له ومن أجله.

٦ - نشر روح التضحية ببذل الجهد والوقت والمال والدم والحياة في سبيل تحقيق الأهداف الإسلامية.

٧ - المشاركة في القتال دفاعاً عن البلاد الإسلامية، من ذلك قتال المسلمين في فلسطين سنة ١٩٤٨، وفي مقاومة الانكليز في قناة السويس، وفي أفغانستان (على نضاق أضيق).

٨ - الاعتماد بقضايا الشعوب الإسلامية والمساهمة بقدر ما تسمح به الظروف لمساعدة الشعوب الإسلامية.

لقد شمل الدور الاصلاحى هذه الأعمال التي تحققت بالفعل على أرض الواقع، بغض النظر عن مقدار ما أحرز فيها المسلمون من نجاح وما عانوه من فشل. لقد اختاروا وقرروا ونفذوا وأصبروا وصابروا وصبروا بأقدار متفاوتة من النجاح والفشل. ولا مرأى في أن هذه الأعمال كلها مرغوبة ولازمة لأنها ضمن المجتمعات الإسلامية. وغني عن القول أن مساهمات الحركات الإسلامية في الانجازات التي تحققت من خلال هذا الدور تختلف من حركة لى أخرى. وعلى الرغم من انتقادات حركة الإخوان المسلمين - فيما سبق أن نشرته من مقالات وأبحاث - فإن هذه الحركة لها الفضل الأكبر فيما تم انجازات خيرة، والفصل لله أولاً وآخرها

السليبات المعوقة :

على الرغم من كل الانجازات التي حققتها الحركات لاسلامية، مما ذكرنا ولم نذكر ودون التهوين من أثر وقيمة المقومات الإيجابية التي تميزت بها هذه الحركات ومن غير تجاهل لنصاعدها وقوتها وفعاليتها وتأثيرها في مجتمعاتها، فإن عمل هذه الحركات مازال يعاني من سليات ذاتية معوقة لمسيرتها، معطلة لتقدمها نحو ما نذرت أنفسها له من أهداف. وتشمل هذه المعوقات من بين ما تشمله قصوراً في الفكر، وافتقاراً للتخطيط، وخللاً في التنظيم، ورتاكاً في الممارسة.

ففي الجانب الفكري اكتفت أكثر الحركات بطرح الشعارات العامة و لنداءات والمقولات العاطفية التي لم تقم على دراسة موضوعية لمواقع وارتباط به من أجل اصلاح خلله. بل ان التزام العموميات كان هدفاً، بالنسبة لبعض الحركات وذلك حرصاً من قياداتها على تجميع أكبر عدد من الأنصار، حيث لا يختلف الناس على المقولات الاسلامية العامة، ولا على امتداح وقبول ما ينسب الى الاسلام من مقولات".

ومن المؤكد أن بعض الحركات الاسلامية قد خرجت عن هذه العمومية حيال بعض لقضايا، بل وتطرفت الى الأمور الصغيرة وحددت فيها آراء وأصدرت فتاوي دافعت عنها، ونخص بذلك حزب التحرير الاسلامي الذي نشر مشروع دستور اسلامي منذ الخمسينات، وتعرض بالنقد لمشروع الدستور الايراني سنة ١٩٧٩، وفي معرض نقده أظهر تنيه لآراء في قضايا سياسية واجتماعية محددة. واعتقد ان هذا العمل يمثل توجهاً يجايباً من حيث مبارحته للعموميات، وللتحريم حول القضايا من بعيد، واقدامه على الامساك بهذه القضايا واتخاذ موقف منها. ومع ذلك فان هذا التوجه لم يكن قاعدة عامة التزمها عن وعي حيال كل القضايا.

فمن قبيل الشعارات اصرار حزب التحرير في الدستور الذي اقترحه لدولة الخلافة المنتظرة على أن «اللغة العربية وحدها لغة الاسلام، وهي وحدها التي تستعملها الدولة» وعلى أن نظام الحكم في الاسلام «نظام وحدة وليس نظاماً اتحادياً» وبماثل ذلك الوعد بضمان «شباع جميع الحاجات الأساسية لجميع الأفراد فرداً فرداً اشباعاً كلياً، وان يضمن تمكين كل فرد منهم من اشباع الحاجات الكمالية على أرفع مستوى مستطاع». (المواد ٨ و ١٦ و ١٢١ ط ١٩٧٩) هذا في الوقت الذي لا يميز الحزب الا أن تكون في العالم الاسلامي كله سوى دولة واحدة تشملها ويحكمها الخليفة المنتظر. انها أحلام جميلة دون شك.

ومن قبيل التفاصيل الصغيرة التي يتعرض لها «الدستور» بضيق أفق واضح أنه يحرم على الحكومة الاسلامية أن تحمي الانتاج الصناعي الوطني بمنع استيراد البضائع الأجنبية التي يتوافر في البلاد مثل لها من الانتاج الوطني. ومن غرائب ضيق الأفق في هذا الدستور تحريم نظام الترقية للموظفين حيث قال بالنص «يجوز أن تكون الأجرة حسب منفعة العمل، وأن تكون حسب منفعة العامل، ولا تكون حسب معلومات الأجير أو شهاداته العلمية. ولا توجد ترقية للموظفين بل يعطون جميع ما يستحقون من أجر، سواء أكان على العمل أم على العامل. «هذا في الصيغة المعدلة للدستور». أما في الصيغة القديمة فقد جرى النص على تحريم نظام الزيادات السنوية للموظفين باعتباره مخالفا للإسلام * (مادة ٣٧ و ١٥١ ومادة ١٤٣ من الصيغة القديمة).

ويتمسك حزب التحرير في دستوره أحيانا ببعض آراء الفقهاء القدامى دون مبرر من ذلك تبنيه مقولة الفقيه أبي الحسن الماوردي المتوفى سنة ٤٥٠ هـ بتصنيف الوزارة الاسلامية الى وزارة «تفويض» ووزارة «تنفيذ» (مادة ٤١ - ٥٠).

وبجانب ميل الاسلاميين الى تقليد الانماط التراثية التي لا يلزمنا بها القرآن والسنة، ولا تلبي احتياجات حياتنا المعاصرة نجدهم يتقيدون بتراث جديد هو تراث مؤسسي الحركة وفكرهم والأنماط التنظيمية والحركية التي اختاروها. وبذلك يجرمون أنفسهم من القدرة على التكيف مع المتغيرات حتى عندما لا يتعارض التكيف مع مبدأ قرره القرآن أو قرره السنة، بل هو مجرد اختبار اجتهادي في سلوك عملي يمكن ان يتم بصور متعددة لا تدخل أي منها في نطاق الحرام.

ولعل من أظهر العوامل السلبية ميل كثيرين من المسلمين الى الحديث عن الاسلام كآمر غيبي لا يرتبط بواقع حياتي محدد لأناس ولمجتمع يعيشون بين ظهرانيه. أنهم يعشقون التحريد، الاسلام المجرد. وهكذا تصبح قضايا المجتمع والوطن، ومشكلاته خارجة عن الموضوع. ولقد كان لفكر المرحوم سيد قطب ومدرسته أثر كبير في احداث هذا التوجه، حيث استنكر محاولة تقديم مقترحات وأنظمة تعالج الواقع الحالي للشعوب الاسلامية، بل أنه استنكر واستهجن القيم بأي دراسات من هذا القبيل (معالم في الطريق ط١، ص٤٧ و ٥٨ - ٩).

ويغلب على عمل الحركات الاسلامية انه ارتجالي يفتقر الى التخطيط المسبق المعتمد على دراسات موضوعية تلتزم اصول البحث العلمي.

ويتج عن هذا النهج سلبيات أخرى معوقة، مثل الاسراع في تكفير الناس والحكام، بل والمجتمعات بكاملها. وعلى الرغم من أن قيادات الاخوان المسلمين وقسم كبير من منتسبي الحركة رفضوا فكرة التكفير الا أن الفكرة شاعت في أقوال ومصطلح كثير من أتباعهم الذين ظلوا على ولائهم للجماعة. هذا عدا عن الذين اشفقوا على أساس فكرة الكفير، مثل جماعة التكفير والهجرة (جماعة المسلمين) ومثل حركة الجهاد الاسلامي المصرية. وانطلاقا من موقف التكفير هذه فكرت (جماعة المسلمين) في أنه سيكون بإمكانها العمل من خلال خطة العدو، حتي ولو كان هذا العدو اسرائيل (عبدالرحمن أبو الخير، ذكرياتي مع جماعة المسلمين، الكويت ١٩٨٠، ص٤٤ - ٤٧)، توهمتا لأنها تستطيع استخدام هذا العدو للوصول الى هدفها الاسلامي..

وتندفع أكثر الجماعات الاسلامية الى الاصطدام بخصوصيتها بعاطفية تحرمها من تدبر العواقب وما اذا كان الصدام سيخدم أهدافها في النهاية أم

ينزل بها كارثة. وقد يحدث المصدام بفعل اثاره استدراجية دبرها الخصم
المتربص، ولكن الاسلاميين لا يجدون الكواجح التي تجنبهم الانزلاق الى
المصيدة. وفي حالات كثيرة نجدهم يعطون أنفسهم حق تنفيذ العقوبة
بأيديهم، لمنع المنحرفين عن جادة الاسلام من الانحراف، ولمحاسبتهم.
ولقد وقعوا في حائل السياسيين والأحزاب السياسية التي استطاعت أن
تخدعهم وتستدرجهم لخدمة أغراضها، ومن أمثلة ذلك مخادعة محمد محمود
باشا (رئيس وزراء مصري ت ١٩٣٩) لحسن البنا، وخديعة المحاس باشا
لحسن البنا أيضا، وخديعة صدقي باشا له سنة ١٩٤٦
وما سیر الاخوان المسلمين مع جعفر غميري عن ذلك بعيد.

ومن سلبيات التنظيم والممارسة أيضا ما عرفناه عن النظام الخاص في
مصر (الجهاز السري) للاخوان، حيث خرج على طاعة القيادة وأصبح خطرا
يهدد الجماعة كلها في أحلك الظروف. وكان من أشد الأخطاء في هذا الاطار
الجمع بين السرية والعلنية في آن واحد تحت شعار «سرية التنظيم وعلنية
الدعوة» فترك كل من جناحي الشعار أثر سلبي على الآخر، فلا السري ظل
سريا، ولا العلني ظل دعوة سلمية بريئة عندما عرف ارتباطه بالسرى.
ونحن نعرف أنه حتى سنة ١٩٤٦ كانت السلطة في مصر تتسامح مع الاخوان
المسلمين الى الحد الذي يجعلها تغض الطرف عن مشاركة العسكريين في
نشاطهم وحضور اجتماعاتهم علنا (صلاح شادي، صفحات من التاريخ،
الكويت، ١٩٨١، ص ٢٩).

الحركات الاسلامية تنطوي على مقومات ايجابية:

ومع وجود هذه السلبيات التي عددنا، ووجود غيرها مما لم نعهده أو لم
نلاحظه فاننا نؤكد ان هذه الحركات تنطوي على كثير من الايجابيات الذاتية،
وان غيابها سيشكل خسارة كبيرة لمجتمعها، ومن أهم هذه المقومات -
١ - هذا الاعتزاز بالاسلام والثقة الغامرة بسموه على كل ماعداه.

٢ - اتخاذ الحركات الإسلامية للإسلام محورا لحياتها وحياة أفرادها، ومنطلقا للحياة بكل أبعادها في مقابل الفصام الذي كن سائدا بين الدين والحياة.

٣ - حيوية الايمان وفاعليته.

٤ - مبدأ العمل التطوعي المنبعث من الرغبة في التضحية بالوقت والجهد والمال والنفس، واحتمال الأذى والتعرض لمخاطر كبيرة، تقربا الى الله وطمعا في رضاه.

٥ - روح العمل الجماعي التي يحسدها الانتماء الى جماعة نشطة.

٦ - روح الاخوة والعلائق الوشيجة.

٧ - هذا القلق الفكري والتوتر العقلي الصاحب الذي نشهد اثره في المئات من المؤلمات الإسلامية التي تعالج مختلف القضايا، بعض النظر عن عاطفية وسطحية أكثرها، والتي نأمل أن ترتفع الى مستوى النضج من خلال استمرار هذا الغليان.

٨ - الرصيد الهائل من التجارب في حقل العمل الاسلامي، وهو رصيد لم يوظف على نحو صحيح حتى الآن، لكنه مدخور، وسيأتي يوم وظروف تمكن الحركات الإسلامية من الاستفادة منه بمستوى جيد.

ولا مراء في أن هذا الرصيد الكبير - سوف يمكن حركة المد الاسلامي من استكمال الدور الذي قامت به الحركات الإسلامية المعروفة. ونحن لا نفترض أن تقوم هذه الحركات نفسها بما قصرت عن القيام به حتى الآن، اذ يغلب على الظن أنها عاجز عن تطوير نفسها بدرجة تؤهلها لتجاوز أسباب ضعفها وقصورها، أعني الحركات الإسلامية القائمة. بيد أن حركة المد الاسلامي الشاملة فادرة - بإذن الله - على توليد حركة جديدة تستفيد من كل هذا الرصيد الايماني والفكري والحركي والبشري، لتقوم بالدور الذي قصرت الحركات الحالية المعروفة عن القيام به. وسيساهم الفكر الاسلامي

الذي يهزه الفلق في تسليط الأضواء - بالتدرج وبعد تجارب ومصادمات فكرية كثيرة - على الأخطاء والمعوقات، وينير الطريق الى ما ينبغي عمله .

الانجازات المرجوة مما قصرت الحركات الاسلامية عن تحقيقه :

١ - تحقيق الوضوح الفكري للتوجهات الاسلامية؛

وأعني بذلك : اذا قلنا أن وضعاً معيناً في إحدى الدول الاسلامية غير سليم وغير مقبول سلامياً فإن علينا أن نقدم دراسة علمية تبين صحة ما نقوله، ثم نقدم مقترحات بديلة نقوم على دراسة علمية للواقع وتوضح في اطار علمي يتفق مع ما وصل اليه العلم والخبرة الانسانية الحديثة في هذا الحقل . أما الاكتفاء بطرح شعارات عامة، أو مبادئ عامة «تصلح للتطبيق في كل زمان ومكان» فغير كاف . لابد من اقتراح الصيغة التطبيقية العملية المفصلة لواقع المشكلة في المجتمع الذي نعيش فيه .

٢ - الاختيار والتبني :

معروف أن التاريخ الاسلامي استمر أكثر من ألف وأربعمائة سنة . وقد ظل التشريع الاسلامي والقيم الاسلامية تحكم المجتمعات الاسلامية - فعلياً أو اسمياً - مدة تزيد على ألف ومائتي سنة . وقد شهدت المجتمعات الاسلامية تطوراً ونتاجاً فكرياً هائلاً من حيث كمه، متنوعاً، متميزاً في مستواه ومدى صدق انتمائه الى الاسلام واستمداده من مصادره الصافية . وقد ورثت مجتمعاتنا لاسلامية الحديثة كما كبيراً من هذا التراث الفكري، الذي يعتبر عند الأكثرية من الناس تراثاً اسلامياً . ولذا فإن الدارسين المسلمين يغترفون من هذا الكم الهائل ويتأثرون به على نحو وآخر بحيث يتباين التأثير بين فرد وآخر، وجماعة وأخرى، فتنشأ الخلافات العميقة في المفاهيم والتوجهات، وقد يكون بعضها منحرفاً وبعضها الآخر مشطواً

من هنا صار ضروريا أن تقدم الحركة الاسلامية على اختيار وتبني مفاهيم محددة من الموروث، واستنباط مفاهيم جديدة لا لا تجد له مثيلا في التراث الفكري الاسلامي مما تحتاجه حياة مجتمعاتنا الاسلامية المعاصرة. وهذا الاختيار حري بأن يوفر الوضوح للدعاة والمدعويين، ويوضح الطريق للتطبيق عندما تتوافر الارادة.

ومن الضروري أن يصاحب الاختيار والتبني بيان وتأکید على احترام اختيار الآخرين، مع عدم التصريح والتلميح بأن المتروك يخرج من دائرة الاسلام الا اذا توافر دليل قوي على ذلك. على أنه يمكن القول أن الرأي المتروك كان يتناسب مع الظروف الاجتماعية التي صبغ وطرح فيها لكنه لم يعد يتناسب مع ظروف مجتمعاتنا ولا يلبي احتياجاتها. وفي كل الأحوال ينبغي أن يشفع الادعاء بدليله الموضوعي - ومن أمثلة القضايا التي تحتاج فيها الى الاختيار والتبني الواضح:

أ - قضية الشورى، حيث تختلف أقوال الفقهاء القدامى في تحديد أهل الشورى وأهل الحل والعقد، وفي تحديد من يختار رئيس الدولة، أو الخليفة، كما تختلف في كيفية الشورى من حيث مشاركة قادة الرأي في الأمن في الوصول الى القرارات في القضايا العامة، كيف تنظم الشورى، وهل يؤخذ برأي الأغلبية ان خالفت رأي الحاكم أم أنها لمجرد الاستشارة.

ولقد اختلف المفكرون الاسلاميون في عصرنا الحديث تبعاً لهذا الخلاف في المصادر القديمة.

ب - قضية الحرب والسلام في العلاقات الدولية وما اذا كانت الحرب هي الأصل مع غير المسلمين أم أن السلم هي الأصل وأن الحرب استثناء ناتج عن ظروف شاذة.

جـ - المشكلة الاقتصادية التي تعتبر أكثر المشكلات تأثير على سلوك الفرد وتحديد مسار حياته ومواقفه وعواطفه . والمشكلة لها جانبان : يتمثل أحدهما في المبادئ العامة ، والأطر العامة ، ومدى القدرة على التكيف ومواجهة الظروف والتحديات المتغيرة والقدرة على تقديم الحلول المناسبة لأي أزمة محتملة . وهذا الجانب نظري عام ، يعطي حاجة المسلمين في أي زمان وفي أي مكان . ولا مرء في أن دراسات اسلامية كثيرة قد ظهرت في هذا الجانب ، لكنها تظل اجتهادات فردية ، بينها اختلاف وتقارب وتباعد . وأحيانا تناقص . ذلك أن كثيرا من أصحاب المصالح يلجأون الى الاسلام ويستخدمون نصوصه لتأييد أغراضهم ، دون تفيد بصحة التفسير أو عدمه . كذلك فان بعض المؤلفين يلتزمون بعض النصوص والآراء الفقهية القديمة ويشبثون بها تثبت تحجر من هنا صار ضروريا أن تظهر الحركة الاسلامية - كل حركة - موقفها واختيارها الذي تتبناه . وهو اختبار سيكون قابلا للتعديل والتغيير عند الضرورة ، وإذا تغيرت الظروف الموجبة له أو تبين فيه خطأ .

أما الجانب الثاني فيتعلق بالظروف الاقتصادية والمشكلات الاقتصادية لمجتمعنا الحالي ، في دولة نعرف مساحة أراضيها ومواردها الطبيعية ، وعدد سكانها وكثافتها السكانية ، والامكانيات والقدرات المتوافرة لدى السكان ، المستخدمة منها والمعطلة ، والامكانيات الممكنة التي يمكن تطويرها وتنميتها ، كما نعرف الظروف الاقتصادية الخارجية المؤثرة . وهذا الجانب هو الأكثر مساسا بحياة الناس وتأثيرا في سلوكهم ومواقفهم وردود فعلهم . وهو ما ينبغي أن تهتم به الحركات الاسلامية ، ليس من قليل الدعاية السياسية أو الكسب السياسي ، ولكن خدمة للشعب المسلم الذي تنتمي اليه ، ونأدية لواجب اسلامي يؤدي القيام به الى تحسين حياة الفقراء والضعفاء كما يقوى الشعب والمجتمع المسلم الذي ننتمي اليه . ولا مرء في أن فهم مشكلات

لناس الاقتصادية ومباشرة معاناة البحث عن حلول لها يجعل الحركة
لاسلامية أكثر قدرة على ممارسة نشاطها بين القوى المختلفة، ويجعل دعايتها
وأفردتها أكثر وعياً وفهماً وأكثر قرباً من الناس. لكنه ليس اهتماماً هدفه
لكسب السياسي كما أسلفنا، بل طاعة لله ورسوله في قوله: «من لم يهتم بأمر
المسلمين فليس منهم».

د - معالجة مشكلة الأقليات الدينية في المفهوم الاسلامي العام وفي اطار
الدولة الوطنية القائمة حالياً، والتي تعمل فيها كل حركة.

لا يكاد يحلو أي قطر اسلامي من أقلية دينية غير سلامية أفرادها
مواطنون عاشوا وأجبال من أجدادهم في ذلك القطر. ولقد حلت أوروبا
مشكلة الأقليات الدينية بتخليها عن الدين. وتنادي قوى مختلفة غير
سلامية، من موطني الأفطار الاسلامية بتبني هذا الحل الأوروبي. لكن هذا
الحل يتناقض مع كل أساسيات الحركات الاسلامية لفكرية. ان معظم
لتيارات الاسلامية سكنت عن المشكلة، وقلت بالأوضاع الراهنة منذ
أواخر العصر العثماني ومع ذلك فإن بعض احركات الاسلامية شددت
على تطبيق الوضع الذي كان سائداً في العصور الاسلامية، منذ صدر
لاسلام. أما كبرى الحركات الاسلامية فقد كانت بين الساكيتين عن
لمشكلة. ولقد ظهرت آراء فردية ذهبت الى أن نظام الجزية ليس حتمياً من
وجهة النظر الاسلامية بل يمكن استبداله بنظام اسلامي آخر له أصول وأدلة
من عصر الخلفاء الراشدين. ولا مراء في ان هذه القضية تثير أشد المواقف
حساسية وتتخذ تعله لمعارضة اقامة نظام اسلامي، بل هي التعلّة الأولى.

٣ - الانتقال من طريقة تجميع الجماهير على المقولات والشعارات العاطفية
العامّة الى طريقة تربية هذه الجماهير على لتفكير باعتباره لرضاً دينياً،
مهما كانت القدرة الفكرية للفرد والمعنى بسطة، وعلى الايمان بالمفاهيم

والمقولات الواضحة المختارة والمتبناه، تربية تدخل هذه المعاني في أعماق النفوس والوجدان، وتحملها الى سلوك تطبيقي في حياة الفرد ضمن المجتمعات الصغيرة التي ينتمي اليها، وفي حياة المجتمعات الكبيرة. وبعد ذلك فقط يمكن أن تصبح مطبقة رسمياً على نطاق الدولة. وينبغي أن تعني التربية بترسيخ الالتزام بالموضوعية، والاستناد الى البرهان، والخبرة، لان الظن لا يغني عن الحق شيئاً، ولأن الله يعلمنا أن نطلب البرهان: «قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين» . . «ان عندكم من سلطان بهذا. .»، كذلك يجب أن تشدد التربية على تبني أسلوب الحوار، بالحكمة والموعظة الحسنة، وباحترام الرأي الآخر، وبهذا يمكن تجنب أن تؤدي الاختيارات المختلفة الى انقسامات عميقة، بل أن العكس سيكون صحيحاً، حيث يؤدي الوضوح والموضوعية والحوار بالحسنى واحترام الرأي الآخر الى التقارب التدريجي والتوحيد التدريجي المستند الى أسس متينة.

٤ - تربية روح المبادرة الفردية لتحل محل فكرة الطاعة والانقياد التي سمح لها بأن تأخذ مساحة واسعة أكبر بكثير مما وجه اليه الاسلام. ولقد علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كل منا مسئول مسئولية فردية عما نصل اليه قدرته من المصالح، وذلك في حديثه المشهور «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته» حيث عدد أمثلة من المسؤوليات الفردية يفهم منها أن كل فرد مسئول وعليه أن يأخذ زمام المبادرة في أداء مسئولياته. وغني عن القول أن هذا التوجيه مستند الى توجيه قرآني أسبق منه، من خلال تأكيد: «وكلكم آتية يوم القيامة فرداً» وكذلك تأكيد على أنه «لا تزر وازرة وزر أخرى».

أما التوجيه الى الطاعة فتعني طاعة الله، وطاعة رسوله، وطاعة السلطة الشرعية فيما تقرر وفق منهج الله، ومن خلال ماتم لتواضع عليه من

نظام وعرف اسلامي . واما حين تكون حالة المجتمع الاسلامي على ماهي عليه في عصرنا من اضطراب وضياح بين التوجهات والتوجهيات غير الاسلامية ، وتفكك وضعف ظاهرين ، فان كل فرد مطالب بالمبادأة ، وعدم انتظار التغيير وهو نائم .

وغني عن البيان ان تحقيق هذه المنجزات التي طال انتظارها سوف يؤدي - باذن الله - الى ازالة السلبات ونواحي القصور التي لا حظناها خلال استطلاعنا السريع لمسيرة الحركة الاسلامية .

ولكن حتى لو تحقق هذا الأمل فانه يظل على الحركات الاسلامية أن تواجه مشكلتين لتتلمس لهما الحلول ، كي تستطيع أن تسير في طريق اقامة المجتمع الاسلامي والدولة الاسلامية التي تصبوا اليها . ومن غير حل هاتين المشكلتين فان الطريق قد يضل موصدا :

القطيعة بين الحركات الإسلامية :

المفترض نظريا أن الحركات الاسلامية جميعا تحمل دعوة واحدة وتعمل لتحقيق نفس الأهداف . لأن الإسلام واحد . لكن الواقع العملي عكس ذلك ، فالحركات الاسلامية تتنافس على تكثير الاتباع وأخذهم من الجماعات الأخرى ، وتبرر ذلك أن الجماعات الأخرى على خطأ أو ضلال ، أو في انحراف . ومن غير دخول في تحليل أسباب هذه الظاهرة نود أن نشير الى نتائجها المعطلة والمدمرة ، خاصة بالنسبة لما تتركه من ضعف في التيار الذي يتبنى الاسلام . والبديل الصحيح يتمثل في تحول هذه الحركات من الخصومة الى التناصح ، وتبادل الرأي ، والتعاون وضم الجهود في سبيل تحقيق الهدف الواحد .

ولكن . . . كيف يمكن أن يتم هذا التحول ؟

١ - ان أول شروط امكان تحقيق التحول المطلوب هو شرط الوعي . ونعني

بذلك أن نعي كل حركة اسلامية، قيادتها وأفرادها ان الصراع بين الحركات الاسلامية يضر بها جميعا، ويضر بالقضية الاسلامية بحيث يضعفها أمام الخصوم، ويشوه سمعة المسلمين والاسلام، ويصرف كثيرا من الناس عن تأييد الحركات الاسلامية. فاذا توصلت الى ذلك لا بد أن تكون الخطوة التالية احترام الرأي المخالف والدخول معه في حوار هادئ وطويل النفس، يهدف اكتشاف ما يمكن الاتفاق عليه، والتعاون لتحقيقه، كما يمكن أن يؤدي الحوار الى تقارب الفكر وتوحيده ان التزمت هذه القواعد. ويمكن ان يتم الحوار من خلال الصحافة والمطبوعات، كما يمكن ان يتم من خلال الندوات والحلقات الدراسية المنظمة، وكذلك من خلال الاتصال الشخصي.

٢- ونظّل لحركات الاسلامية بحاجة الى البحث عن امكانيات التعاون حتى مع الحركات غير الاسلامية لتحقيق أهداف مرحلية مشتركة تخدم مصلحة المجتمع والوطن، غير أن الهدف هنا ينبغي ان يحدد بوضوح، وأن يلتزم الاسلاميون جانب الحذر الذي لا يخلق جفاء، كي لا يكونوا فريسة للاستخدام السياسي. ففي التحالفات السياسية الجبهوية يستخدم ويستغل الفريق الأضعف وعيا دائما، مهما كانت قوته البشرية والمادية كبيرة.

مشكلة الصدام مع الأنظمة الحاكمة.

هذه أخطر المشكلات التي واجهت الحركات الاسلامية في معظم دول العالم الاسلامي. ولو استعرضنا الأحداث في نصف القرن الماضي لوجدنا أن جميع الضربات الساحقة التي تعرضت لها الحركات الاسلامية قد تمت بأيدي حكومية. ومن المؤكد أن المواجهة ظلت تسير في اتجاه متصاعد من حيث عنفها ومن حيث اتساعها. ولا مراء في أن تأثير هذه المواجهة كان سلبيا،

ليس على الحركات الاسلامية وحدها، بل وعلى الأنظمة، وعلى المجتمع بجملته .

وفي ضوء ذلك نرى أن هذه القضية تقع بين القضايا الرئيسية التي يتوجب على القيادات الاسلامية والمفكرين الاسلاميين دراستها دراسة موضوعية علمية مستقصية للبحث عن الخيار الأنسب وبقي أيضا أن الأنظمة الحاكمة لابد وأن تهتم بالقضية وتوليها العناية الكافية لدراستها وتحديد الخيار الأنسب لحطة تعاملها مع هذه الحركات .

هل نتحدث عن تعاون الفريقين، طرفي المواجهة، للوصول الى حل مقبول منها؟ ان هذه أمنية عزيزة، وان كانت قد تبدو مستحيلة، الآن كل طرف يرى نفسه ويضع كل اللوم على الطرف الآخر . الحركات الاسلامية تتهم الأنظمة بمحاربة الاسلام من منطلق العداء له، والالتزام بتعليمات الدول الأجنبية الكافرة، سواء في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وقد ندرج دول اجنبية أخرى في قائمة التحريض . والأنظمة - من جانبها - تتهم الحركات الاسلامية بشقي التهم كالارهاب، واستغلال الدين، والمواقف الطائفية، وتهديد الأمن الوطني، والجهل وضيق الأفق والتعصب، والعمالة لدول أجنبية . ليس ثمة فائدة من محاولة مناقشة هذه التهم أو مناصرة أحد الفريقين، في بحث كهذا، لكننا نؤكد أن من عادة المتخاصمين أن يبالغوا في اتهام خصومهم، وان ينظروا اليهم بمنظار أسود .

وسواء صحت كل الاتهامات التي توجهها الحركات الاسلامية للأنظمة، أو صح بعضها في كل الأقطار التي حدثت فيها المواجهات فان الواقع والحاجة ومستقبل شعب القطر المعني، ومستقبل الأمة لاسلامية والدعوة الاسلامية يستدعي مراجعة المواقف، ودراسة الواقع محمدا، ونقضي البدائل والخيارات المتاحة والموازنة بينها . وهذا الحكم ينطبق على الأنظمة أيضا بمبررات قد تكون مختلفة .

أسباب الصدام:

الحركة الاسلامية، أي حركة اسلامية، حركة اصلاحية أو تغييرية أو انفلاية، تريد أن تزيل أوضاعا خاطئة أو سيئة لتقيم مكانها الأوضاع الصحيحة أو المثالية التي تشدها. والأنظمة والحكومات من جانبها ترى أنها مسئولة عن تطبيق القانون والنظام وحماية أمن المواطن والوطن بكل أبعاد هذه الحماية. ولقد أشرنا - في بداية هذا البحث - الى تميز واختلاف الحركات الاسلامية وتنوع أساليبها ووسائلها في العمل. فهناك حركات كثيرة، في البلاد العربية والاسلامية نستعمل الوسائل السلمية لنشر فكرها وتربية لأفراد على الولاء له واستقطاب الأنصار. وقد جعلنا حركة الاخوان المسلمين نموذجا لهذا النوع، غير أن هناك حركات أخرى اختارت أسلوب الصدام القتالي ابتداء وسفهمت آراء القائلين بالدعوة السلمية. وفي ضوء ذلك ربما يقال ' ان في الامكان البحث عن طريقة تعايش سلمي وتعاون بين النوع الأول من جهة والأنظمة من جهة أخرى، أما بالنسبة للنوع الثاني، الذي اختار القتال، فلا مجال للقاء.

وعندي أن الامر ليس كذلك، فالنوع الأول المتبني للأساليب السلمية في الدعوة اندفع هو الآخر، أو دفع، للدخول في معارك صدامية قتالية في أكثر من قطر وأكثر من مناسبة. والجماعات التي اختارت أسلوب الحرب والقتال كانت - في معظمها - منضوية - أفرادا - في عضوية أهل الدعوة السلمية. وعلى ذلك نقول: أن هناك مجالا للبحث عن امكان وجود طريق بديل وعلاقات مع الأنظمة بديلة. هذا من الجانب الاسلامي.

أما الجانب الحكومي فان بعض مخاوفه ومآخذه قد تكون صحيحة، ولكن بجانب ذلك نجد أن بعض الأنظمة تشبثت بالسلطة استنادا الى القوة العسكرية وحدها، دون اتاحة الفرصة لشعبها للاختيار والمشاركة، كما أن

بعض أنظمة أخرى نقيم راجعات تمثيل ومشاركة شعبية لازل لها من الحقيقة سوى شكلها . وهي تخشى فيما لو تمتعت الحركات الاسلامية بحرية العمل التبشيري السلمي أن تخرج عن السيطرة وتستقطب أغلبية الناس فيتعرض للخطر بقاء النظام . فالمسألة - إذن - في غاية التعقيد ، بالنسبة للجانيين ، ومع ذلك فإن حالة الاستنفار والصدام المستمر المتكرر ليست في مصلحة الوطن ولا هي في مصلحة الأنظمة ، أو مصلحة الاسلام أو الحركات الاسلامية .

ما أراي بحاجة الى لتنويه بأنني من المؤمنين بالأسلوب السلمي في العمل الاسلامي ، وانسجاما مع هذا التوجه وانطلاقا منه يبدو منطقيا أن أقترح على الحركات الاسلامية التزام أساليب الدعوة السلمية ، أدعو أولئك الذين كانت الدعوة السلمية خياراً لهم ، ثم تجاوزها في بعض المواقف ، وبسبب من طبيعة أساليب الاثارة العاطفية . كما ادعو أولئك الذين كفروا بالأساليب السلمية وقرروا أن لا سبيل الا القتال تحت عنوان فريضة الجهاد «الفريضة الغائبة» في رأي بعضهم ، انني ادعو هؤلاء وأولئك الى خيار الدعوة السلمية المصحوب بضبط متشدد لا يسمح بالخروج في أي موقف ، حتى عندما يبادر الطرف الآخر بالاثارة ، أو استعمال أساليب الضغط والعنف ضد الدعاة . ويجب التفريق هنا بين التعامل مع عدو خارجي ، دولة استعمارية غير مسلمة ، وبين دولة عربية أو اسلامية ، وسلطة هذه الدولة سلطة مسلمة في نظر الاكثرين وسلطة شرعية .

وهذا الخيار لا يهدف الى مجرد سلامة القائمين بالدعوة ، بل أنه يهدف - في الأساس - الى سلامة الدعوة وسلامة المجتمع والامة ، وسيقر الى نجاح الدعوة في نهاية المطاف كما علمتنا التجارب البشرية . هذا الخيار قد يشتر سخرية المتحمسين للقتال باعتباره وليد روح انهزامية ، لكنني أختي أن يكون الخيار الوحيد في ظل الظروف القائمة .

وثمة خيار مكمل : ان بإمكان الحركة الاسلامية أن تعلن أنها لا تريد ولا تعمل من أجل وصول قيادتها أو متسببيها الى كرسي الحكم ، وتعلن أنها تحظر على أي من متسببيها أن يسعى الى مناصب الحكم ، وأن على أي عضو يرغب في الوصول الى الحكم ويسعى لذلك أن يستقيل من عضويتها . ولكن بجانب ذلك فإن الحركة تسمى الى أن يقوم في البلد حكم يلتزم بتطبيق قيم الاسلام ومبادئه وحدوده من خلال دستور اسلامي ، وان أي حكومة تعمل في هذا الاطار سوف تلقى كل دعم وتأييد من الحركة الاسلامية ، سواء كانت الحكومة القائمة أو أية حكومة جديدة . ومعنى ذلك أن الحركة الاسلامية ستمتنع عن ممارسة العمل السياسي في صورة كونه تنافسا وصراعا من أجل الوصول الى الحكم ، ولكنها ستواصل العمل السياسي في صورة كونه دعوة وأمرا بالمعروف ونهيا عن المنكر ونقدا للانحرافات والخلل الاداري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي وحضا على التصحيح ومساهمة فيه وضغطا من أجل ادخاله وتثبيته .

ان هذه دعوة الى توجه صعب التحقيق ، سيما وأن بعض الأنظمة الحاكمة في دول العالم الاسلامي تتبنى اجراءات مستفزة تدفع المسلمين المتحمسين الى الثورة ولا تترك أمامهم سبيلا سوى الدعوة الى الجهاد في صوره القتالية ، ومصادمة السلطة في معارك مواجهة غير متكافئة مهما كانت النتائج معروفة سلفا .

فعندما تستهين السلطة في احدى البلاد الاسلامية بالدستور الذي وضعته وأعلنت أنها تحكم بموجبه وتعمل لحمايته ، وتزور الانتخابات علنا ، وتضع في مجلس النواب أناسا يؤيدون سياستها بالاشارة مهما كان فيها من تضيق لحقوق البلاد ، وحينما تقدم السلطات على اعتنال مخالفاتها المسلمين الذين يمارسون العمل في حدود أنظمتها ، وحين يلجأ هؤلاء المضطهدون الى القضاء فينصفهم فتستهين السلطة بحكم القضاء وترفض تنفيذه ، وحين

تسمح حكومة اسلامية في بلد اسلامي الحزب شيوعي ان يمارس دعونه ونشاطه السياسي بطريقة مشروعة ومعترف بها، وتحرم الحركة الاسلامية من الحق نفسه، عندما تفعل السلطات هذا وأمثاله فانها تحض العناصر الواعية حضاً على الثورة والصدام معها. والضحية في كل ذلك هي المصلحة الوطنية، هي الأوطان ومستقبلها حيث تضيق وتخطم كل امكانات التقدم بفعل تآكل قوانا في صراعنا الداخلي المستمر.

هل نطلب من الأنظمة والحكومات أن تكف عن هذه الأساليب، وتحافظ على مبادئ الشورى، أو الديمقراطية، وتحمي حرية الاختيار، وتحترم الدستور والقوانين الى آخر القصة!

انها تبدو دعوة ساذجة تثير سخرية الكثيرين، كما تبدو صعبة التحقيق، لأن محتواها غير مجهول بالنسبة للمدعوين ولكنه متجاهل وبكل اصرار.

وهكذا نجد أن أحدا لا يملك تقديم وصفة سحرية توقف المصادمات والمواجهات بين الحركات الاسلامية والأنظمة الحاكمة. ومع ذلك فإن تصحيح أسس العلاقة ليس مستحيلا. وبعد.....

.....

ان حركة المد الاسلامي تنطلق في تقدم وتساعد مستمرين، وذلك من خلال الحركات الاسلامية، ومن خلال الجهود الفردية للمفكرين الاسلاميين، ومن خلال مختلف جهود الجمعيات والمنظمات العاملة لفجر اسلامي جديد.

ولقد ساهمت الحركات الاسلامية - بأنصبه متفاوتة - في تحفيز وتنشيط حركة المد الاسلامي مساهمات كبيرة اثبتت من مقومات ايجابية ذاتية، كما

ولدت - هي نفسها - مقومات ايجابية أخرى عضدت جهود هذه الحركات .
غير أن سليات الحركات الاسلامية - وهي سليات تتفاوت في حجمها
وخطورتها من حركة الى أخرى - بطأت من سرعة الانطلاق نحو الأهداف
التي نذر العاملون للاسلام أنفسهم من أجلها، وأدت الى سقطات
وانتكاسات متكررة . ولا بد من تضافر الجهود الفكرية والعقلية لتمكين
الحركات الاسلامية من اسقاط سلياتها واعلان التطهر والتبرؤ منها .

فاذا عجزت الحركات الاسلامية عن الارتقاء الى هذه الدرجة من نقد
الذات، ولوم النفس، فإن مسيرة المد الاسلامي سوف تفرز حركات
اسلامية جديدة تتجاوز أخطاء الماضيين، وتستضيء بنور ربها وتقود العاملين
للاسلام في الطريق الصحيح .

واذا كانت بعض الأنظمة المعادية للاسلام عاجزة - بحكم تكوينها
وضيق أفق رؤيتها وأنانيتها، وخوفها ممن يوهونها بالحماية - عاجزة عن
نصحیح مواقفها وممارستها، فإن حركة المد الاسلامي سوف تصل بامتنا
و بمجتمعنا الى الوضع الصحيح باذن الله .

وهذا الايمان ليس ايماناً بحتمية قدرية، تفعل فعلها والناس نيام،
ليستيقظوا ذات صباح فيجدوا المفاجأة السارة، بل هي حتمية تقتضيها
السنن الإلهية في الحراك الاجتماعي الانساني، من خلال ممارسة البشر،
وهي ممارسة نشدها في هذا الصخب المستمر في تحرك التيارات الاسلامية
الحیوية الواعية، ومن خلال هذا القلق الفكري، والتوتر العقلي المتحرك
النشط، الذي سبصل بامتنا الى الوضوح باذن الله .

وعندها ستكون الجهود والتضحيات بناءة مثمرة، وسيكتمل البناء
باذن الله، بناء راسخاً شامخاً وضاء بالنور والعدل والايمان والسلام، «ويومئذ
يفرح المؤمنون بنصر الله، ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم» .

الدكتور عبدالله أبو عزة

الهوامش

- (١) لا نقصد أن نحصر الحركات الإسلامية في الأسماء التي ذكرنا فهناك حركات كثيرة لا نكاد نخرج عن هذه التوجهات التي اعتبرناها نماذج تتطوّر تحتها جميع الحركات الإسلامية تقريباً.
- (٢) وهذا ما نجده في فكر الإخوان المسلمين.
- (٣) استعملت نصيب لهذا الدستور أحدهما في طبعة سنة ١٩٦٣ حقيفة الدستور، والثاني طبع سنة ١٩٧٩ ملحقاً بنقد الحزب للدستور.